المركز السوري SyrianCenter For
لبحوث Policy
السياسات Research

سـوريـة

مواجهة التشظي!

تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2015

شباط 2016

فهرس

بيان المسؤولية:
هذا التقرير عمل أنجزه المركز السوري لبحوث السياسات بدعم من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. إن التحليل والتوصيات السياساتية الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

صورة الغلاف: Ryann Cooley – Cooleystudio.com

حقوق النشر © 2016 المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق - سورية

شباط 2016

للاستفسار أو التعليق: info@scpr-syria.org | scpr-syria.org

المحتويات

05. كلمة شكر
06. الملخّص التنفيذي
09. المقدّمة

أولاً: الآثار الاقتصادية للأزمة
12. التدمير المتواصل للاقتصاد
25. سياسات تقليص الطلب
29. الخسائر الاقتصادية الإجمالية: 255 مليار دولار أميركي
31. تخفيض العجز وتفاقم الركود
33. انهيار في أسعار الصرف
34. كلفة المعيشة: ارتفاع غير قابل للاحتمال
35. عمال للعنف
37. اقتصاد متشظ

ثانياً: الآثار الاجتماعية للأزمة
39. التشظي السكاني
41. انهيار في سجل التنمية البشرية
43. سياسات الإفقار
46. التعلّم وتدهور رأس المال البشري
48. تدهور النظام الصحي

ثالثاً: في مواجهة التشظي!
51. نحو التشظي
52. تفاقم التشظي
52. مواجهة التشظي

56. خلاصة موجزة
58. المنهجية
60. المراجع

كلمة شكر

هذا التقرير من إنجاز المركز السوري لبحوث السياسات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو جزء من سلسلة تقارير تغطّي فترات ربعية وتبحث في أثر الأزمة على التنمية في سورية.

تم إعداد التقرير من قبل فريق المركز السوري لبحوث السياسات: ربيع نصر وزكي محشي وجاد الكريم جباعي ونبيل مرزوق وخلود سابا. ويثمّن المركز عالياً المراجعة والمقترحات العميقة لكل من سمير العيطة وعمر ضاحي. واستند التقرير إلى ورقة خلفية عن الصناعة التي أعدها فؤاد لحّام، كما يُقدر المركز تعاون ومساهمة منال فوعاني في إنجاز هذا التقرير. ويشكر المركز صادق الأمين لجهوده الاستثنائية في تصميم التقرير، كما يشكر سرى الجندي على ترجمة التقرير.

يودّ المركز السوري لبحوث السياسات بأن يعرب عن امتنانه للدعم الكبير من قبل العديد من الباحثين والخبراء الذين قدّموا إسهاماتهم إلى هذا التقرير.

الملخّص التنفيذي

هذا التقرير هو الجزء الخامس من سلسلة التقارير[1]، التي تهدف إلى متابعة تطور الأزمة العامة والنزاع المسلّح، في سورية، وتقييم آثارهما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسوريين. يغطّي هذا التقرير عام 2015، ويتضمن تحليل المركز السوري لبحوث السياسات وتقديراته، التي خلصت إلى ما يلي:

الآثار الاقتصادية

• ازداد تشظي الاقتصاد السوري، عام 2015، عما كان عليه في الأعوام السابقة، جراء هيمنة قوى التسلط وقيامها ببناء كيانات اقتصادية «مستقلة» خاصة بكل منها، وتحويل الموارد لخدمة مصالحها وأهدافها، وتقديم الحوافز لأتباعها ضمان ولائهم، على حساب احتياجات الناس وتطلعاتهم.

• إن غياب الإطار الوطني للحوار، الذي يجمع كل السوريين لتجاوز الأزمة، فاقم من حالة التشظي الاقتصادي والاجتماعي وعزز الاقتصادات القائمة على العنف.

• بات مستقبل النمو للاقتصاد السوري قاتماً، في ظل الانهيار المتمادي والتدمير المنهج لمقوماته البشرية والمادية ومؤسساته، إضافة إلى تبديد معظم الثروة الوطنية.

• قدر حجم الخسائر الاقتصادية منذ بداية النزاع حتى نهاية العام 2015 بنحو 254.7 مليار دولار أمريكي. وتتضمن هذه الخسائر خسارة الناتج المحلي الإجمالي (64.1%)، وتضرر مخزون رأس المال (26.4%)، والإنفاق العسكري الإضافي للحكومة (5.7%)، والإنفاق العسكري للمجموعات المسلحة (2.3%)، والإنتاج غير الرسمي للنفط والغاز (1.5%). ويقدر مجموع الخسائر الاقتصادية بما يعادل 468% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة.

• يقدر حجم خسارة الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الأزمة بمبلغ 163.3 مليار دولار أمريكي، علماً أن 49.7 مليار دولار أمريكي منها قد تكبدها الاقتصاد في عام 2015 وحده. كما يُقدر حجم الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7% في عام 2015 مقارنة بالعام السابق، إذ بلغ الانكماش نسبة 7.9% في الربع الأول، و1.8% في الربع الثاني و6.2% في الربع الثالث، ونسبة 4.4% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها في عام 2014.

• يبين التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاع حصة القطاع الزراعي من الناتج إلى 28.7% في عام 2015 مقارنة بما كانت عليه عام 2010، (17.4%). كما شهدت حصة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً يعكس تحولاً في السياسات الحكومية من محاولة تحفيز الطلب في السوق المحلية إلى عملية تقليص للإنفاق العام غير العسكري.

• تراجع متوسط إنفاق الأسرة إلى مستوى غير مسبوق عاكساً المعاناة الشديدة للأسر السورية، في جميع أنحاء البلاد. فقد انكمش الاستهلاك الخاص خلال عام 2015 بنسبة 0.7% في الربع الأول، و0.9% في الربع الثاني، و3.3% في الربع الثالث، و5.9% في الربع الرابع، مقارنة بالأرباع المقابلة لها في عام 2014. وقد ترافق تراجع دخل

1. التقارير السابقة (الكارثة السورية (حزيران، 2013)، حرب على التنمية (تشرين الأول، 2013)، هدر الإنسانية (أيار2014)، الاغتراب والعنف (آذار 2015))، متوفرة باللغتين العربية والإنكليزية على موقع المركز السوري لبحوث السياسات scpr-syria.org

الأفراد وبالتالي قدرتهم على تغطية احتياجاتهم، مع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال عام 2015 بنحو 19.8% في الربع الأول، و3.9% في الربع الثاني، واستمر هذا الاتجاه في النصف الثاني من العام 2015 مع زيادة في مؤشر أسعار المستهلك تبلغ 23.2% مقارنة بالنصف المقابل من عام 2014.

- شهد عام 2015 تراجعاً كبيراً في الاستهلاك العام بلغ 33.1% مقارنة بعام 2014، كما تراجعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 46.5% في عام 2013 إلى 31.6% في عام 2015، الأمر الذي يعكس سياسات الحكومة في خفض الدعم، الذي ساهم في زيادة أسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية.

- يُعرَّف الاستهلاك «شبه العام» بأنه فئة إنفاق جديدة، ليست عامة وليست خاصة، تتم في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة والتي تسيطر عليها قوى أمر واقع استحوذت على السلطة في هذه المناطق وتقوم بإنفاق استهلاكي على الأجور والسلع والخدمات. وقد ارتفع نصيب هذا الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي من 2.1% في عام 2012 إلى 13.2% عام 2015 مما يعكس تصاعد النزاع واشتراك أعداد أكبر من الفاعلين في المعارك الدائرة.

- تضرر الاستثمار العام بشكل حاد خلال الأزمة، إذ أعطت الحكومة الأولوية لتغطية الإنفاق العسكري ودفع الأجور العامة. وخلال العام 2015، انخفضت الاستثمارات العامة بنسبة 15% في الربع الأول، و23% في الربع الثاني، ونحو 36% في الربع الثالث، و35.7% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها في عام 2014. وبلغ الاستثمار «شبه العام» نسبة ضئيلة 0.05% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 0.24% عام 2013 وبلغت 0.42% عام 2014، ونحو 0.41% فقط في عام 2015.

- تراجع الاستثمار الخاص في عام 2015 بنسبة 5% مقارنة بعام 2014، ليشكل مع الاستثمار العام ما نسبته 9.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أقل من المعدل الطبيعي للاهتلاك السنوي في مخزون رأس المال، الأمر الذي أدى إلى صافي استثمار سلبي في عام 2015.

- انخفضت الصادرات في عام 2015 بنسبة 20.9%، و27.3%، و33.0%، و35.7% في الربع الأول والثاني والثالث والرابع على التوالي مقارنة بالأرباع المقابلة من العام 2014. كما انكمشت الواردات بنسبة 29% مقارنة بما كانت عليه العام 2014 وذلك بسبب

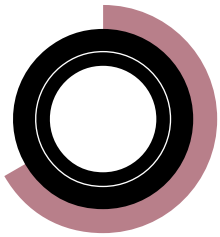

شهد عام 2015 تراجعاً كبيراً في الاستهلاك العام بلغ

33.1%

مقارنة بعام 2014

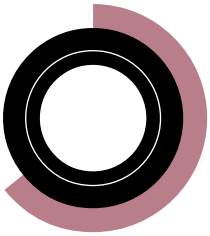

انخفضت الصادرات في عام 2015 بـ

20%

مقارنة بعام 2014

التراجع في الطلب الفعال، إضافة إلى الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية، ومع ذلك بقي العجز التجاري ضخماً في عام 2015 إذ بلغ 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي وضع الاقتصاد السوري في حالة من الانكشاف واستهلاك للاحتياطيات الأجنبية، وبالتالي تراكم عبء الديون الملقاة على كاهل الأجيال القادمة.

- تراجع عجز الموازنة من 41.2% في عام 2014 إلى 28.1% في عام 2015 مما يعكس استراتيجية الحكومة في زيادة الإيرادات العامة من خلال تطبيق سياسة «ترشيد الدعم» التي خَفَّضت الدعم تخفيضاً كبيراً. إلا أن هذه الاستراتيجية أضرَّت بالاقتصاد وأسهمت في تعميق الركود، لأنها رفعت من تكلفة الإنتاج المحلي وزادت الضغوط التضخمية، فأدت إلى تراجع قيمة العملة المحلية.

- ارتفع معدل البطالة من 14.9% في عام 2011 إلى 52.9% في نهاية عام 2015، فبلغ عدد العاطلين عن العمل 2.91 مليون شخص، منهم 2.7 مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة، مما يعني فقدان مصدر رئيسي للدخل والتأثير في معيشة 13.8 مليون شخص. ومن المؤسف أن بعض فرص العمل نتجت من التوسّع في اقتصاديات العنف، التي يُقدر أنها وظفت حوالى 17% من السكان النشيطين اقتصادياً.

الآثار الاجتماعية

- استمرت تداعيات الأزمة بتمزيق الديمغرافية السورية من خلال النزوح، والهجرة، واللجوء، وتزايد عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن النزاع. وقد أدى ذلك إلى تفريغ البلد من السكان، حيث تراجع عددهم من 21.80 مليون شخص في داخل البلاد في عام 2010 إلى 20.44 مليون شخص بحلول نهاية العام 2015. مع العلم أنه في حال عدم حدوث الأزمة لوصل إجمالي عدد السكان إلى 25.59 مليون نسمة، وبالتالي، تراجع عدد السكان بنسبة 21% مقارنة بعددهم المقدر في حال عدم حدوث الأزمة.

- اضطر نحو 45% من السكان إلى مغادرة أماكن سكنهم بحثاً عن الأمان أو الظروف المعيشية الأفضل في أماكن أخرى، مع نهاية العام 2015. إذ بلغ عدد الأشخاص النازحين داخلياً حوالي 6.36 مليون نسمة علماً أن العديد منهم اضطر إلى النزوح مرات عديدة. ويقدر عدد اللاجئين الذين غادروا البلاد بحوالى 3.11 مليون شخص كما هاجر منها نحو 1.17 مليون.

• في خلال العام 2015 ازداد عدد اللاجئين السوريين الذين تمكنوا من الوصول إلى أوروبا بطرق شرعية أو غير شرعية، وقد ارتبط ذلك بتزايد أعداد الأشخاص الذين غرقوا في البحر أو تعرضوا للإساءة من قبل العصابات وشبكات الجريمة المنظمة. لقد قاد تحدي اللجوء إلى أوروبا إلى ازدياد الاهتمام الدولي وتكثيف الجهود السياسية بغية تسريع حل الأزمة السورية. لكن هذا الاهتمام لا يزال مقتصراً على تخفيف أزمة اللجوء على الدول «الغربية»، ويتجاهل جذور الأزمة والأوضاع الإنسانية التي أدت إلى مغادرة السكان.

• مع استمرار النزاع المسلح والركود الاقتصادي والدمار، يقدر معدل الفقر العام بنحو 85.2% عام 2015 مقارنة بنحو 83.5 % عام 2014. وبلغت نسبة من يعيشون في فقر شديد 69.3% من السكان، وهم غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية. كما بات نحو 35% من السكان يعيشون في فقر مدقع، غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ويتفاوت مستوى الفقر بين المحافظات ويزداد الوضع سوءاً في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة.

• وكان أثر النزاع المسلح في المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية في عام 2015 مشابهاً لعام 2014، إذ استمر تدهور الدليل إلى مستويات منخفضة جداً. تشير الإسقاطات أن دليل التنمية البشرية لسورية كان سيرتفع من 0.631 في عام 2010 إلى 0.653 بحلول نهاية العام 2015، بافتراض عدم حدوث الأزمة، وتكون سورية في مجموعة الدول ذات «التنمية البشرية المتوسطة». إلا أن الأزمة تسببت في تدهور دليل التنمية البشرية من 0.631 في عام 2010 إلى 0.443 مع نهاية 2015، ما وضعها بين مجموعة الدول ذات «التنمية البشرية المنخفضة» وأدى إلى تراجع ترتيب سورية العالمي على الدليل من المركز 121 إلى المركز 173 من بين 187 بلداً.

• يواجه التعليم صعوبات هائلة مع وصول نسبة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية إلى 45.2% خلال العام الدراسي 2016-2015. الأمر الذي سيترك أثراً سلبياً على مستقبل البلاد. وقد ساهمت عدة عناصر ذات صلة مباشرة بالنزاع إلى فقدان فرص التعليم والتمدرس للأطفال، على نحو متفاوت بين المناطق المختلفة من البلاد. وتشمل هذه العناصر خوف الأهل على أبنائهم، والظروف الأمنية الصعبة، وعمالة الأطفال، وتدمير البنية التحتية التعليمية وتعطيلها. وتمثل خسارة فرص التمدرس، في جميع المستويات التعليمية، بحلول نهاية العام 2015 تراجعاً حاداً في رأس المال البشري، وقُدّرت الخسارة في سنوات التمدرس بحوالى 24.5 مليون سنة، والذي تقدر تكلفتها بحوالي 16.5 مليار دولار أمريكي التي تشكل خسارة في رأس المال البشري المرتبط بالتعليم.

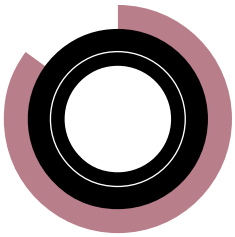

يقدر معدل الفقر العام بنحو

%85.2

عام 2015 مقارنة بنحو
83.5% عام 2014

• تعتبر الخسائر في الأرواح نتيجة النزاع المسلح من الآثار الواضحة والمباشرة والأكثر كارثية للأزمة المستمرة في سورية. فمع نهاية عام 2015، من المتوقع أن يصل معدل الوفيات إلى حوالى 10 بالألف، وعدد الجرحى إلى نحو 1.88 مليون نسمة، أي إن ما يقارب 11.5% من السكان في سورية إما قتلى أو جرحى نتيجة للنزاع المسلح. ومع الأخذ بعين الاعتبار تدهور النظام الصحي والخدمات الصحية، تواجه سورية كارثة إنسانية تتجلى في التراجع الكبير في متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 70.5 سنة في عام 2010 إلى ما يقدر بـ 55.4 سنة في 2015.

• تجذر التشظي، الذي يعتبر حالة من التمزق الحاد في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تتسبب به مختلف قوى التسلط الداخلية والخارجية التي تعمل على إخضاع الناس مما يدفع غالبيتهم إلى التحرك ضد مصالحهم وخلافاً لتطلعات مجتمعهم. ولذلك، برزت الحاجة إلى نموذج تنموي جديد يقوم على حق جميع السوريين في العيش الكريم، وهذا يستلزم مشاركة حقيقية وفعالة لجميع قوى المجتمع من أجل تحقيق التحول التنموي المطلوب والقائم على رؤية مشتركة ومتفق عليها.

• ويتطلب النموذج التنموي الجديد عقداً اجتماعياً جديداً مبنياً على العدالة واحترام وكرامة الإنسان وشخصيته القانونية، وبناء منظومة تفكك مقومات العنف، وتعزز التضامن الاجتماعي. إضافة إلى الحاجة لمؤسسات مساءلة، وشفافة، ومستقلة، وتضمينية تعمل على تحقيق الأولويات التنموية للسوريين بناء على رؤيتهم.

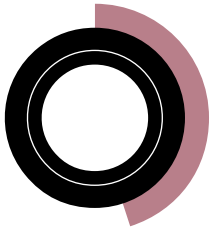

%45.2

نسبة الأطفال غير الملتحقين
بالتعليم الأساسي خلال
العام الدراسي 2016-2015

المقدّمة

شهدت الأزمة السورية، في عام 2015، مزيداً من التعقيد مع زيادة التدخلات الخارجية والتوسع الكبير في العمليات العسكرية الأجنبية المباشرة، التي أُعلن أنها ضد داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) والجماعات الإرهابية الأخرى. وترافق ذلك مع توسع المؤسسات المرتبطة بالعنف والتي تُستخدم كأدوات لتعزيز نفوذ قوى التسلط الداخلية والخارجية.

تم تدويل تداعيات الأزمة السورية مع تزايد القلق من تدفق اللاجئين، بوصفه خطراً على استقرار الدول المستقبلة، لا بوصفه كارثة إنسانية، وارتفاع وتيرة التهديدات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وزيادة العبء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على البلدان المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الأزمة. الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لإيجاد حل للنزاع من خلال التفاوض، ولكن بثقل خارجي غالباً ما يهمل أولويات السوريين، ويركز على تحقيق التوازن في مكاسب قوى التسلط المشاركة في النزاع.

قام المركز السوري لبحوث السياسات بإعداد هذا التقرير بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف التقرير إلى تقدير وتوثيق وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الكارثية للنزاع المسلح الدائر في سورية. ويستخدم التقرير نتائج مسح حالة السكان الذي نُفذ عام 2014، من أجل حساب أكثر دقة للمؤشرات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية[2]. وقد عدّل التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بناتج القطاعات الاقتصادية قبل الأزمة بالأسعار الحقيقية، وخاصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التمويل والعقارات. تؤكد نتائج هذه التعديلات أن ما اعتُبر إصلاحاً في العقد الماضي كان شكلياً، وأن الاقتصاد السوري كان قائماً على الريع بدلاً من الإنتاجية.

وكما هو الحال في التقارير السابقة من هذه السلسلة، يطبق هذا التقرير إطاراً تحليلياً شاملاً يتبنى مفهوم التنمية الشاملة، التي محورها الإنسان. ويستخدم هذا الإطار الطرق الكميّة والكيفية الحديثة بغية تقييم آثار الأزمة. يطبّق التقرير منهجية تقوم على مقارنة «سيناريو الأزمة»، أو المؤشرات الفعلية التي ظهرت خلال الأزمة، بـ «السيناريو الاستمراري»، أو المؤشرات التي كانت ستتحقق لو لم تحدث الأزمة. ويشتمل التقرير على عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والاجتماعي، التي تم جمعها وتقديرها استناداً إلى المصادر المتاحة وبالتشاور مع عدد من الخبراء؛ كما يستخدم التقرير العديد من النماذج، مثل البرمجة المالية ضمن إطار تنموي شامل.

2. تشمل المصادر الأساسية للبيانات في هذا التقرير المؤسسات الرسمية، ووكالات الأمم المتحدة، ومخرجات تقرير الحالة التنموية في سورية الذي سينشر لاحقاً. وفضلاً عن ذلك، فقد أجريت مقابلات مع مجموعة من الخبراء والمختصين المستقلين.

«يطبق هذا التقرير إطاراً تحليلياً شاملاً يتبنى مفهوم التنمية الشاملة، التي محورها الإنسان. ويستخدم هذا الإطار الطرق الكميّة والكيفية الحديثة بغية تقييم آثار الأزمة»

كما يتضمن التقرير تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية في كل من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق الخارجة عن سيطرتها. ويمكن استخدام نتائج التحليل الواردة في هذا التقرير كأداة دعم ومساعدة في بناء البدائل التي تكسر دائرة العنف والتشظي باتجاه عملية تنموية قائمة على احترام كرامة الإنسان وحقوقه.

يركّز القسم الأول من التقرير على أثر النزاع المسلح في المقومات الأساسية للاقتصاد باستخدام البيانات الاقتصادية المُقدرة للنصف الأول من عام 2015 والتي كانت متوقعة للنصف الثاني من العام ذاته. ويركز هذا التقرير على التركيب الهيكلي للناتج المحلي المستمر في التدهور، إضافة إلى حجم الخسائر الاقتصادية وارتفاع عجز الموازنة العامة، وأداء سعر الصرف، وارتفاع الأسعار، وتشوّه سوق العمل، وحجم البطالة. كما يسلّط التقرير الضوء على الحاجة إلى وضع إطار جديد للبدائل التنموية باستخدام مقاربة قائمة على المعرفة النقدية لتجاوز حالة الاقتصاد المتشظي، الذي تهيمن عليه القوى المسلحة المعنية بتأجيج النزاع المسلح في سورية.

ويركّز القسم الثاني على الأثر الاجتماعي للأزمة من خلال دراسة الحركة السريعة والمستمرة للسكان والتي تعيد رسم الخارطة الديمغرافية للسكان في سورية. ويدرس هذا القسم حالة الفقر في العام 2015، إضافة إلى رصده لتدهور مؤشر التنمية البشرية، كما يركّز على أثر الأزمة في رأس المال البشري من خلال زيادة الحرمان من التعليم المناسب والتدهور المستمر في النظام الصحي والخدمات الصحية. ويبرز القسم الثالث قضية التشظي والذي يعرفه التقرير كعملية شرذمة وتمزيق للبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن المجتمع وبين المجتمعات من دول المختلفة. ويمثل التشظي نتيجة للعنف المسلح وما رافقه من تحولات اقتصادية واجتماعية خطيرة. تمثل حالة تمزق الاقتصاد وتدمير النسيج الاجتماعي، وتفاقم حالة الاستقطاب خصائص أساسية للتشظي الحاد في البلاد. فقد استغلّت قوى التسلط حالة العنف والاغتراب لفرض ثقافة الخوف، والاستقطاب، والانقسام؛ وخلقت كل من هذه القوى كيانها الخاص المستقل الذي يستغل موارد المجتمعات المحلية ويهدر وعيها، مما يسهل توجيهها لمحاربة «الآخر» وتأكيد هيمنتها وتسويغها. وبالتالي، فإن مواجهة التشظي وجذوره وآثاره، هو ضرورة لوقف النزيف الحاصل ولتحقيق عملية التنمية الشاملة التي محورها الإنسان.

أولاً: الآثار الاقتصادية للأزمة

يحلّل التقرير الوضع الاقتصادي الحالي في سورية، ويشخّص دينامياته خلال الأزمة، مستخدماً أحدث البراهين ومسلطاً الضوء على حالة الاقتصاد المتشظي والمقسّم، والذي تهيمن عليه قوى التسلّط المتقاتلة، إذ تقوم كل واحدة من هذه القوى بإعادة بناء الكيانات والمقومات الاقتصادية المستقلة الخاصة بها والتي يتم فيها تحويل الموارد لخدمة أهدافها وقمع احتياجات الناس وتطلعاتهم.

تبقى هناك دائماً روابط بين هذه الاقتصاديات المتشظية من خلال الوسطاء وشبكات الجريمة المنظمة المرتبطة بالعنف، والتي تعمل على تلبية مصالح النخب من جميع الأطراف. ويأتي هذا التقرير استمراراً للجهود السابقة التي انطلقت في عام 2012 بهدف توثيق التبعات الاقتصادية للنزاع وفهمها، وتحليل آثاره الهدّامة في جميع جوانب التنمية البشرية والاقتصادية في سورية.

قُدرت الخسائر الاقتصادية في هذا القسم خلال النصف الأول من 2015، واعتُمدت الإسقاطات لتقدير الخسائر خلال النصف الثاني من العام ذاته، إضافة إلى تحديث التقديرات عن سنوات الأزمة السابقة. ويشخّص هذا القسم كذلك النمو/التراجع الاقتصادي في مختلف القطاعات، والتركيب الهيكلي للاقتصاد، ومصادر النمو الاقتصادي، والسياسة المالية وبنية الموازنة العامة، وتقلبات الأسعار وسعر الصرف، والتجارة، وحالة سوق العمل، وآثار السياسات العامة في الاقتصاد. ويتّبع التقرير المنهجيات المطبقة في التقارير السابقة ويُحدّث التقديرات الربعية بحيث تعكس الديناميكية الحقيقية للقطاعات في جميع المناطق السورية خلال الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، إضافة إلى تقدير الوضع الاقتصادي خلال الربعين الأولين من عام 2015 مع إسقاطات للربعين الثالث والرابع من العام ذاته[3]. وقد تم ذلك من خلال استخدام المؤشرات الكمية البديلة، وتحليل الموسمية، والإسقاطات الاقتصادية، ونموذج للبرمجة المالية. ولتقدير الخسائر الاقتصادية، اعتمد التقرير منهجية المقاربة بين «سيناريو الأزمة»، وهو تقدير الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، وبين «السيناريو الاستمراري» الذي يمثل تقديراً للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها لو لم تحدث الأزمة.

التدمير المتواصل للاقتصاد

تابع الاقتصاد السوري انكماشه خلال الربعين الأولين من عام 2015. وأشارت الإسقاطات إلى مزيد من التراجع في النصف الثاني من العام ذاته. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2014 سجل الانكماش 15.2% مقارنة بعام 2013 الذي شهد أيضاً نسبة قياسية للانكماش الاقتصادي السنوي خلال الأزمة وصلت إلى 36.5% مقارنة بعام 2012. لقد استمر الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، ولكن بدرجة أقل من تلك للسنوات السابقة من الأزمة، إذ كان يُتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 بنحو 4.7% مقارنة بعام 2014. أشارت التقديرات ربع السنوية إلى أن الانكماش بلغ 7.9% في الربع الأول، و1.8% في الربع الثاني مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2014؛ كما أشارت الإسقاطات إلى انكماش بنسبة 6.2% في الربع الثالث و 4.4% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها من العام 2014. وتشير تقديرات «السيناريو الاستمراري»، أي في حال لم تتدخل الأزمة، أن سورية كانت ستحقق معدل نمو سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي السنوي

3. معدلات النمو السنوي مذكورة للأعوام 2011، و2012، و2013 و2014 ومعدّلات نمو 2015 تم حسابها على أساس ربعي للربع الأول والثاني، وإسقاطات للربع الثالث والرابع مقارنة مع الربع ذاته من عام 2014.

يبلغ 6.1% في عام 2011، و5.4% في عام 2012، و5.5% في عام 2013، و4.9% في عام 2014. وكان يمكن أن تُظهر زيادة قدرها 5.8% في الربع الأول من عام 2015، و5.6% في الربع الثاني، وما يقارب 5.7% في كل من الربع الثالث والرابع مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2014.

ويبين «السيناريو الاستمراري» أن الناتج المحلي الإجمالي لسورية في العام 2015 كان سينمو بمعدل 30.8% مقارنة بعام 2010 في حال لم تحدث الأزمة. وبالتالي، فإن خسارة الناتج المحلي الإجمالي المتراكمة في الاقتصاد السوري بسبب الأزمة، بما في ذلك الفرصة الاقتصادية الضائعة، يُقدر حتى نهاية عام 2015 بـ 4159 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000، إذ بلغت الخسارة 304 مليار ليرة سورية في الربع الأول و363مليار ليرة سورية في الربع الثاني. وقُدِّر أن تصل خسارة الناتج المحلي الإجمالي إلى 313 مليار ليرة سورية و320 مليار ليرة سورية في الربع الثالث والرابع من العام 2015، على التوالي.

تبلغ هذه الخسارة نحو ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لسورية في العام 2010، وسبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي المُقدّر للعام 2015 على أساس سيناريو الأزمة (الشكل رقم 1). ويعادل مجموع الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية عام 2015 بالأسعار الجارية 163.3 مليار دولار أمريكي، وبلغت هذه الخسائر 12.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2015، و13.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني، وقدرت بنحو 11.6 مليار دولار أميركي في الربع الثالث وإلى 11.7 مليار دولار أميركي في الربع الرابع من العام 2015.

الشكل رقم 1: الناتج المحلي الإجمالي «سيناريو الأزمة» والخسارة التراكمية للناتج بالأسعار الثابتة لعام 2000 بمليارات الليرات السورية (2010-2015)

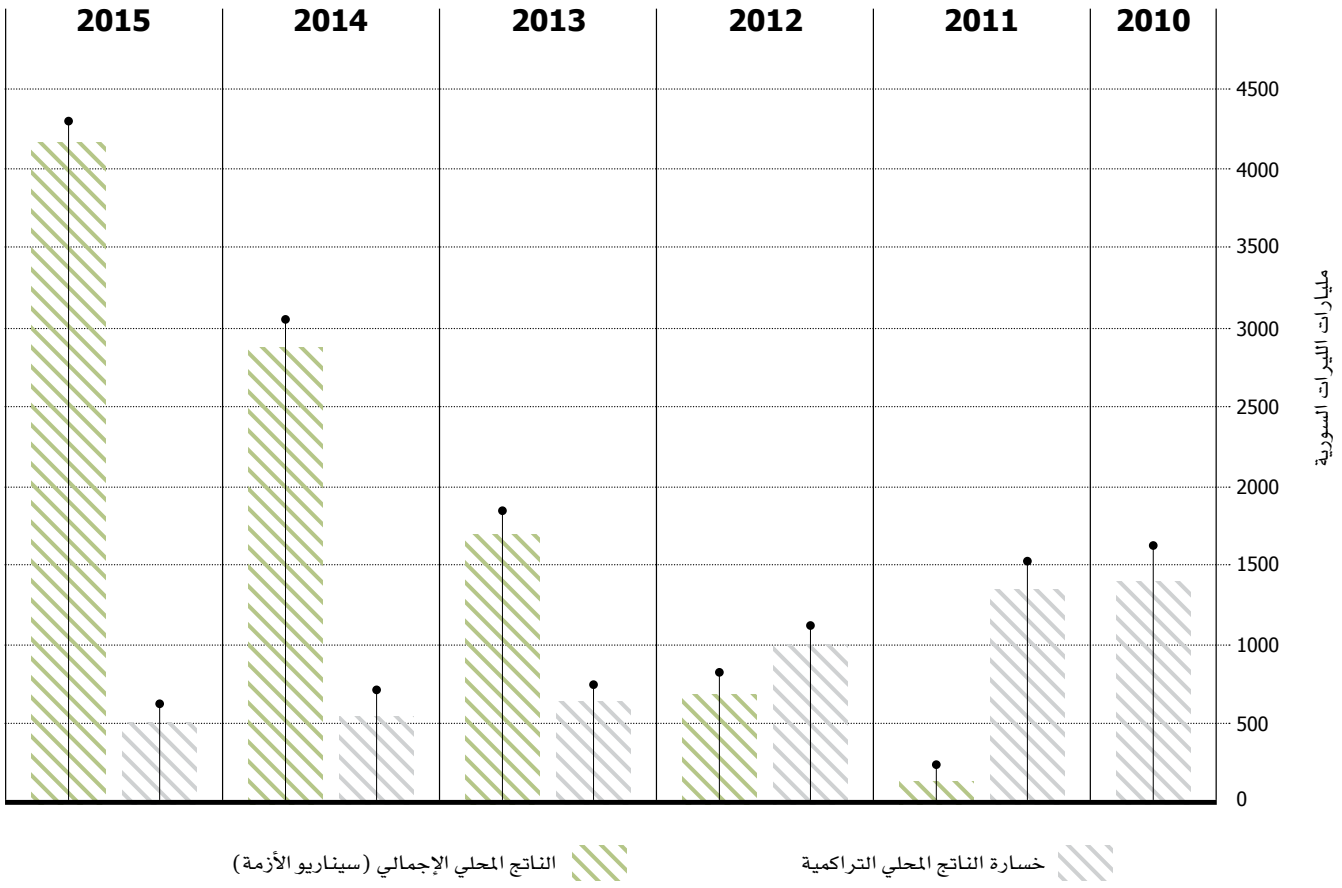

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، 2015

الشكل 2: التوزيع النسبي لخسائر الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، و2015 حسب القطاعات.

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، 2015

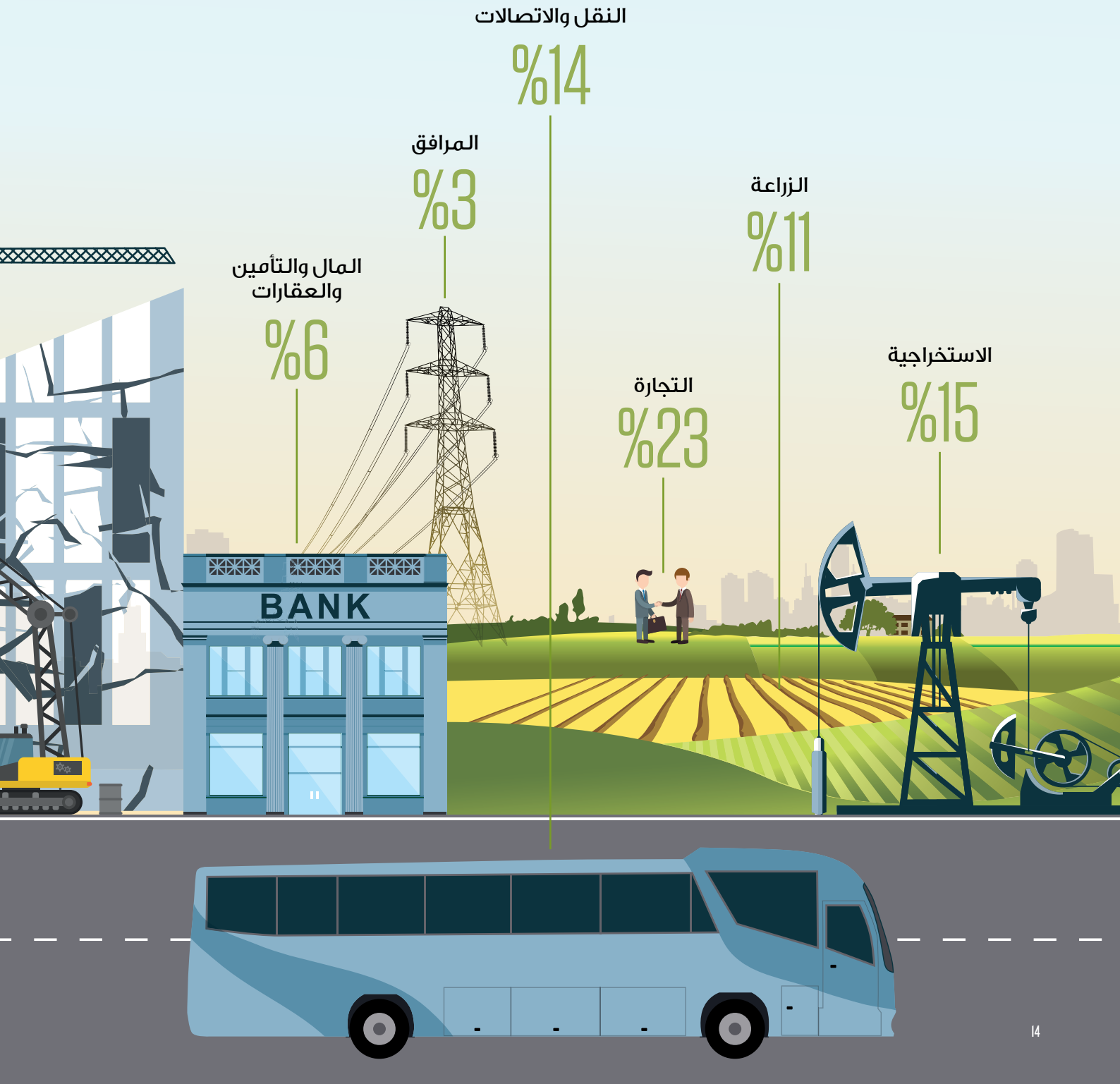

إن القطاعات الرئيسية التي تساهم في خسائر الناتج المحلي الإجمالي المتراكمة حتى نهاية عام 2015 هي: التجارة الداخلية، التي فقدت 967 مليار ليرة سورية وتمثل 23.2% من إجمالي الخسائر المتراكمة للناتج المحلي الإجمالي، وقطاع الخدمات الحكومية الذي بلغت خسائره 660 مليار ليرة سورية أي ما نسبته 15.9% من إجمالي خسائر الناتج. كما فقد قطاع الصناعات الاستخراجية 630 مليار ليرة سورية تشكل 15.2% من إجمالي الخسارة، أما قطاع النقل والاتصالات فقد خسر 585 مليار ليرة سورية أي ما نسبته 14.1% من الخسارة، وفقد قطاع الزراعة 483 ليرة سورية مشكلاً 11.6% من الخسارة. وبلغت خسائر القطاع المالي والعقاري 236 مليار ليرة سورية أو ما يعادل 5.7% من الخسارة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي (الشكل 2). إن الهيكلية القطاعية لخسائر الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2015 لم تتغير كثيراً عن النمط المسجل في السنوات السابقة.

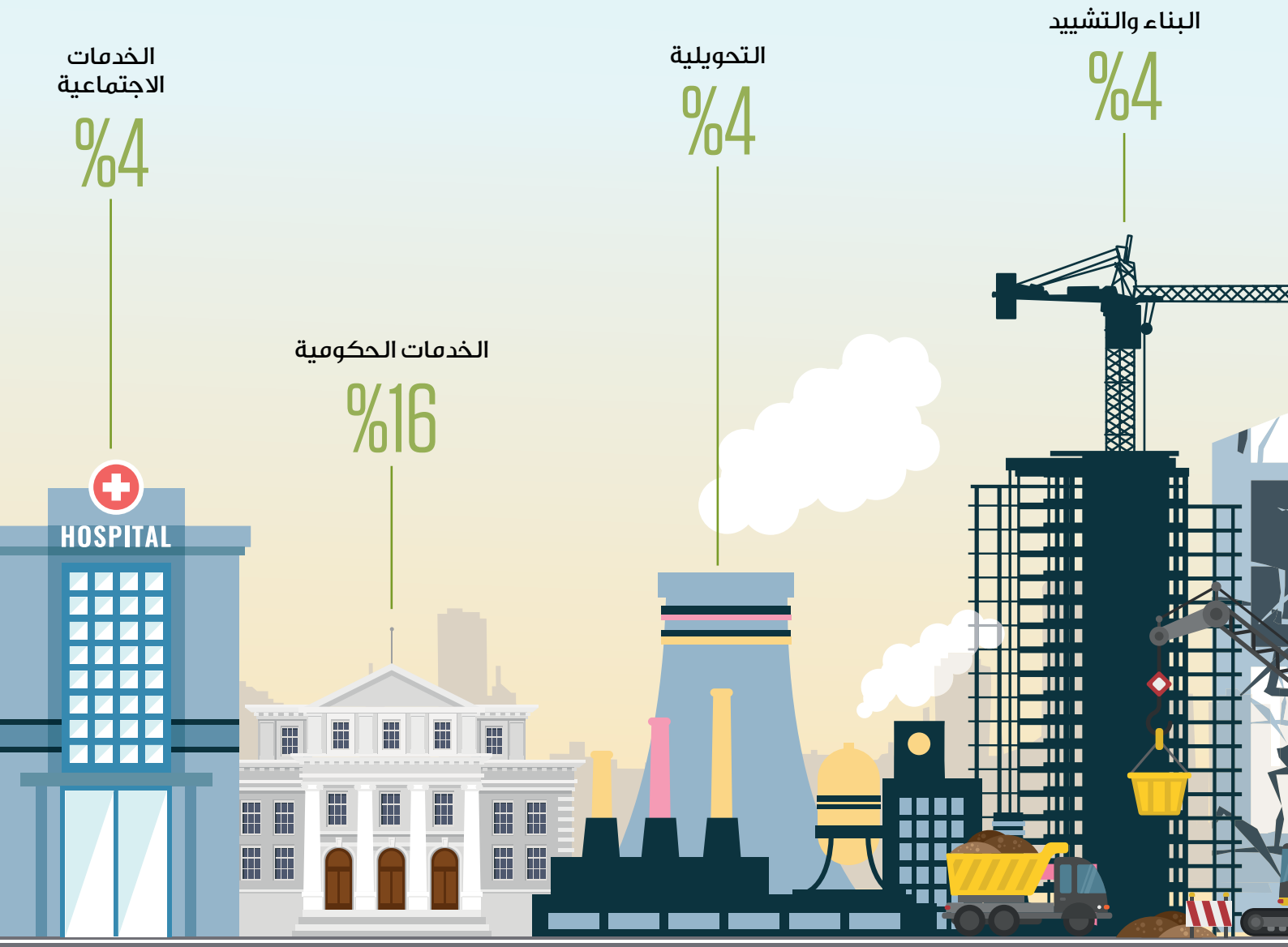

يوضح الشكل (3) حجم الخسائر الفادحة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل قطاع في العام 2010. تظهر النتائج حتى نهاية عام 2015، أن الخسائر في قطاع المرافق العامة بلغت 3.65 مرة حجم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في العام 2010، بينما بلغت خسائر الصناعة التحويلية 3.51 مرة، وخسائر قطاع المال والتأمين والعقارات 3.40 مرة، وخسائر الصناعة الاستخراجية 3.39 مرة (الشكل 3). وكان قطاع المنظمات غير الحكومية هو القطاع الوحيد الذي ازدادت حصته أثناء الأزمة إلا أن مساهمته الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي طفيفة جداً.

الشكل 3: الخسارة المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حتى نهاية العام 2015، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع في العام 2010 (بالأسعار الثابتة لعام 2000). (بمليارات الليرات السورية)

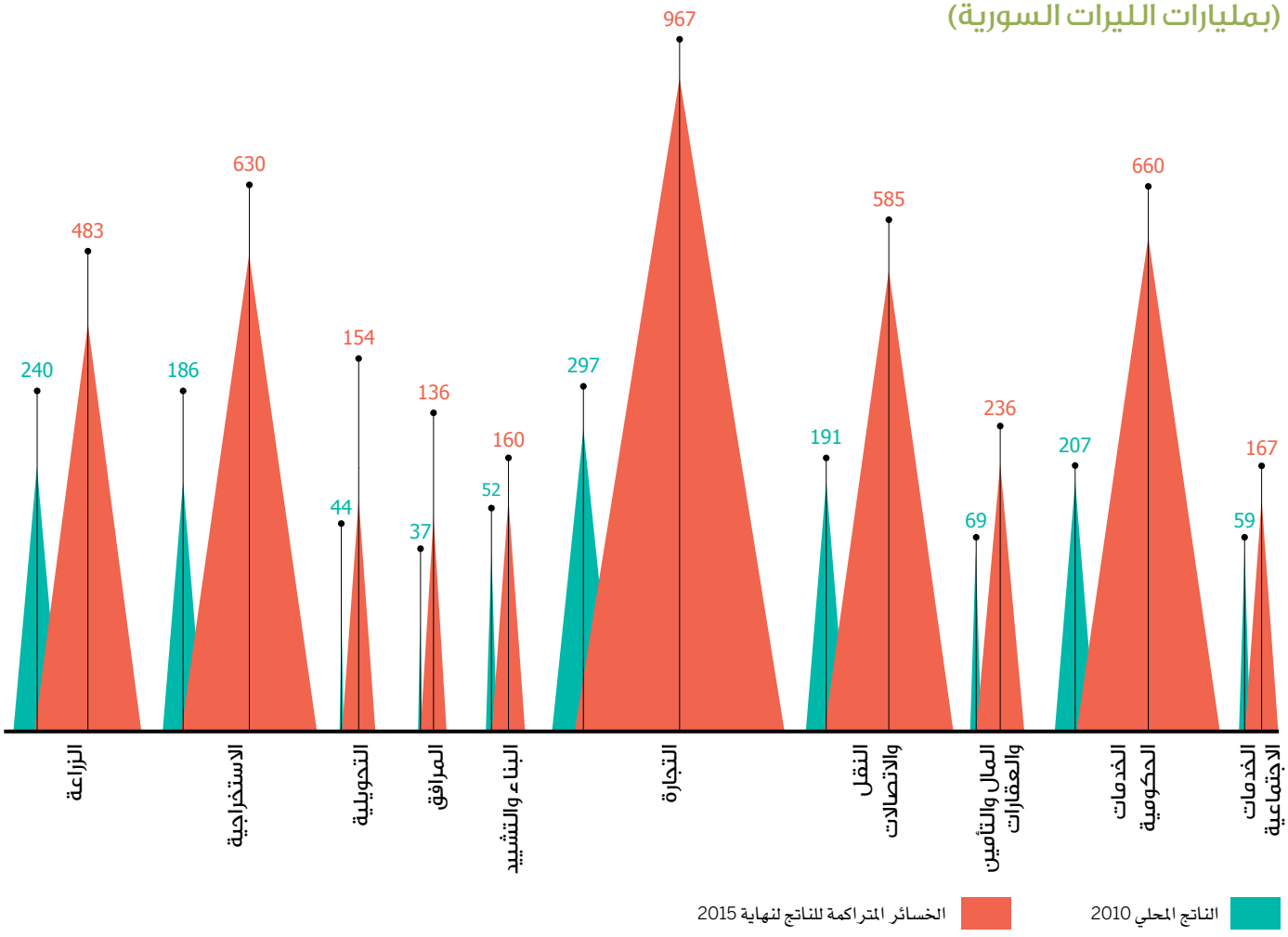

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، 2015

استمر تدهور الناتج المحلي الإجمالي لعدد من القطاعات خلال الربع الأول والثاني من العام 2015 مقارنة بالأرباع نفسها من العام 2014، وظل مفتوحاً على مزيد من التدهور في الربعين الثالث والرابع. وتشمل هذه القطاعات المرافق العامة والنقل والاتصالات والصناعة الاستخراجية والخدمات الحكومية والصناعة التحويلية. ولكن قطاعي الزراعة والمنظمات غير الحكومية شهدا معدلات نمو إيجابية خلال النصف الأول من العام 2015، واستمر النمو الإيجابي حتى نهاية العام 2015. أما قطاع الخدمات الاجتماعية فقد أظهر تراجعاً طفيفاً في الربع الأول من عام 2015، إلا أن التقديرات تشير إلى تحقيقه زيادة طفيفة خلال الربع الثاني وإمكانية زيادة أخرى في الربعين الثالث والربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لعام 2014 (الجدول 1).

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع 2010-2015 والآثار المقدرة للأزمة بمليارات الليرة السورية (بالأسعار الثابتة لعام 2000)

		الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعات التحويلية	المرافق العامة	البناء والتشييد	التجارة الداخلية	النقل و الاتصالات	المال و التأمين والعقارات	الخدمات الحكومية	الخدمات الاجتماعية	المنظمات غير الحكومية	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي لغير التعدين/الصناعات الاستخراجية
الفعلي 2010		240	186	44	37	52	297	191	69	207	59	1	1385	1385
السيناريو الاستمراري (الإسقاط)	2011	263	185	47	42	55	310	201	76	224	66	1	1470	1284
	2012	276	185	49	47	57	323	212	82	243	73	1	1549	1365
	2013	290	184	52	53	60	337	223	89	263	81	1	1635	1451
	2014	293	183	56	60	63	352	234	97	285	90	1	1714	1531
	2015 الربع 1	32	46	15	17	17	92	62	26	77	25	0	408	363
	2015 الربع 2	158	46	15	17	17	92	62	26	77	25	0	534	488
	2015 الربع 3	49	46	15	17	17	92	62	26	77	25	0	425	379
	2015 الربع 4	69	46	15	17	17	92	62	26	77	25	0	445	399
سيناريو الأزمة (التوقعات)	2011	263	167	38	39	60	263	158	75	215	60	1	1339	1172
	2012	231	86	21	34	33	179	126	54	179	52	3	998	912
	2013	170	18	17	24	18	107	91	32	107	45	5	634	616
	2014	137	10	17	19	17	86	81	26	96	42	7	538	528
	2015 الربع 1	15	3	4	4	3	19	19	6	19	10	3	104	102
	2015 الربع 2	75	2	4	4	4	24	20	7	17	11	3	171	169
	2015 الربع 3	23	2	4	4	3	20	19	6	16	11	3	112	110
	2015 الربع 4	33	3	4	5	3	22	19	7	15	11	3	125	123
أثر الأزمة	2011	0	19	8	3	-5	47	44	0	9	5	0	131	112
	2012	46	99	29	13	24	144	86	28	64	21	-2	551	452
	2013	121	166	35	29	42	230	132	57	157	36	-4	1001	835
	2014	156	174	39	41	46	266	154	71	189	48	-6	1177	1003
	2015 الربع 1	17	43	11	13	14	73	43	21	58	15	-2	304	261
	2015 الربع 2	83	44	11	13	13	67	42	19	60	14	-2	363	320
	2015 الربع 3	26	44	11	13	13	71	43	20	61	15	-2	313	270
	2015 الربع 4	36	43	11	12	13	69	42	20	62	14	-2	320	276
	المجموع	**483**	**630**	**154**	**136**	**160**	**967**	**585**	**236**	**660**	**167**	**-21**	**4159**	**3529**

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، 2015.
* الإسقاطات

يعتبر **قطاع الزراعة** أحد المقومات الأساسية للاقتصاد في سورية، وقد زادت أهميته خلال الأزمة نظراً لدوره في توفير الأمن الغذائي والحفاظ على الحد الأدنى من الشروط المعيشية لآلاف الأسر السورية، التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في الأنشطة الزراعية. إلا أن هذا القطاع شهد تدهوراً هائلاً مع استمرار النزاع المسلح الذي أثّر سلباً في الإنتاج الزراعي من خلال تدمير نظم الري ونهب أدواته، وصعوبة الوصول إلى الأراضي في العديد من المناطق، وعدم توفّر مستلزمات الإنتاج، ولا سيما الأسمدة والبذور والوقود، والنقل الآمن للمنتجات الزراعية إلى الأسواق، وعدم توفر القوى العاملة. ونتيجة لذلك، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الزراعي[4] بنسبة 19.4% في عام 2014 مقارنة بعام 2013، ويُعزى 69.5% من هذا الانكماش إلى التراجع في الإنتاج النباتي، أما النسبة الباقية المقدرة بـ 30.5% فتعود إلى تراجع الإنتاج الحيواني.

شهدت سورية في عام 2015 ظروفاً مناخية جيدة لعبت دوراً هاماً في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية، وبلغت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي 14.7% في الربع الأول من عام 2015، ثم 44% في الربع الثاني الذي يعتبر فترة الذروة السنوية للإنتاج الزراعي، وقُدرت بنسبة 21% و26.2% في الربعين الثالث والرابع على التوالي؛ وبالتالي، فإن حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 28.7% في عام 2015 مقارنة بـ 25.4% في العام السابق. وعلى الرغم من استمرار النزاع المسلح، أشارت التقديرات والإسقاطات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي عام 2015 حقق نمواً سنوياً إيجابياً للمرة الأولى منذ عام 2011، بنسبة 7.5% مقارنة بناتج القطاع في عام 2014. ويعزى هذا النمو بشكل كامل إلى تحسّن الإنتاج النباتي، إذ تراجعت المنتجات الحيوانية خلال عام 2015.

نتيجة للظروف المناخية الجيدة ارتفع إنتاج المحاصيل الرئيسية؛ فقد شهد الربع الأول من عام 2015 ارتفاعاً في إنتاج الحمضيات، وهو المحصول الرئيسي خلال هذا الربع، بلغ حوالى 3% مقارنة بعام 2014. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المحصول استفاد من أن الغالبية العظمى من زراعته تقع في أماكن مستقرة نسبياً في محافظتي اللاذقية وطرطوس، إضافة إلى الشروط المناخية الأفضل. وشهد الربع الثاني من العام زيادة في إنتاج القمح بنسبة 19% مقارنة بعام 2014، ويعزى ذلك بشكل رئيسي للهطولات المطرية الجيدة خلال هذا الربع. لكن هذا المحصول لا يزال يعاني من صعوبات عديدة منها انعدام الأمن لطرق النقل والتنقل بين أسواق الإنتاج والاستهلاك التي تهيمن عليها الأطراف المتقاتلة المختلفة، مما انعكس سلباً على المزارعين الذين اضطروا إلى الخضوع لشروط الوسطاء والقوى المتحاربة من حيث التسعير وأسواق البيع. كما شهد الربع الثاني زيادة ملحوظة في إنتاج البطاطا بلغت 180% مقارنة بعام 2014، وتراجعاً في إنتاج الشوندر السكري، الذي عانى أصلاً من تدهور كبير في مستوى الإنتاج في العام 2014. وقدر أن يشهد الربعان الثالث والرابع ارتفاعاً في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية، من ذلك، على سبيل المثال، ارتفاع إنتاج الزيتون بنسبة 35% مقارنة بالعام السابق. إلا أن قطاع الثروة الحيوانية استمر في التراجع خلال عام 2015، عكس الإنتاج النباتي، ولكن بوتيرة أبطأ مقارنة بعام 2014، إذ قدر الانخفاض في القيمة المضافة للأغنام بنسبة 5% والأبقار12.4% مقارنة بالعام السابق. ومن الجدير بالذكر أن أغلب الإنتاج الحيواني يتم على مستوى الأسرة حيث نهبت أو خربت معظم مشاريع الماشية المتوسطة والكبيرة.

لم يترافق النمو الإيجابي للإنتاج النباتي في عام 2015 مع القدرة على تجاوز العقبات المفروضة أمام المزارعين من حيث نقل منتوجاتهم وتسويقها. وتشمل هذه العقبات انعدام الأمن وغياب الأمان مع استمرار النزاع المسلح وهيمنة القوى المختلفة. وما زال استمرار العمليات العسكرية وعمليات النهب والسلب من العقبات الرئيسية التي تؤثر سلباً في موجودات القطاع الزراعي، بما في ذلك المواشي التي شهدت نمواً سالباً في عام 2015. يُضاف إلى ذلك العقبات المتعلقة بالصعوبات المالية وزيادة تكلفة مستلزمات الإنتاج وعدم وجود سياسات مناسبة، الأمر الذي منع العديد من المزارعين من إعادة تفعيل عملية الإنتاج الزراعي. وبشكل عام، فإن التحسّن في القطاع الزراعي عام 2015، مقارنة بالعام السابق، يعود بشكل رئيسي إلى الظروف المناخية الجيدة لا إلى تطور عملية الإنتاج والبيئة المؤسساتية.

تختلف آليات عمل القطاع الزراعي بين المناطق المختلفة من البلاد وذلك وفقاً للظروف الأمنية والقواعد التي تضعها القوى المسيطرة على هذه المناطق. وقد أعاق هذا التشظي المزارعين من الوصول إلى الأسواق بحرية وأجبرهم على قبول الشروط المجحفة للجماعات المهيمنة، مما أدى إلى إفقار متزايد للعاملين في الزراعة، كما أدت

حقق الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي نمواً سنوياً إيجابياً بنسبة

7.5%

مقارنة بناتج القطاع في عام 2014

4. تم تحديث الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي وخاصة في شقه الحيواني بالاستفادة من مسح حالة السكان المنفذ عام 2014 والمستخدم في تقرير سينشر لاحقاً حول حالة الإنسان في سورية.

السوق الزراعية المقسّمة والمشوّهة إلى انعدام الأمن الغذائي في العديد من مناطق البلاد، وخاصة مناطق النزاع والمناطق المحاصرة. وقد سهّل ذلك حصول الانتهازيين المحليين والأجانب، والمدعومين من أطراف القتال المختلفة، على ثروات ضخمة من خلال السيطرة على عملية استيراد المواد الغذائية أو تهريبها، وهذا أحد الجوانب المظلمة لاقتصاديات العنف. من جهة أخرى سعت بعض المنظمات الدولية إلى تقديم مساعدات غذائية للمحتاجين، لكن هذه المحاولات عانت من النفوذ السلبي لقوى التسلط في توزيع المساعدات، إضافة إلى غياب نظام رصد وتقييم كفء في هذه المنظمات.

تدهور **قطاع الصناعة التحويلية** خلال الأزمة التي تسببت في دمار واسع النطاق للمنشآت والمعدات الصناعية والبنية التحتية نتيجة المواجهات المسلحة وعمليات السلب والنهب، الأمر الذي أدى إلى إغلاق عدد هائل من المؤسسات وإفلاس بعضها وهذا ما أجبر رجال الأعمال والعمال المؤهلين على الهجرة ونقل أعمالهم والانتقال مع خبراتهم إلى بلدان أخرى؛ ومن المتوقع أن يؤثر هذا الأمر سلباً على رأس المال البشري في سورية، وعلى أي خطة للتنمية المستقبلية. وشهد هذا القطاع، منذ بداية الأزمة، انكماشاً مستمراً وتراجعاً سنوياً في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 12.6% في عام 2011، و46.4% في عام 2012، و17.8% في عام 2013، و0.5% في عام 2014. وتجدر الإشارة أن المركز السوري لبحوث السياسات قام بتعديل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لعام 2000 للفترة بين 2001 و 2010، مما أدى إلى تغيير جوهري في ناتج الصناعة التحويلية لعام 2010، والذي يستخدم كأساس لتقدير خسائر القطاع في الأزمة (الإطار 1).

الإطار 1: تعديل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لعام 2000 (بين 2001 و2010)

كان يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص الصناعي بالأسعار الثابتة لعام 2000 بين عامي 2001 و 2010 في المكتب المركزي للإحصاء باستخدام مُكمّش القطاع العام الصناعي، علماً أن أسعار السلع في القطاع العام كانت شبه ثابتة تقريباً خلال هذه الفترة. وبالتالي، أدّت هذه الطريقة في الحساب إلى المبالغة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية الخاص. وقد أعاد المركز السوري لبحوث السياسات حساب الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص الصناعي باستخدام معامل مُكمّش معدل، وهو متوسط المُكمّش لكل القطاع الخاص الاقتصادي باستثناء قطاعي الصناعة التحويلية والمال والتأمين والعقارات. وبناء على ذلك، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية في عام 2010 حوالى 44 مليار ليرة سورية بدلاً من الرقم السابق البالغ 118 مليار ليرة سورية. وقد أدى ذلك إلى تخفيض وسطي معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة التحويلية بين عامي 2001 و2010 من 15% إلى 4%، وتبعاً لذلك تبدّلت قصة النمو الاقتصادي في الفترة السابقة للأزمة مع تراجع وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بين عامي 2001 و2010 من 5.1% إلى 4.5%، كما أصبح قطاع الصناعة التحويلية مساهماً بشكل طفيف في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

وخلال عام 2015، طرأ انخفاض على مخرجات قطاع الصناعة التحويلية بعد تسجيل تحسن طفيف في النصف الثاني من عام 2014. إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بنسبة 5.1% في الربع الأول وبنحو10.1% في الربع الثاني مقارنة مع الأرباع المقابلة لها من عام 2014. وتُظهر الإسقاطات مزيداً من الانكماش بنسبة 7.6% في النصف الثاني من العام مقارنة بالنصف المقابل من عام 2014؛ وتشير التوقعات أن يشهد قطاع الصناعة التحويلية انكماشاً سنوياً بنسبة 7.6% في عام 2015. كما تراجعت حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من 3.1% في عام 2014 إلى نحو 3.0% في عام 2015، في حين كانت هذه النسبة 3.2% في عام 2010، وسجلت أقل قيمة لها في عام 2012 حين بلغت 2.1%. ومع نهاية عام 2015 يقدر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بما نسبته 35.4% مما كان عليه في عام 2010.

ويُعزى التراجع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية لعدة أسباب تتعلق بالأزمة وتعرضه لعمليات التدمير والنهب. إلا أن الأوضاع الأمنية لم تشهد تدهوراً إضافياً حتى الربع الثالث من عام 2015 بالمقارنة مع السنوات السابقة من النزاع المسلح، كما شهدت العديد من المناطق الصناعية، بما في ذلك عدرا، وحسيا، والشيخ نجار تحسّناً في أوضاعها الأمنية. كما لوحظت قدرة العديد من أصحاب الأعمال على التكيّف مع ظروف الأزمة من خلال إعادة فتح مؤسساتهم واستئناف أعمالهم، كما هي حال الورش الصغيرة التي انتشرت في المحافظات الأكثر أمناً، مثل طرطوس ومدينة دمشق. في المقابل لعبت السياسات الحكومية والانتشار الواسع للفساد، إضافة إلى غياب التأكد وغياب سلطة القانون، خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، دوراً رئيسياً في إعاقة أي انتعاش في مخرجات قطاع الصناعة التحويلية.

استمرت الحكومة في تطبيق السياسات النيوليبرالية، من خلال زيادة أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود والكهرباء التي تعتبر ضرورية للصناعة، ففي الربع الثاني من عام 2015، ارتفع سعر الوقود الصناعي (الفيول) من 85 ألف ليرة سورية للطن إلى 112 ألف ليرة سورية للطن. كما أجبر النقص في توفر مادة المازوت وصعوبة نقله أصحاب المشاريع إلى شرائه من السوق السوداء بمتوسط سعر 170 ليرة سورية للتر الواحد، في حين أن سعره الرسمي يبلغ 150 ليرة سورية للتر الواحد. وكانت الحكومة قد سمحت للقطاع الخاص باستيراد المازوت مباشرة، لكن عدم وجود مؤسسات تتسم بالشفافية والكفاءة فرض سعراً احتكارياً له تتحكم به رأسمالية المحاسيب.

مع نهاية عام 2015 يقدر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بما نسبته

35.4%

مما كان عليه في عام 2010

غالبية رجال الأعمال غير راضين عن العديد من المراسيم التي أصدرتها الحكومة لتنشيط القطاع الصناعي. مثل إعلان الحكومة عن استعدادها لتعويض الصناعيين عن أضرار البناء فقط دون التعويض عن أضرار المعدات الصناعية والآلات؛ ولا يتجاوز هذا التعويض نسبة 10% من قيمة المباني في المصانع الكبيرة. كما أن مرسوم إعادة جدولة القروض يطالب الصناعيين بدفع نسبة مئوية من مبلغ القرض الكامل، الأمر الذي لا ينسجم مع قدرة الكثيرين منهم؛ وبالتالي، ، تمت إعادة جدولة الديون، حتى منتصف عام 2015، لأقل من 7% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الصناعي والبالغة 20.7 مليار ليرة سورية. إضافة إلى معاناة القطاع الصناعي من عدم اليقين وضعف التنافسية، نتيجة التقلبات المفاجئة لأسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وضعف البنية التحتية التي تضررت إلى حد كبير بسبب النزاع المسلح، إضافة إلى الفوضى في سوق التجارة الخارجية وتدفق البضائع المهربة.

أشارت الإسقاطات إلى تراجع القطاع العام الصناعي بنسبة 14.9% في عام 2015 مقارنة بالعام السابق؛ وإلى انكماش قطاع تكرير النفط العام بنسبة 13.8%. وبشكل عام، تدهور قطاع الصناعة التحويلية، وبات مشرذماً على شكل ورش صغيرة مجزأة ومعزولة تعاني ضعفاً في الإنتاجية والتنافسية، أو على شكل منشآت صناعية مبعثرة لديها مصالح مشتركة مع قوى التسلط، وبالتالي تتلقّى الدعم والحماية منها.

أدت الأزمة إلى تدمير كبير في **قطاع الصناعة الاستخراجية** إلا أن هذا القطاع ما زال يعتبر واحداً من المحددات الرئيسية لديناميات الأزمة كونه مصدراً للتمويل والطاقة لجميع أطراف الصراع، بما في ذلك تنظيم «الدولة الإسلامية»، الذي يتحكم بمعظم آبار النفط في المناطق الشرقية. وعلى الرغم من القيود الدولية، قامت أطراف مختلفة باستخراج النفط مستخدمة تقنيات بدائية لبيعه في الأسواق المحلية والخارجية، وقد أوجد ذلك أسواقاً مبعثرة لإنتاج النفط الخام والمشتقات النفطية، ولكل منها قوانينه الخاصة المفروضة من قبل القوى المسيطرة التي يمكن أن تتعاون حتى مع محاربين في الطرف الآخر، إضافة إلى التنسيق مع الأطراف الخارجية لتسويق إنتاجها من النفط ومشتقاته. إن

تراجع قطاع الصناعة الاستخراجية بنسبة

4.8%

مقارنة مع عام 2014

الاستمرار في هذه الأنشطة غير المشروعة يوفر مورداً مالياً هاماً للجماعات المسلحة لتعزيز قدراتها العسكرية، وبالتالي زيادة القمع الذي تمارسه على المجتمعات المحلية.

تراجع إنتاج النفط الحكومي تراجعاً حاداً في خلال الأزمة ليصل في عام 2014 إلى حوالى 2.4% من مستواه في عام 2010. وفي عام 2015، بلغ إنتاج النفط 9500 برميل يومياً في الربع الأول مقارنة بـ 10800 برميل في الربع ذاته من عام 2014، وشهد الربع الثاني زيادة طفيفة في الإنتاج ليصل إلى 10400 برميل يومياً مقارنة بـ 10100 برميل في الربع المقابل له من العام السابق؛ ثم تراجع إلى نحو 7800 برميل يومياً في النصف الثاني من عام 2015 مقارنة بـ 8200 برميل في النصف الثاني من عام 2014. وبشكل عام، ترتبط هذه التغيرات في إنتاج النفط بالظروف الأمنية في المناطق التي تتواجد فيها آبار النفط وخطوط نقله.

وتجدر الإشارة أن هذا الإنتاج لا يتضمن المُستخرج من آبار النفط في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، والذي يستخدم جزء كبير منه في تأجيج النزاع المسلح. ويقدر إجمالي إنتاج آبار النفط في هذه المناطق، منذ بداية الأزمة وحتى منتصف عام 2015، بنحو 55.4 مليون برميل، وبنحو 68.2 مليون برميل بحلول نهاية العام 2015، مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض المحتمل لإنتاج النفط في هذه المناطق خلال الربع الرابع نتيجة تكثيف الضربات الجوية، وتشير البيانات أن نحو 75% من هذا الإنتاج للنفط تسيطر عليه «الدولة الإسلامية»، وهذه ليست خسارة للثروة الوطنية فحسب، بل هي أيضاً عامل مهم لتمويل الإرهاب والعنف في سورية وفي جميع أنحاء العالم.

تراجع إنتاج الغاز بنسبة 4.1% في الربع الأول من العام 2015 و4.5% في الربع الثاني مقارنة بالربعين المقابلين لهما من العام 2014، ويقدر انخفاض الإنتاج خلال النصف الثاني بنسبة 4.3% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014. ومثل النفط، يرتبط إنتاج الغاز بدرجة كبيرة بالأوضاع الأمنية والعمليات العسكرية في مناطق حقول الغاز وخطوط الأنابيب. وخلال الأزمة، قُدّر إنتاج حقول الغاز في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة بنحو 1.2 مليار متر مكعب، منذ كانون الثاني حتى منتصف عام 2015، وبنحو 1.53 مليار متر مكعب بحلول نهاية عام 2015.

وفي المحصلة، تراجع قطاع الصناعة الاستخراجية بنسبة 7.8% في الربع الأول من عام 2015 و1.3% في الربع الثاني مقارنة بالربعين المقابلين من عام 2014، وقدر تراجع هذا القطاع، خلال النصف الثاني من عام 2015، بنسبة 4.5% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2014؛ وتترافق هذه الخسارة في الإنتاج مع تدمير واسع للبنية التحتية والمعدات من خلال النهب والعمليات العسكرية والغارات الجوية التي تكثّفت خلال النصف الثاني من عام 2015. يضاف إلى ذلك أن أنشطة الصناعة الاستخراجية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة تستنزف الثروة الوطنية، وتتسبب بأضرار كبيرة في البيئة ومخزون آبار النفط والغاز.

تأثّر **قطاع التجارة** إلى حد كبير باستمرار النزاع المسلح، الذي أضرّ بآلاف المنافذ التجارية، كما حدّت الأزمة من توفر السلع والخدمات في الأسواق المحلية مع اختلاف كبير لهذا التوفر بين المناطق، فكانت المناطق المحاصرة ومناطق الصراع هي الأكثر معاناةً من نقص العديد من السلع الأساسية وندرتها. وفي عام 2015، وعلى الرغم من التأثير الإيجابي لتحسن الإنتاج الزراعي على قطاع التجارة الداخلية، فإن هذا القطاع ما زال يواجه تحديات خطيرة بما في ذلك الظروف الأمنية غير المستقرة والبنية التحتية المدمرة، والصعوبات في نقل البضائع، والزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات.

وقد شهد قطاع التجارة الداخلية في الربع الأول من عام 2015 انكماشاً بنسبة 5.3% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014، وفي الربع الثاني، انعكس الأداء النسبي الأفضل لقطاع الزراعة بشكل إيجابي على القطاع التجاري وارتفع ناتجه بنسبة 4.4% مقارنة بالربع المقابل من عام 2014، مقدرت الزيادة في النصف الثاني من عام 2015 بنسبة 1.3% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014. ونتيجة لذلك، حقق قطاع التجارة الداخلية نمواً سنوياً إيجابياً بنسبة 0.6% في عام 2015؛ في حين، كان هذا المعدل سالباً بنسبة 19.6% في عام 2014. ولا يرتبط التحسّن الطفيف في هذا القطاع بتحسن في البيئة الاقتصادية أو المؤسساتية، وإنما يُعزى بشكل رئيسي إلى الظروف المناخية الجيدة التي انعشت القطاع الزراعي، وبدرجة أقل، إلى التحسّن النسبي في الأوضاع الأمنية لبعض المناطق.

لقد أدت العمليات العسكرية والحصار والدمار الذي لحق بالبنية التحتية وطرق النقل إلى تبعثر أسواق التجارة الداخلية وانعزالها بعضها عن بعض، وترسخ هذا الواقع مع احتكار العديد من تجار الحرب للأسواق الداخلية بحماية قوى التسلط المختلفة وبما يخدم أهدافها. كما أدى غياب كل من

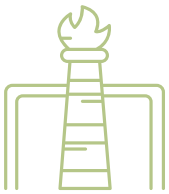

قُدّر إنتاج حقول الغاز في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة بنحو

1.53 مليار

متر مكعب بحلول نهاية عام 2015

سيادة القانون والمؤسسات الشفافة إلى انتشار الاقتصاد غير المنظم وازدهار اقتصاديات العنف، بما في ذلك التهريب والسرقة، واستفاد صغار التجار وتجار التجزئة من فوضى السوق ليبيعوا السلع بأسعار مرتفعة وجودة متدنية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من السلع تأتي من مصادر غير مشروعة كالسرقة والتهريب. كما لوحظ أن جزءاً كبيراً من السلع الأساسية التي يُفترض أن توزعها المنظمات الدولية مجاناً تباع في الأسواق الداخلية مع هامش ربح مرتفع.

لقد أدى استمرار النزاع المسلح إلى انهيار كامل **لقطاع السياحة** الذي لا يزدهر إلا في بيئة من الاستقرار والظروف الأمنية المناسبة. وقد شهد القطاع تدهوراً حاداً خلال الأزمة، إذ سجّل ناتجه المحلي الإجمالي تراجعاً سنوياً بنسبة 76% في عام 2013 و51% في عام 2014، تلاه انخفاض إضافي بنسبة 9.1% في عام 2015. ومازال العديد من الفنادق، في المناطق الآمنة نسبياً، قيد التشغيل معتمدة بشكل كبير على النازحين المقتدرين مالياً والهاربين من مناطق الصراع، إلا أن ذلك لا يعد مصدراً لدخل مستدام مع الحالة الاقتصادية المتردية التي استنزفت مدخرات النازحين إضافة إلى الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات بما في ذلك رسوم الإقامة.

تأثر **قطاع النقل** إلى حد كبير بالأوضاع الأمنية، وتدمير وسائل النقل، والبنية التحتية، ونقص الوقود، وانعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي للنقل الذي شهد تراجعاً سنوياً قدره 11.1% في عام 2014 مقارنة بعام 2013. وفي عام 2015، استمر التراجع ولكن بوتيرة أبطأ، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل بنسبة 3.3% في النصف الأول و11.3% في النصف الثاني مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014؛ وبالتالي، من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع إلى 26.8% من قيمته في عام 2010. ويعد النقل البري المساهم الرئيسي في قطاع النقل، وما زال التنقل براً يواجه صعوبات كبيرة نتيجة الأوضاع الأمنية ولا سيما داخل مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد وفيما بينها؛ أما النقل الجوي فيواجه تحديات خطيرة بما في ذلك التدمير الواسع للبنية التحتية ذات الصلة، وعدم وجود الصيانة اللازمة للطائرات المدنية بسبب العقوبات؛ كما شهدت خدمات الشحن البحري والمرافئ انخفاضاً بسيطاً بسبب التراجع في أنشطة التجارة الخارجية خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014.

يرتبط قطاع النقل بالأنشطة الاقتصادية الأخرى،

من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل إلى

%26.8

من قيمته في عام 2010

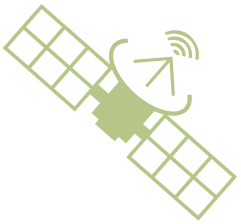

شهد قطاع الاتصالات تراجعاً خلال 2015 بلغ

%4.1

مما يجعل قيمته تنخفض إلى

%55.8

مما كانت عليه في عام 2010

وبالتالي فإن الأداء الاقتصادي السلبي ككل خلال 2015 انعكس سلباً على هذا القطاع. كما أن التخريب الذي طال البنية التحتية للنقل ونهب المعدات قد أثر سلباً في قدرة هذا قطاع على أداء دوره في ربط المناطق السورية ودمجها. لقد احتكر الانتهازيون المتحالفون مع قوى التسلط المختلفة قطاع النقل مستغلين تفكك هذا القطاع حسب اختلاف مناطق النفوذ وبالتالي صعوبة التنقل والشحن عبر جميع هذه المناطق، الأمر الذي أدّى إلى زيادة كبيرة في تكلفة التنقل ونقل السلع بين مختلف أرجاء البلاد.

شهد **قطاع الاتصالات** تراجعاً سنوياً بلغ 6.2% في عام 2014 مقارنة بعام 2013؛ واستمر الانكماش خلال 2015، ولكن بوتيرة أبطأ، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع في النصف الأول بنسبة 4.7% وفي النصف الثاني بنسبة 3.5% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014، وبالتالي تبلغ النسبة السنوية لانكماش القطاع 4.1% مما يجعل قيمته تنخفض عام 2015 إلى 55.8% مما كانت عليه في عام 2010. ومن الجدير بالذكر أن أسعار مكالمات الهواتف النقالة قد ارتفعت بحوالى 20% في نيسان من عام 2015، الأمر الذي حد من الطلب الفعال وبالتالي أثّر سلباً على القطاع.

أدى استمرار الأزمة إلى خلق بيئة من عدم الاستقرار المالي والتجاري؛ وبالتالي، سجّل الناتج المحلي الإجمالي **لقطاع المال والتأمين والعقارات** انخفاضاً سنوياً بنسبة 19.6% في عام 2014. ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع قد حسب بالأسعار الثابتة لعام 2000 للفترة بين 2001 و 2010، على غرار قطاع الصناعة التحويلية، باستخدام مُكمش القطاع المالي العام. وبالتالي، قام المركز السوري لبحوث السياسات بإعادة حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الخاص لقطاع المال والتأمين والعقارات باستخدام مُكمّش معدل للقطاع الخاص، وهو متوسط المُكمّش لكل القطاع الخاص الاقتصادي باستثناء قطاعي الصناعة التحويلية والمال والتأمين والعقارات. وبناء على ذلك، تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع فبلغ في عام 2010 حوالى 69.5 مليار ليرة سورية بدلاً من الرقم السابق والبالغ 80.3 مليار ليرة سورية.

في الربع الأول من عام 2015، تراجع القطاع بنسبة 5.3% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014، إلا أن الربع الثاني شهد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بنسبة 4.4% مقارنة بالربع المقابل من عام 2014. وتُعزى هذه الزيادة إلى تحسّن نسبي في

الإنتاج المحلي خلال هذه الفترة، ولا سيّما الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أعطى دفعة للأنشطة التجارية ذات الصلة، وهذا ما أثّر بدوره إيجاباً على الخدمات المصرفية والمالية. واستمر الاتجاه الإيجابي، ولكن بوتيرة أبطأ، خلال النصف الثاني من عام 2015، فبلغت نسبة النمو 1.3% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2014. إلا أن التحسّن في ناتج هذا القطاع خلال عام 2015 لا يرتبط بتحسّن الأداء الاقتصادي والمؤسساتي، وبالتالي لا يتوقع استدامته خاصة مع زيادة نفوذ وتوسع الشبكات المالية غير الرسمية وغير المشروعة والمحمية من قوى التسلّط المختلفة.

لقد تسبب استمرار النزاع المسلح في تدمير جزء كبير من الممتلكات العقارية، بما في ذلك المنازل والممتلكات التجارية، كما تسببت الأزمة بإتلاف الوثائق العقارية في العديد من المناطق مما يهدد حقوق الناس في ملكياتهم، وخاصة مع وجود مؤسسات ضعيفة وفاسدة. وتجدر الإشارة أن الحكومة أطلقت عدداً من المشاريع العقارية في مناطق سيطرتها، إلا أن بيئة الأزمة لا تسمح بتنفيذ مشاريع كهذه في المستقبل القريب، مع العلم أن رأسمالية المحاسيب المتحالفة مع قوى التسلط تسيطر على معظم هذه المشاريع.

يواجه **قطاع المرافق العامة** مصاعب كبيرة نتيجة النزاع المسلح الذي أدى إلى تدمير هائل في البنية التحتية للكهرباء والمياه إضافة إلى ما سببته الأزمة من نقص حاد في الوقود؛ فقد شهد إنتاج الكهرباء تراجعاً سنوياً قدره 21.6% في عام 2014 مقارنة بعام 2013. وشهد النصف الأول من عام 2015 انخفاضاً في إنتاج الكهرباء بلغ 10.7% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014، فبلغ الانكماش السنوي 10.3% في عام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن جهود صيانة قطاع الكهرباء المتضرر نتيجة الأزمة واجهت تحديات كبيرة نظراً للأوضاع الأمنية المتردية في العديد من المناطق إضافة إلى العقوبات التي يحظر بموجبها على الحكومة استيراد قطع الغيار والمعدات اللازمة لأعمال الصيانة والإصلاح والتجديد، وترافق ذلك مع نقص حاد في الوقود، الأمر الذي أدى إلى انقطاعات طويلة في التيار الكهربائي ولكن الفترات المتفاوتة لهذه الانقطاعات بين المناطق خلقت حالة من عدم المساواة.

أما قطاع المياه والصرف الصحي، فكان ناتجه المحلي في عام 2015 قريباً من مستواه في عام 2014 الذي شهد تراجعاً سنوياً بنسبة 29.2% مقارنة بعام 2013. وقد أعاقت الظروف الأمنية الجهود المبذولة لإصلاح البنية التحتية المتضررة للمياه كما أثر نقص الوقود سلباً على عملية ضخ المياه من خلال الشبكات العامة؛ ونتيجة لذلك، تضطر الأسر في العديد من المناطق إلى شراء المياه من التجار الذين يتمتع غالبيتهم بالحماية من قبل الجماعات العسكرية، لا سيما في مناطق النزاع. إضافة إلى ذلك، يستخدم العديد من الأطراف المتحاربة المياه وقطع إمداداتها وسيلة ضغط لتحقيق مكاسب أمنية وعسكرية غير آبهين بالنتائج الكارثية على معيشة الأسر وحياة أفرادها.

يتطلب الاستثمار في إعادة تأهيل أو بناء مساكن جديدة الاستقرار من الناحية الأمنية إضافة إلى التحسن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي لم يشهده عام 2015 وبالتالي استمر التأثير السلبي على قطاع **البناء والتشييد**. ففي النصف الأول من العام، سجّل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع انخفاضاً بلغ 26.8% مقارنة الفترة المقابلة من عام 2014، وشهد هذا الناتج تراجعاً سنوياً قدره 23.3% في عام 2015 مقارنة بالعام السابق.

حاولت الحكومة، خلال الأزمة، تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستمرار في دفع أجور القطاع العام والنفقات الجارية، ما أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لقطاع **الخدمات الحكومية**. إلا أن هذا القطاع يواجه، في ظل استمرار الأزمة، تحديات خطيرة، تتمثل في ندرة الإيرادات العامة، وإعادة تخصيص جزء كبير من الموارد المالية للإنفاق العسكري، إضافة إلى الارتفاع الكبير في الأسعار الذي يؤدي إلى تراجع الأجور الحقيقية للقطاع العام. وفي عام 2015، تراجع الناتج المحلي الإجمالي للخدمات الحكومية بنسبة 25.4% في الربع الأول، و32.5% في الربع الثاني مقارنة بالربعين المقابلين من عام 2014، وشهد هذا القطاع في النصف الثاني من العام تراجعاً بنسبة 32.5%، الأمر الذي يعني انخفاضاً سنوياً لقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 30.6% في عام 2015 مقارنة بعام 2014.

انكمش قطاع **الخدمات الشخصية والاجتماعية** في الربع الأول من عام 2015 بشكل طفيف بنسبة 0.7% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2014. إلا أنه سجل ارتفاعاً قدره 4.1% في الربع الثاني، واستمر النمو الإيجابي للقطاع في النصف الثاني من العام ليبلغ 2.4% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2014. لقد ساهم التحسن النسبي في أداء قطاع الزراعة خلال عام 2015 بشكل إيجابي في نمو الخدمات الشخصية، كما انعكست الزيادة في الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة إضافة إلى المنظمات الوطنية والدولية تحسناً طفيفاً في الخدمات الاجتماعية.

شهد إنتاج الكهرباء انخفاضاً بلغ

%10.3

مقارنة مع عام 2014

تسبب استمرار النزاع المسلح في تدمير جزء كبير من الممتلكات العقارية، بما في ذلك المنازل والممتلكات التجارية، كما تسببت الأزمة بإتلاف الوثائق العقارية في العديد من المناطق مما يهدد حقوق الناس في ملكياتهم

يواصل قطاع **خدمات المنظمات غير الحكومية** في عام 2015 تسجيل ارتفاع نسبي في معدل نموه السنوي الذي قدر بنحو 50% مقارنة بعام 2014. ويُعزى ذلك إلى الانتشار الواسع لعمل منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات الدولية، التي تقدم الدعم الاجتماعي والإنساني. وعلى الرغم من نموه الكبير، فحصته من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال هامشية.

وفيما يخص هيكلية الناتج المحلي الإجمالي القطاعية، ارتفعت حصة قطاع الزراعة لتصل إلى 28.7% في عام 2015 مقارنة بـ 17.4% في عام 2010، تليها حصة قطاع النقل والاتصالات وقطاع التجارة الداخلية بنسب بلغت 16.9% و 14.9% على التوالي، كما شهدت حصة قطاع الخدمات الحكومية تراجعاً ملحوظاً من 17.9% في 2014 إلى 13.1% في العام 2015 (الشكل 4).

الشكل 4: نصيب القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2015

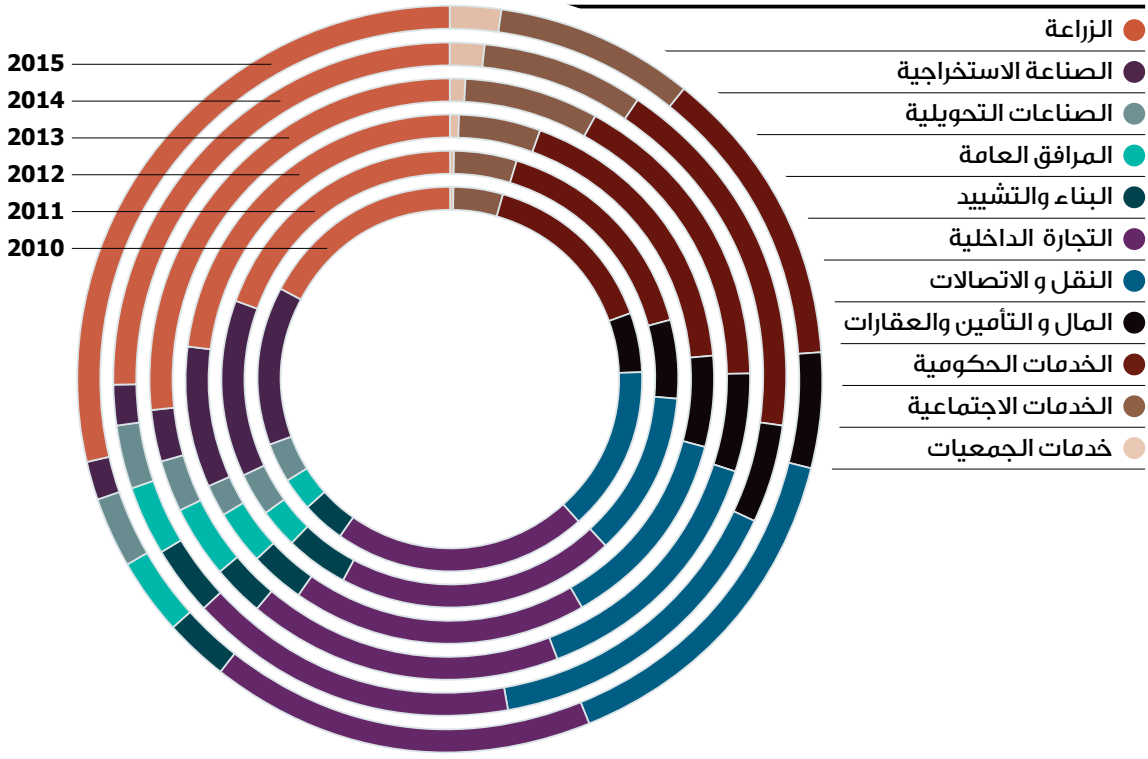

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
28.7%	25.4%	26.8%	23.1%	19.7%	17.4%	
1.8%	1.8%	2.9%	8.6%	12.5%	13.4%	
3.0%	3.1%	2.7%	2.1%	2.9%	3.2%	
3.4%	3.5%	3.8%	3.4%	2.9%	2.7%	
2.6%	3.2%	2.9%	3.3%	4.4%	3.8%	
16.9%	16.0%	16.9%	18.0%	19.6%	21.4%	
14.9%	15.0%	14.3%	12.6%	11.8%	13.8%	
5.1%	4.8%	5.1%	5.4%	5.6%	5.0%	
13.1%	17.9%	16.8%	18.0%	16.0%	14.9%	
8.4%	7.8%	7.1%	5.2%	4.5%	4.3%	
2.2%	1.4%	0.8%	0.3%	0.1%	0.1%	

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، 2015.

«أسفر انهيار عملية الإنتاج إلى انكماش مصادر الدخل التقليدية للأسر، وبالتالي تراجع الاستهلاك الخاص الحقيقي تراجعاً كبيراً. كما أدى الارتفاع الحاد في معدل التضخم، الذي تباين بشكل واضح بين المناطق، إلى زيادة الانخفاض في مستوى الطلب الحقيقي»

شهدت طبيعة الاقتصاد وهيكليته تحوّلاً سلبياً خلال عام 2015 مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، فقد تراجعت حصة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس تحوّلاً في السياسات الحكومية من محاولة لتحفيز الطلب في السوق المحلية إلى عملية تقليص للإنفاق العام غير العسكري، مثل دعم السلع الأساسية، كما بات الاقتصاد معتمداً إلى حد كبير على قطاع الزراعة المرتبط بالتغيرات المناخية، إلا أن حصة قطاعات المنظمات غير الحكومية والخدمات الاجتماعية استمرت في النمو استجابة للاحتياجات الإنسانية المتنامية. ومن الجدير بالذكر أنه بعد تعديل ناتج قطاع الصناعة التحويلية قبل الأزمة، تغيرت حصته من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف في عام 2015 مقارنة بعام 2010، على الرغم من التدهور الكبير في مستواه.

سياسات تقليص الطلب

أدى تصاعد النزاع وخروجه عن السيطرة إلى تدمير الآليات التقليدية للعملية الاقتصادية وتشظيها إلى حد كبير في جميع أنحاء البلاد، وترافق تدمير المقومات الاقتصادية خلال عام 2015 مع سياسات اقتصادية مجتزأة وإجراءات غير مخططة أثرت سلباً على الطلب الاقتصادي. وقد أسفر انهيار عملية الإنتاج إلى انكماش مصادر الدخل التقليدية للأسر، وبالتالي تراجع الاستهلاك الخاص الحقيقي تراجعاً كبيراً. كما أدى الارتفاع الحاد في معدل التضخم، الذي تباين بشكل واضح بين المناطق، إلى زيادة الانخفاض في مستوى الطلب الحقيقي.

حاولت سياسات الحكومة، حتى منتصف عام 2014، تطبيق سياسات تحفيز جزئية من خلال الاستمرار في دفع الأجور وفاتورة الدعم، مع تراجع الإنفاق الاستثماري العام إلى الحد الأدنى. إلا أن عام 2015 شهد تحولاً جذرياً مع تطبيق سياسة «عقلنة الدعم» الذي خفّض فاتورة الدعم من خلال زيادة أسعار المشتقات النفطية والسلع الأساسية؛ وتسبب هذا في تدهور الطلب الحقيقي وتعميق الركود الاقتصادي وارتفاع حاد في الأسعار إضافة إلى الدفع باتجاه المزيد من التراجع في قيمة الليرة السورية. كما فاقمت هذه السياسات من تكلفة الإنتاج المحلي الذي يعاني أصلاً من تبعات الأزمة، وساهمت في زيادة الأعباء على الفقراء الذين أصبحوا يشكلون غالبية السوريين ما دفعهم لاتخاذ قرارات صعبة مثل الهجرة، والانضمام إلى أنشطة العنف، و/أو تقليص نفقاتهم المنخفضة أصلاً.

وقد اضطرت الأسر إلى الاعتماد على مصادر بديلة للدخل كالمدخرات وبيع العقارات والأصول لتعويض الانهيار في قدرتها على الاستهلاك، وقد ساهمت التحويلات المالية والدعم المالي الخارجي في تضييق الفجوة بين الاحتياجات والدخل المتاح، ويصل هذا الدعم عبر قنوات مختلفة بما فيها التحويلات من الأقارب المغتربين، والدعم الإنساني المقدم من وكالات الأمم المتحدة و/أو المجتمع المدني.

وللأسف، بقيت قدرة هذه المصادر البديلة على تفعيل الطلب الاقتصادي متواضعة مقارنة باستمرار الخسائر الاقتصادية الاستثنائية. وتجدر الإشارة إلى أن دور قوى العنف يمثل الجانب المظلم في عملية الطلب؛ إذ حولت هذه القوى الموارد لتخدم الأنشطة المرتبطة بالعنف من خلال تقديم الحوافز الاقتصادية والاجتماعية للأفراد للمشاركة في هذه الأنشطة التي تتضمن إعادة توزيع الثروة بالإكراه عن طريق السلب، والنهب، والابتزاز، والسرقة، والتهريب، إضافة إلى الانخراط في النزاع المسلح. كما جيرت هذه القوى معظم الدعم الخارجي لخدمتها، فتحول الدعم إلى مورد للنزاع المسلح بدلاً من مساعدة الناس والتخفيف من تأثيرات الصراع، وبات الاقتصاد السوري ثقباً أسودَ يمتص الموارد المحلية والخارجية للحفاظ على استدامة الصراع.

يُسلط التقرير الضوء على ثلاثة أنواع من الطلب، أولها الإنفاق الخاص من قبل الأسر، والثاني الإنفاق العام للحكومة، والثالث يمثل إنفاق قوى الأمر الواقع في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة والذي يختلف عن الإنفاق الخاص والعام، إذ يُخصص جزء من هذا الإنفاق للمجال العسكري وينفق الجزء الآخر على الخدمات؛ ويسمي التقرير هذه الشريحة من الطلب إنفاق «شبه عام»، كما يُعتبر إجمالي الإنفاق على الجوانب العسكرية إنفاقاً استهلاكياً يعكس إعادة تخصيص الموارد للحفاظ على استدامة الصراع حتى «النصر».

لقد تراجع الاستهلاك الخاص بنسبة 17.4% في 2014 مقارنة بعام 2013، وسجل انخفاضاً بنسبة 0.7% في الربع الأول من عام 2015 و0.9% في الربع الثاني، ثم تراجع بنسبة 3.3% في الربع الثالث و5.9% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع ذاتها لعام 2014. وبشكل عام، تراجع متوسط مستوى إنفاق الأسرة إلى عتبة استثنائية تعكس المعاناة الشديدة التي يعيشها الناس في جميع أنحاء سورية. وقد قاد الاقتصاد المتشظي والقواعد المتفاوتة الحاكمة له باختلاف المناطق، إلى فوارق كبيرة في المستوى المعيشي للأسر بين المناطق وداخل المنطقة نفسها. ومن جانب آخر، غنم أمراء الحرب والنخبة النافذة ريوعاً وأرباحاً هائلة من خلال الاحتكار والنهب والأتاوى إضافة إلى استخدامهم المساعدات الإنسانية والدعم الخارجي المسيّس.

وإلى جانب التأثير المأساوي لتصعيد الصراع، حمّلت السياسات الاقتصادية في عام 2015 الأسر ضغوطاً جمّة حدّت من قدرتها على شراء و/أو الحصول على السلع والخدمات اللازمة، فقد أصرّت هذه السياسات على تحرير أسعار المواد الغذائية الأساسية والمشتقات النفطية وتخفيض فاتورة الدعم الذي كان يُعتبر من الركائز الأساسية لضمان الحد الأدنى من احتياجات الأسر. وأجبرت هذه الظروف الأسر على تغيير أنماط استهلاكها لمعظم السلع الحيوية والخدمات، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية، والسكن، والخدمات الصحية.

عدّل التقرير منهجية تقدير الدعم من خارج الموازنة، وخاصة دعم المشتقات النفطية والكهرباء، وذلك بإضافته إلى الاستهلاك العام (وتم تطبيق المنهجية على سلسلة البيانات 1992–2015)، كما أضيفت الزيادة في الإنفاق العسكري العام خلال الأزمة إلى هذا الاستهلاك العام.

وقد شهد العام 2015 تراجعاً كبيراً في الاستهلاك العام بنسبة 33.1% مقارنة بعام 2014؛ إذ انخفض 32.2% في الربع الأول من العام، و31.5% في الربع الثاني، وقدر الانخفاض بنحو 35.6% في الربع الثالث و33.3% في الربع الرابع مقارنة بالربعين المقابلين من عام 2014. وتراجعت الأجور الحقيقية في القطاع العام بسبب ارتفاع الأسعار المتأثرة بتطبيق سياسات «عقلنة الدعم»، فقد عُكست هذه السياسات الاقتصادية منذ منتصف عام 2014 في محاولة لزيادة الموارد المالية عن طريق زيادة الأسعار؛ إلا أنها خلقت ضغوطاً تضخمية، وبالتالي ساهمت في تدهور أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة الاستهلاك العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى 31.6% في عام 2015 بعد أن كانت قد بلغت 46.5% في عام 2013، في حين سجلت نسبة قدرها 26.3% في عام 2010. وإضافة إلى السياسات الاقتصادية، أدى الركود الحاد واشتداد الصراع إلى خسائر فادحة في الموارد مع ارتفاع حاد في الأسعار وبالتالي تراجع القيمة الحقيقية للاستهلاك العام.

يعرّف التقرير **الاستهلاك «شبه العام»** بأنه فئة إنفاق جديدة ليست عامة وليست خاصة تتم في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، وتتحكم بها قوى أمر واقع مختلفة استحوذت على السلطة في هذه المناطق؛ وقد لعبت هذه الجهات دور السلطة العامة في فرض الأتاوات والضرائب، بالإضافة إلى إعادة تخصيص الموارد والدعم الخارجي وفقاً لاحتياجاتها. ومن الأهمية بمكان تمييز هذا الإنفاق عن الإنفاق العام الذي يتركز أغلبه في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

بلغت تقديرات الاستهلاك شبه العام بما في ذلك الإنفاق العسكري، في عام 2011 معدلاً منخفضاً جداً وصل إلى 0.09% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إلى 2.1%، ثم 5.9%، وإلى 10.1%، و13.2% في الأعوام 2012، 2013، 2014، و2015 على التوالي (الشكل 5). ويعكس ذلك تصاعد الصراع وإشتراك عدد أكبر من الفاعلين في النزاع المسلح وازدياد نفوذهم، الأمر الذي ساهم في ظهور اقتصادات متشظية ومبعثرة في سورية مترافقة مع سياسات وإجراءات مختلفة تغذي العنف بشكل أساسي. وتم مأسسة التوزيع الجديد للموارد ونظام الحوافز لدعم قوى الأمر الواقع ضد منافسيها، إضافة إلى استخدام النفقات من قبل هذه القوى كأدوات رئيسية للمحافظة على سلطاتها خلال الأزمة.

«قاد الاقتصاد المتشظي والقواعد المتفاوتة الحاكمة له باختلاف المناطق، إلى فوارق كبيرة في المستوى المعيشي للأسر بين المناطق وداخل المنطقة نفسها»

شهد العام 2015 تراجعاً كبيراً في الاستهلاك العام بنسبة

%33.1

مقارنة بعام 2014

الشكل 5: (أ) الاستهلاك ومكوناته بأسعار عام 2000 الثابتة (بمليارات الليرات السورية) (ب) استهلاك عام 2010 والخسائر المتراكمة حتى عام 2015 بأسعار عام 2000 الثابتة (بمليارات الليرات السورية)

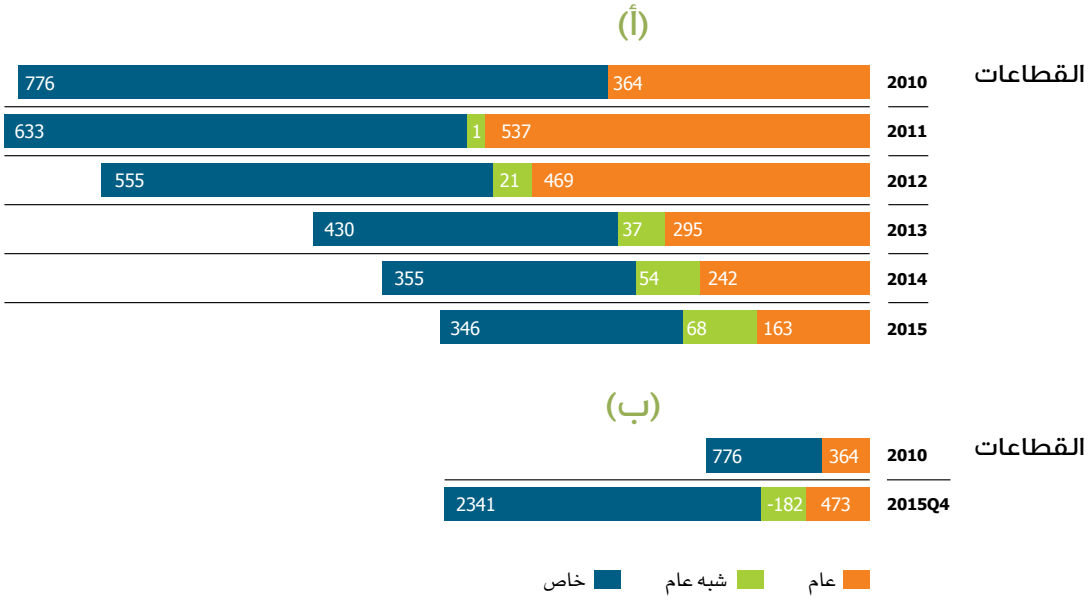

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، 2015

يُعتبر **الاستثمار** محرك الاقتصاد في الأوضاع الطبيعية، لكنه من أوائل المتضررين في أي صراع، فالاستثمار يحتاج إلى بيئة من الاستقرار والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني. وقد تسبب النزاع المسلح في سورية بتصدع الركائز الأساسية لبيئة الاستثمار، إذ شهدت المؤسسات الاقتصادية استفحالاً للتقصير والخلل في الأمور المتعلقة بحقوق الملكية وسيادة القانون والمساءلة؛ فالصراع خلق مؤسسات مرتبطة بالعنف، يحكمها الخوف والإكراه، أعادت توزيع الموارد لخدمة قوى الأمر الواقع المتحاربة. وتختلف هذه المؤسسات المتشظية والمبعثرة، من حيث وظائفها وأشكالها، اختلافاً كبيراً باختلاف المناطق داخل البلاد، ولكنها تتشارك في معاداة التنمية والتمحور حول العنف والعمل ضمن بيئة غير مستقرة وغير آمنة.

لقد أدى الدمار الهائل الذي أصاب رأس المال المادي إلى تلاشي ثروة البلاد المتراكمة عبر الأجيال، بما في ذلك المصانع والبنية التحتية والمعدات والمباني. وأسفر استمرار الصراع عن تشظي الأسواق وفقدان التواصل فيما بينها، إضافة إلى الأثر السلبي الكبير على البيئة الاستثمارية جرّاء فقدان جزء ضخم من رأس المال البشري نتيجة الارتفاع الهائل لأعداد النازحين واللاجئين والزيادة المأساوية في أعداد القتلى والجرحى. كما تضرر الاستثمار كثيراً مع انهيار مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك معدل البطالة، والدين العام، والعجز التجاري، ومعدلات التضخم، وأسعار الصرف، وأدى إلى تقلص حاد في الإنفاق الاستثماري الحقيقي. وتجدر الإشارة إلى أن الأفراد، في بعض المناطق، يعملون على التكيّف مع غياب مقومات الاستثمار من خلال إقامة مشاريع صغيرة تلبية للطلب المباشر وقصير الأجل.

تضرر **الاستثمار العام** تضرراً كبيراً مع تحول أولويات الحكومة إلى الإنفاق العسكري والأجور العامة. وخلال عام 2015، انخفض الاستثمار العام بنسبة 15.0% في الربع الأول، و23.0% في الربع الثاني، وأشارت الإسقاطات إلى زيادة الانكماش بنسبة 36.0% في الربع الثالث، و35.7% في الربع الرابع مقارنة بالربعين المقابلين من عام 2014؛ ومن المقدر أن يبلغ الاستثمار العام بالأسعار الثابتة ما نسبته 7% مما كان عليه عام 2010.

وقد قامت قوى الأمر الواقع في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة بتنفيذ مشاريع استثمارية محدودة للمحافظة على بعض الخدمات الأساسية. وقُدّر هذا **الاستثمار شبه العام** بنسبة 0.05% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 وارتفع إلى 0.24% في عام 2013، وإلى 0.42% في عام 2014، وقدرت هذه النسبة بنحو 0.41% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بالحاجات الاستثمارية لهذه المناطق، لأن السياسات والقواعد التي تفرضها القوى المسيطرة تتمحور بشكل رئيسي حول الحفاظ على أولوية الإنفاق العسكري.

من المقدر أن يبلغ الاستثمار العام بالأسعار الثابتة ما نسبته

٪7

مما كان عليه عام 2010

تراجع **الاستثمار الخاص** في عام 2015 بنسبة 5% مقارنة بعام 2014، إذ انخفض في الربع الأول من العام بنسبة 19.3%، وفي الربع الثاني بنسبة 5.3%، إلا أن الإسقاطات أشارت إلى ارتفاع بنسبة 4.4% في الربع الثالث، و0.7% في الربع الرابع (الشكل 6). لم يشهد واقع الاستثمار الخاص تحسناً في معظم القطاعات الاقتصادية، حتى في المناطق الآمنة نسبياً، وذلك لاستمرار وجود العقبات المرتبطة بالأزمة والنزاع المسلح، بما في ذلك إغلاق معظم المعابر الحدودية مع الأردن والعراق، وارتفاع حدة المعارك في مناطق متعددة؛ كما يعتبر تطبيق السياسات الحكومية الرامية إلى تحرير الأسعار من أهم العقبات التي حدّت من الاستثمار الخاص، إذ زادت التكلفة الاقتصادية للإنتاج المحلي، وبالتالي ساهمت في تدهور الاستهلاك الفعال وانخفاض أسعار صرف الليرة السورية وتذبذبها مقابل العملات الأجنبية.

الشكل 6: (أ) الاستهلاك ومكوناته بأسعار عام 2000 الثابتة (بمليارات الليرات السورية) (ب) استهلاك عام 2010 والخسائر المتراكمة حتى عام 2015 بأسعار عام 2000 الثابتة (بمليارات الليرات السورية)

(أ)

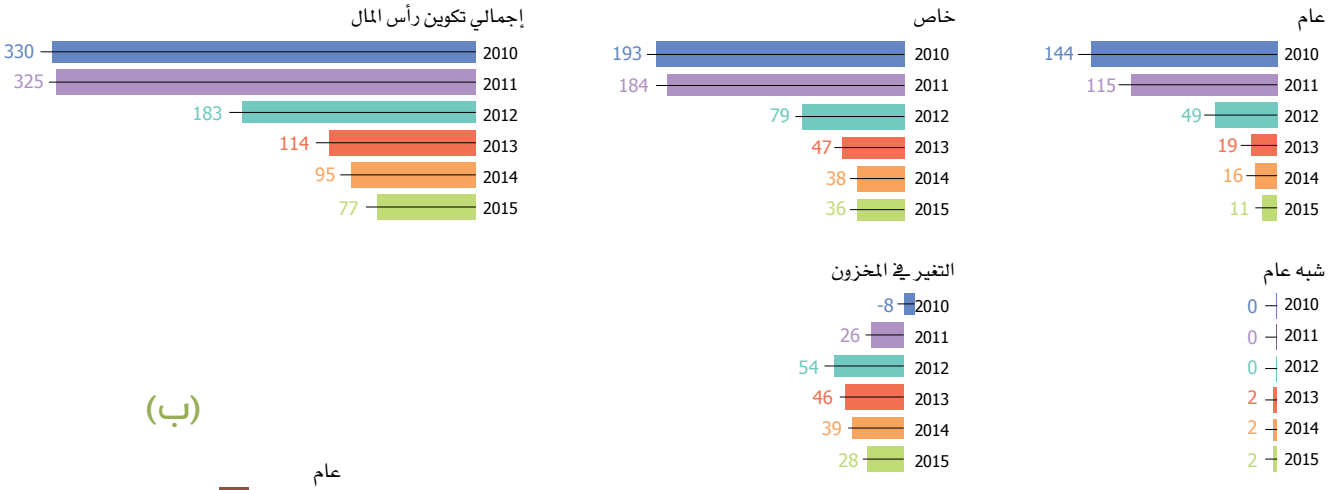

(ب)

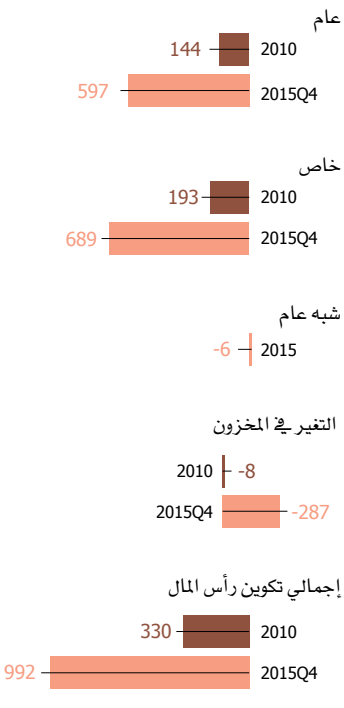

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، 2015

في عام 2015، بلغت قيمة إجمالي الاستثمار العام والخاص 9.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من معدل الاهتلاك السنوي الطبيعي لمخزون رأس المال، مما يؤدي إلى صافي استثمار سلبي يصل إلى معدلات غير مسبوقة إذا أخذ بالاعتبار تدهور مخزون رأس المال وتدميره نتيجة الأزمة.

انخفضت الصادرات في عام 2015 بنسبة 20.9% في الربع الأول، و27.3% في الثاني، و33.0% في الثالث، و35.7% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها من عام 2014. واعتمد التصدير بشكل رئيسي على بعض المواد الخام، والأغنام والفاكهة، والخضار؛ وتجدر الإشارة إلى أن حركة الصادرات تأثرت سلباً نتيجة إغلاق العديد من المعابر الحدودية إضافة إلى استمرار المعارك واحتدامها في بعض المناطق. وكان لسياسات التحرير الاقتصادي الأخيرة آثار جمّة على التصدير بسبب الارتفاع الكبير في تكلفة الإنتاج المحلي، الذي يعاني أصلاً من عقبات كثيرة، مما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية وبالتالي انهيار في أسعار صرف الليرة السورية، الأمر الذي رفع بدوره تكلفة الواردات من المدخلات الوسيطة.

يعتمد الاقتصاد السوري إلى حد كبير على المستوردات بسبب تدهور الإنتاج المحلي في العديد من القطاعات بما في ذلك المواد الغذائية والطبية والمشتقات النفطية. وقد واجهت المستوردات صعوبات كثيرة، منها فرض العقوبات الدولية على المؤسسات والمنشآت وعلى المعاملات المالية والتأمين، مما أعاق القدرة على استيراد السلع الأساسية. وقد أدت هذه الصعوبات إلى ظهور سوق سوداء ضخمة للتبادل التجاري مع سورية الأمر الذي انعكس ارتفاعاً كبيراً في تكلفة المستوردات، وسمح لقوى التسلط باحتكار تجارة السلع والخدمات الأساسية. وتأثر التبادل التجاري بالمواقف السياسية المختلفة للشركاء التجاريين، إذ اعتمد كل طرف من الأطراف المتحاربة على تحالفاته لتسهيل مصالحه التجارية المشروعة وغير المشروعة. وعلاوة على ما سبق، أدى تعقيد الصراع إلى ظهور بعض الحالات المتناقضة طوّرت فيها الأطراف المتحاربة علاقات تعاون اقتصادي فيما بينها!

وسجّلت المستوردات خلال عام 2015 انكماشاً بنسبة 29% مقارنة بعام 2014 وذلك بسبب التراجع في الطلب الفعّال، إضافة إلى تدهور سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية. ولا يزال العجز التجاري كبيراً، على الرغم من تراجعه النسبي عام 2015، إذ بلغ 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 38.9% في عام 2014.

لقد ازداد انكشاف الاقتصاد السوري على العالم الخارجي من خلال الاعتماد، على المستوردات المموّلة بالقروض والتسهيلات المالية الخارجية. كما أن طبيعة الصراع الممتدة والمستمرة أدت إلى تدمير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري، وقوّضت أسس الثروة والإنتاجية التي تراكمت على مدى عقود. وسبب هذا الانكشاف الاقتصادي تفاقماً في عجز ميزان المدفوعات، الذي استهلك الاحتياطيات الأجنبية وغيرها من الوفورات والمدّخرات، وراكم ديوناً ضخمة ستقع على كاهل الأجيال القادمة.

في عام 2015، شكّل إجمالي الاستهلاك 112.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على تراجع كبير في الإدخار المحلي الذي يُقدّر بناقص 12.6% من إجمالي الناتج المحلي؛ كما شكّلت المستوردات 39% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شكّلت الصادرات 11.4% منه. إن الاعتماد على الدعم الخارجي لتمويل التجارة والعجز في ميزان المدفوعات يزيدان الاقتصاد هشاشة، ويهددان إمكانية التعافي والتنمية المستقبلية.

الخسائر الاقتصادية الإجمالية: 254.7 مليار دولار أميركي

شكّل تصميم الإطار التحليلي لتقدير الخسائر الاقتصادية خلال الأزمة تحدياً دفع فريق البحث، العامل على هذه السلسلة من التقارير لرصد آثار الأزمة السورية، إلى مراجعة مستمرة للمعطيات وتطوير مستمر للمنهجية بغية الوصول إلى الطرق الأكثر دقة، وينطبق ذلك على حساب الخسائر في القضايا الاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية، إن تطوير منهجيات البحث عامل حاسم في فهم ديناميات الأزمة المتغيرة.

يقدم التقرير التقديرات والإسقاطات للقيمة المضافة الفعلية (أي سيناريو الأزمة) والقيمة المضافة التي كان يمكن أن تتحقق في حال عدم حدوث الأزمة (أي السيناريو الاستمراري) وذلك لكافة الأنشطة الاقتصادية وفي جميع المناطق السورية التي تقع تحت السيطرة الحكومية أو خارجها، على أساس ربع سنوي. كما يقدر التقرير الخسائر اعتماداً على المؤشرات الكمية لتجنب التقلبات الشديدة في الأسعار وأسعار صرف العملات الأجنبية. ومن الواضح أن الاقتصاد السوري أصبح في حالة شديدة من عدم التجانس، وذلك من حيث الظروف، والمؤسسات، والجهات الفاعلة والسياسات المطبقة في مختلف المناطق[5]؛ ومع ذلك، كان من الأهمية بمكان رسم الصورة العامة للاقتصاد الإجمالي والتحديات المشتركة، الراهنة والمحتملة، التي تواجه التنمية.

وفي هذا السياق، تشير الإسقاطات إلى أن خسائر الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية عام 2015 بلغت 163.3 مليار دولار أمريكي، منها 49.7 مليار دولار أمريكي خسائر عام 2015 وذلك بالمقارنة بين سيناريو الأزمة والسيناريو الاستمراري. ويعتبر التقرير الزيادة في الإنفاق العسكري الحكومي والإنفاق العسكري للجماعات المسلحة خسارة اقتصادية وإعادة تخصيص الموارد من أنشطة إنتاجية إلى عمليات تدميرية، خاصة أن الإنفاق العسكري لمختلف الأطراف هو جزء من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي. وتشير الإسقاطات حتى نهاية عام 2015 إلى أن الزيادة في الإنفاق العسكري للحكومة بلغت 14.5 مليار دولار أمريكي، أما الإنفاق العسكري للجماعات المسلحة فيقدر بنحو 6 مليار دولار أمريكي خلال الأزمة[6].

تسبب الصراع بأضرار جمّة أصابت الأنشطة الاقتصادية والثروة المتراكمة في البلاد، وقد استفاد هذا التقرير في حساب مخزون رأس المال من مسح حالة السكان الذي أجري في عام 2014، وتضمّن سؤالاً مفصلاً عن الأضرار التي وقعت على البنية التحتية، والمباني، والمنشآت، والمصانع؛ وبالتالي، تمكن التقرير من إعادة تقويم مخزون رأس المال المتضرر على مستوى المناطق. وتُقدّر الخسائر في مخزون رأس المال بنحو 137.8 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية حتى نهاية عام 2015، كما يُقدّر حجم مخزون رأس المال الفعلي في عام 2015 بما نسبته 32.8% مما كان يمكن أن يكون عليه في «السيناريو الاستمراري» (الشكل 7). وتتألف الخسارة في مخزون رأس المال من ثلاثة مكونات، الأول هو تراجع الاستثمارات الصافية والذي يعادل 47 مليار دولار أمريكي، وسبق حسابها في تقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي. والمكون الثاني هو مخزون رأس المال المعطل الناتج عن توقف إسهام رأس المال المادي في إنتاج السلع والخدمات والقيمة المضافة، ويبلغ 23.5 مليار دولار أمريكي وهو كذلك متضمن في حساب خسارة الناتج المحلي الإجمالي. والمكون الثالث هو مخزون رأس المال المدمر كلياً أو جزئياً نتيجة النزاع المسلح، ويشمل ذلك المؤسسات العامة والخاصة والمعدات والأبنية السكنية وغير السكنية المدمرة. ولم يؤخذ هذا المكوّن بعين الاعتبار في تقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ينبغي إضافته إلى الخسائر الاقتصادية الإجمالية. ويقدر مخزون رأس المال المدمر بنحو 67.3 مليار دولار أمريكي.

وأخيراً اعتُبر الاستخدام غير الرسمي للنفط والغاز خسارة لثروات البلاد، إذ أصبح جزءاً من آلة العنف. وتُظهر التقديرات أن إسقاطات الإنتاج غير الرسمي للنفط والغاز تصل إلى 5.2 مليار دولار حتى نهاية عام 2015، إلا أن جزءاً من هذه الخسارة الذي يُمثل سعر بيع النفط في السوق السوداء قد تم إدراجه في إنفاق الجماعات المسلحة، وبالتالي في خسائر الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل صافي الخسارة

5. سينشر المركز السوري لبحوث السياسات في الفترة القادمة سلسلة من التقارير التي تتطرق بشكل أساسي إلى الاختلاف وعدم المساواة بين المناطق في جميع أرجاء سورية.
6. تم الحساب باستخدام نتائج كولبير وهوفلر بالإضافة إلى حسابات المركز السوري لبحوث السياسات.

نتيجة الإنتاج غير الرسمي للنفط والغاز يبلغ 3.6 مليار دولار أمريكي تضاف إلى مجموع الخسائر الاقتصادية.

وبالتالي، أسفر النزاع المسلح في سورية عن خسائر اقتصادية إجمالية تقدر بمبلغ 6483 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000، أي ما يعادل 468% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة. أما بالأسعار الجارية، فقد بلغت الخسائر الاقتصادية الإجمالية 254.7 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2015 (الجدول 2). وتشكل خسارة الناتج المحلي الإجمالي 64.1% من إجمالي الخسائر، بينما يسهم مخزون رأس المال المتضرر بـ 26.4% منها، في حين تشكّل الزيادة في الإنفاق العسكري للحكومة 5.7%، والإنفاق العسكري للجماعات المسلحة 2.3%، والإنتاج غير الرسمي للنفط والغاز 1.5% من إجمالي الخسائر الاقتصادية.

الشكل 7: (أ) المستوى المقدر لمخزون رأس المال، من 2010 حتى الربع الرابع من 2015 بالأسعار الثابتة (2010 = 1)، (ب) توزيع خسائر مخزون رأس المال حسب مكوناته بملايين الدولارات الأمريكي

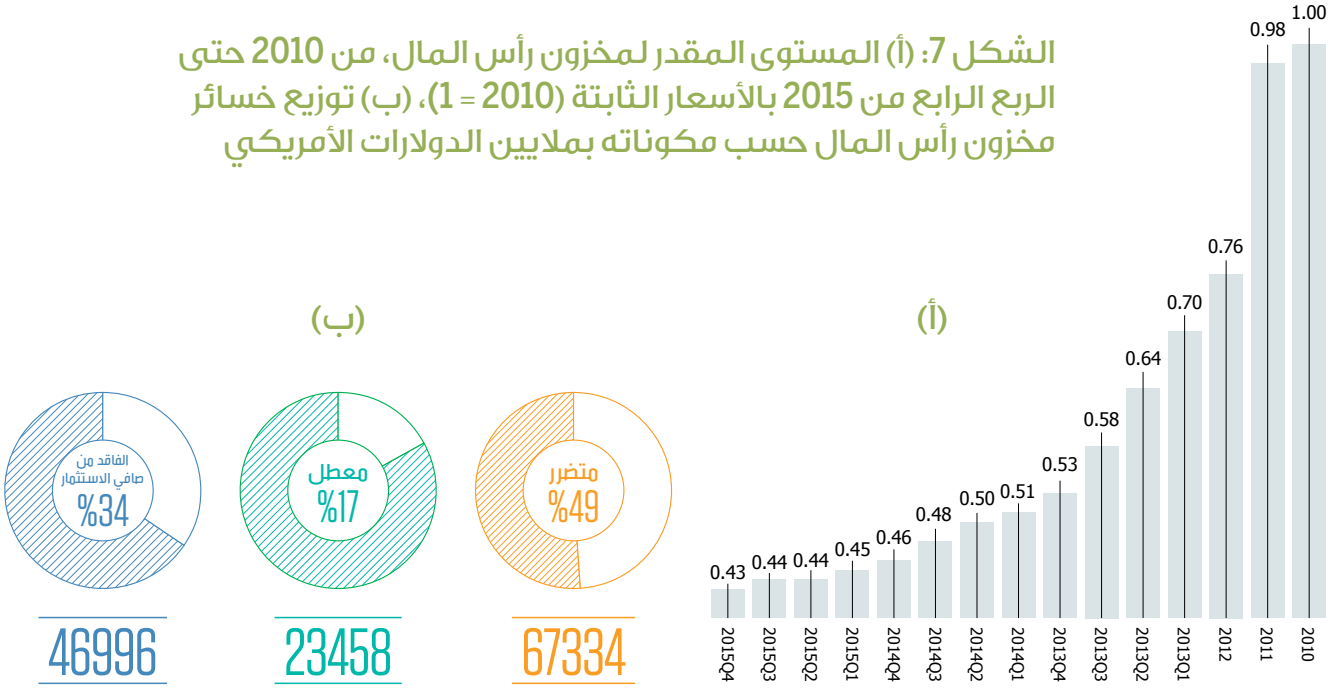

المصدر: حسابات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على (نصر، ومحشي 2012b: تقديرات مخزون رأس المال السوري 1965-2010).

الجدول 2: الخسائر الإقتصادية الإجمالية بملايين الدولارات الأمريكي (بالأسعار الجارية)

	2011	2012	2013 الربع 1	2013 الربع 2	2013 الربع 3	2013 الربع 4	2014 الربع 1	2014 الربع 2	2014 الربع 3	2014 الربع 4	2015 الربع 1	2015 الربع 2	2015 الربع 3	2015 الربع 4	المجموع
الخسارة الإقتصادية الإجمالية (مليار دولار)	12.1	49.9	18.5	17.8	15.3	19.2	14.7	16.9	15.3	15.4	14.8	16.9	13.9	14.0	254.7
خسارة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	5.4	21.4	9.2	9.8	8.4	10.8	11.7	13.4	11.8	11.9	12.5	13.8	11.6	11.7	163.3
أضرار مخزون رأس المال (مليار دولار)	5.7	23.7	8.1	6.4	5.6	6.5	1.8	1.8	1.8	1.8	0.9	1.2	1.0	1.0	67.3
زيادة الإنفاق العسكري الحكومي (مليار دولار)	0.9	4.3	0.8	1.1	0.8	1.1	0.6	0.9	0.7	0.7	0.6	0.9	0.5	0.6	14.5
الإنفاق العسكري للجماعات المسلحة (مليار دولار)	0.02	0.58	0.15	0.29	0.26	0.50	0.34	0.56	0.45	0.54	0.48	0.77	0.48	0.53	6.0
خسارة الثروات (احتياطيات النفط والغاز) (مليار دولار)	0.00	0.00	0.34	0.34	0.38	0.35	0.39	0.47	0.84	0.63	0.37	0.45	0.41	0.27	5.2
عائدات النفط للجماعات المسلحة	0.00	0.00	0.13	0.13	0.13	0.13	0.14	0.16	0.21	0.16	0.14	0.14	0.14	0.09	1.7

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات
* الإسقاطات

تخفيض العجز وتفاقم الركود

السياسة المالية هي الأداة الرئيسية للسياسة الاقتصادية في سورية وتعكس، إلى حد كبير، الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للبلد. استخدمت الحكومة الموازنة العامة خلال الأزمة للحفاظ أولاً على الإنفاق العسكري الذي نقل الموارد من الأنشطة الإنتاجية إلى عمليات تدمير، وثانياً لمواجهة الركود العميق والتراجع الحاد في الطلب الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام على الرواتب والأجور والاستمرار في دعم المشتقات النفطية، والكهرباء، والمواد الغذائية الأساسية. وترافق ذلك مع تراجع كبير في الاستثمارات العامة نظراً لتحويل الموارد وتغير أولويات الإنفاق إضافة إلى الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاستثمارات ضمن بيئة تفتقد الأمان.

أدّى تصاعد الأزمة إلى إضعاف الدور التقليدي للسياسة المالية في العديد من المناطق داخل البلاد، خاصة أن مناطق مختلفة أصبحت خارج سيطرة الحكومة وتعمل وفق قواعد اقتصاد سياسي جديدة؛ وبالتالي، فإن هذه المناطق لم تتأثر مباشرة بالسياسة المالية للحكومة، مما أدّى إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة، وبالمقابل تدهور دور السياسة المالية في الاقتصاد.

تخضع المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة لقوى أمر واقع غير متجانسة، عملت على عسكرة الاقتصاد وتخصيص معظم الموارد المتاحة للحفاظ على قدرتها في استمرار الصراع، كما استخدمت سلطتها لإعادة توزيع الموارد وفرض أشكال جديدة من الضرائب والأتاوى والرسوم. وعلاوة على ما سبق، تم توجيه الإيرادات المحلية والخارجية بشكل رئيسي لخدمة الإنفاق العسكري مع حد أدنى من الإنفاق للحفاظ على الخدمات الأساسية في هذه المناطق؛ وقد سمى التقرير هذا النوع من الإنفاق «شبه عام» وقام بتحليله في القسم السابق.

شهدت السياسة المالية تحولاً منذ عام 2014 واستمر خلال عام 2015، إذ تبنت الحكومة استراتيجية لزيادة الإيرادات العامة من خلال سياسة «عقلنة الدعم» التي خفضت الدعم بشكل كبير من خلال تحرير أسعار السلع الأساسية، مثل الخبز وأسعار المشتقات النفطية، وترافق ذلك مع انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية. وفي الوقت ذاته، زادت الحكومة إيراداتها بشكل ملحوظ من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الاستهلاك، والتحصيل الجمركي، كما رفعت قيمة عدد من الرسوم، كرسوم السيارات، والرسوم العقارية. ونتيجة لذلك، تراجع العجز الحكومي بشكل كبير، وقد بدأت الحكومة في بعض الحالات، مثل رفع أسعار المشتقات النفطية، بجني «الأرباح»، وقد استطاعت هذه السياسة تخفيض الإنفاق العام بشكل ملحوظ.

وفي عام 2015، بلغ الإنفاق العام نسبة 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري، في حين بلغت هذه النسبة 23.4% في عام 2014. وتراجع الإنفاق العام المتضمن الدعم من خارج الموازنة والزيادة المتوقعة في الإنفاق العسكري الحكومي من47.5% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في عام 2014 إلى 33.5% في عام 2015. ويعكس هذا التراجع الكبير سياسات الحكومة الجديدة حيث انخفضت فاتورة الدعم على السلع من 14% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في عام 2014 إلى 5.6% في عام 2015، كما تراجعت نسبة الأجور والرواتب من 16% في عام 2014 إلى 11.4% في عام 2015، وسجلت الزيادة في الإنفاق العسكري ما نسبته 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في كل من عامي 2014 و2015.

وقد أدت سياسة «عقلنة الدعم» إلى تراجع الإنفاق العام على الدعم وتخفيض عجز الموازنة العامة إلا أن ذلك سبّب زيادة في تكلفة الإنتاج المحلي والضغوط التضخمية، وبالتالي، تدهورت قيمة العملة الوطنية. لقد أضرّت هذه السياسة بالاقتصاد فأسفرت عن انخفاض الطلب المحلي وزيادة تكلفة الإنتاج والواردات الأمر الذي ساهم في تعميق الانكماش (الشكل 8).

الشكل 8: الآثار المباشرة وغير المباشرة لسياسة «عقلنة الدعم»

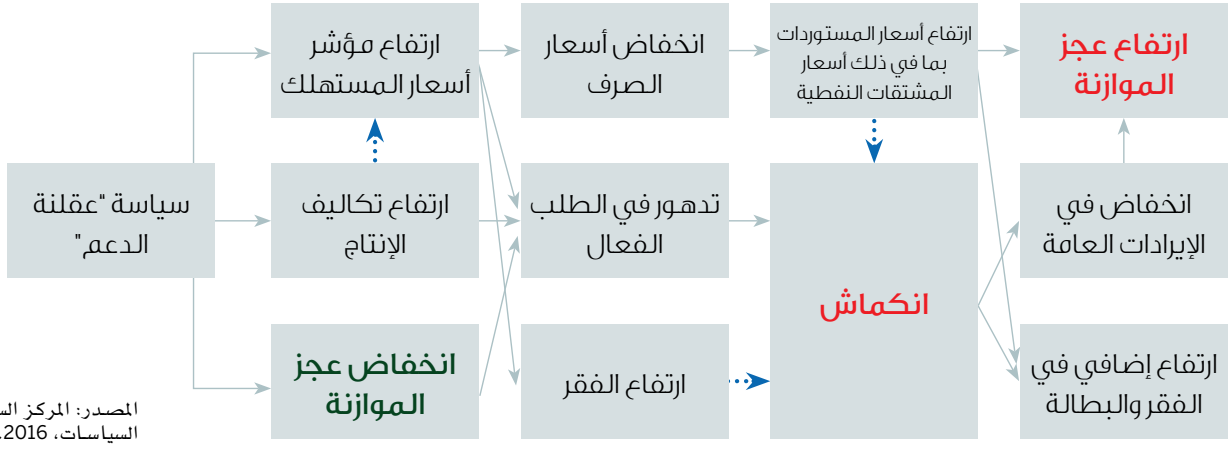

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، 2016.

ومن جانب الإيرادات، عملت الحكومة على تحصيل المزيد من الإيرادات الاسمية من خلال زيادة الرسوم والضرائب وخاصة الضرائب غير المباشرة، وشكل ذلك عاملاً إضافياً لزيادة تكلفة الإنتاج المحلي والواردات. إلا أن الحكومة لم تطبق ضريبة مباشرة فعالة على الأعمال في القطاع الخاص، التي من المفترض أن تكون أكثر عدلاً، وذلك نظراً لغياب المؤسسات القادرة على محاربة الفساد ومواجهة رأسمالية المحاسيب؛ وعلى العكس، فضّلت الحكومة اتباع الطريقة الأسهل لزيادة الإيرادات من خلال خفض الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم، الأمر الذي أدى إلى تراجع في الإنفاق والإيرادات العامة الحقيقية. وقد سجلت نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي الجاري تراجعاً من 6.2% في عام 2014 إلى 5.4% في عام 2015.

وبالمحصلة، تراجع عجز الموازنة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الجاري، من 17.2% في عام 2014 إلى 11.5% في عام 2015؛ في حين تراجع العجز مع الدعم من خارج الموازنة من 28.0% إلى 14.9% خلال الفترة نفسها. وتراجع العجز الإجمالي المتضمن الدعم من خارج الموازنة والزيادة الإنفاق العسكري من 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في عام 2014 إلى 28.1% في عام 2015.

الجدول 3: الإيرادات، والنفقات، والعجز في الميزانية الحكومية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري)، 2010-2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015 الربع الأول	2015 الربع الثاني	2015 الربع الثالث	2015 الربع الرابع	2015
الإيرادات	24.1	19.3	11.7	7.4	6.2	7.7	4.2	6.0	4.9	5.4
الإيرادات النفطية	7.5	5.3	3.3	1.1	0.6	0.9	0.5	0.7	0.5	0.6
الإيرادات الضريبية غير النفطية	9.9	8.8	5.1	3.9	3.2	4.3	2.4	3.4	2.7	3.1
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	6.7	5.1	3.3	2.4	2.4	2.5	1.4	2.0	1.6	1.8
النفقات	27.2	28.7	27.3	23.3	23.4	21.9	12.8	19.3	16.5	16.9
الإنفاق الجاري	17.9	21.4	23.1	20.5	20.8	21.1	11.6	16.6	13.8	15.0
الأجور والرواتب	11.3	14.2	16.0	14.6	16.0	16.1	8.9	12.7	10.2	11.4
السلع والخدمات	1.3	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	0.8	1.2	1.4	1.2
مدفوعات الفوائد	0.8	0.9	0.6	0.5	0.3	0.3	0.2	0.3	0.2	0.2
الإعانات والتحويلات	4.4	4.8	5.0	4.0	3.1	3.1	1.7	2.5	2.0	2.2
الإنفاق التنموي	9.2	7.3	4.2	2.8	2.6	0.8	1.2	2.6	2.7	1.9
رصيد الموازنة	-3.0	-9.4	-15.6	-15.9	-17.2	-14.3	-8.6	-13.2	-11.6	-11.5
مع الدعم من خارج الموازنة	-11.4	-26.5	-28.5	-25.1	-28.0	-19.1	-11.3	-17.0	-14.7	-14.9
مع الدعم من خارج الموازنة والزيادة في الإنفاق العسكري	-11.4	-28.1	-39.5	-41.4	-41.2	-32.3	-24.5	-30.2	-27.9	-28.1

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، 2015

في عام 2015، زاد العجز الكبير في الموازنة العامة من الدين العام الاسمي؛ إلا أن الارتفاع الحاد في الأسعار المحلية خفّض القيمة الحقيقية للدين المحلي من 115% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في عام 2014 إلى 93% في عام 2015. في المقابل، زاد عبء الدين العام الخارجي مع تراجع قيمة العملة، ويبين الشكل 9 أن الدين الخارجي ارتفع من 47% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في عام 2014 إلى 63% في عام 2015. وبالتالي ساهم التمويل بالعجز المترافق مع تحرير أسعار السلع في تغيير التركيب الهيكلي للدين العام؛ إلا أن الخسارة الناتجة عن زيادة التكاليف المحلية وتدهور الطلب المحلي سيؤثران سلباً في القدرة على الاحتفاظ بالدين عند هذا المستوى.

بوجه عام، تمكنت السياسة المالية العامة خلال عام 2015 من خفض الدعم على السلع وبالتالي العجز في الموازنة العامة؛ ولكنها، في الوقت نفسه، أضرّت بالطلب الاقتصادي وزادت تكلفة الإنتاج ورفعت الأسعار، وبالتالي، زادت من الفقر وعدم المساواة. ومن الجدير بالذكر أن الأداء في إدارة الموازنة العامة، ومع استمرار الأزمة، أصبح أضعف من حيث الشفافية والكفاءة والمساءلة.

الشكل 9: الدين الإجمالي بحسب المكوّنين المحلي والخارجي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، 2010-2015

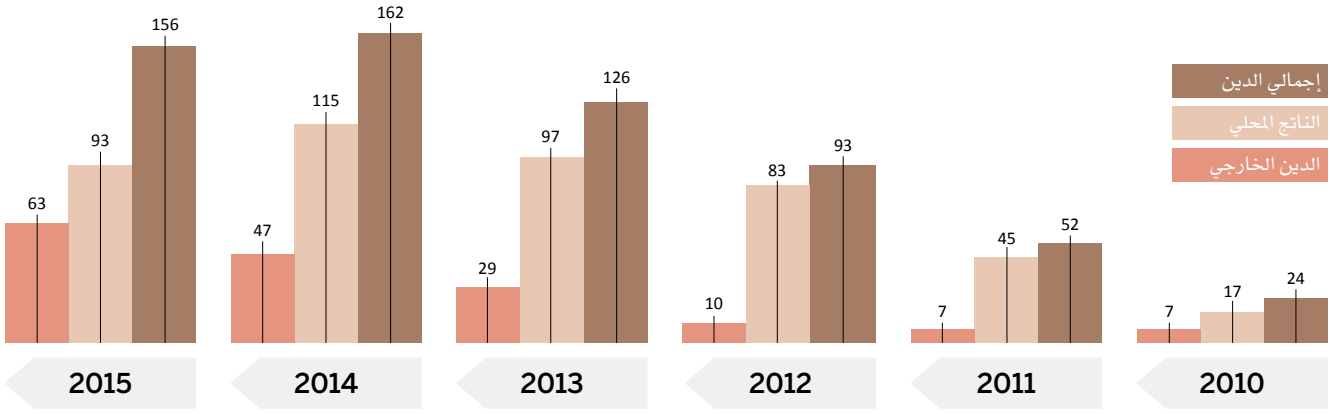

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، 2015.

انهيار في أسعار الصرف

تابع المصرف المركزي في عام 2015 تدخله المباشر وغير المباشر في سوق القطع الأجنبي، لكن تأثير هذا التدخل بقي محدوداً في منع المزيد من تدهور الليرة السورية، فقد جفّف النزاع المسلح المستمر مصادر القطع الأجنبي بما في ذلك الصادرات، والسياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر. وأصرّ المصرف المركزي على الاستمرار في عمليات بيع العملات الأجنبية مستخدماً لذلك احتياطاته من القطع، والدعم المالي الخارجي، إضافة إلى التحويلات المالية. وقد نفذ في عام 2015 عدداً من عمليات البيع لشركات الصرافة المحلية من أجل تخفيف آثار الأزمة على سعر صرف الليرة السورية، إلا أن هذه العمليات تستنزف موارد العملات الأجنبية الشحيحة أصلاً دون أن تمنع من استمرار تدهور قيمة العملة المحلية.

ومع نهاية الربع الأول من عام 2015، تراجع وسطي سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في السوق غير الرسمية بنسبة 15.3% مقارنة بالمعدل الوسطي الشهري المسجل في كانون الأول 2014 وسجل التراجع نسبة 15.5% في السوق الرسمية. ومن الجدير بالذكر أن الربع الأول من عام 2015 شهد ارتفاعاً في أسعار السلع الأساسية بما في ذلك الخبز، والطاقة، ما أثّر سلباً على سعر الصرف. وخلال الربع الثاني من عام 2015، أدى تزايد حدة العمليات العسكرية في العديد من المناطق إلى المزيد من التراجع في قيمة الليرة السورية، ففي حزيران انخفض المعدل الوسطي لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بمستواه المسجّل في آذار من عام 2015 بنسبة 17% في السوق غير الرسمية وبنسبة 10.3% في السوق الرسمية.

الشكل 10: (أ) سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي من كانون الثاني 2013 حتى كانون الأول 2015 بالليرة سورية لكل دولار أمريكي، (ب) سعر الصرف الاسمي والحقيقي في الفترة من آذار 2011 وحتى كانون الأول 2015 بالليرة السورية لكل دولار أمريكي

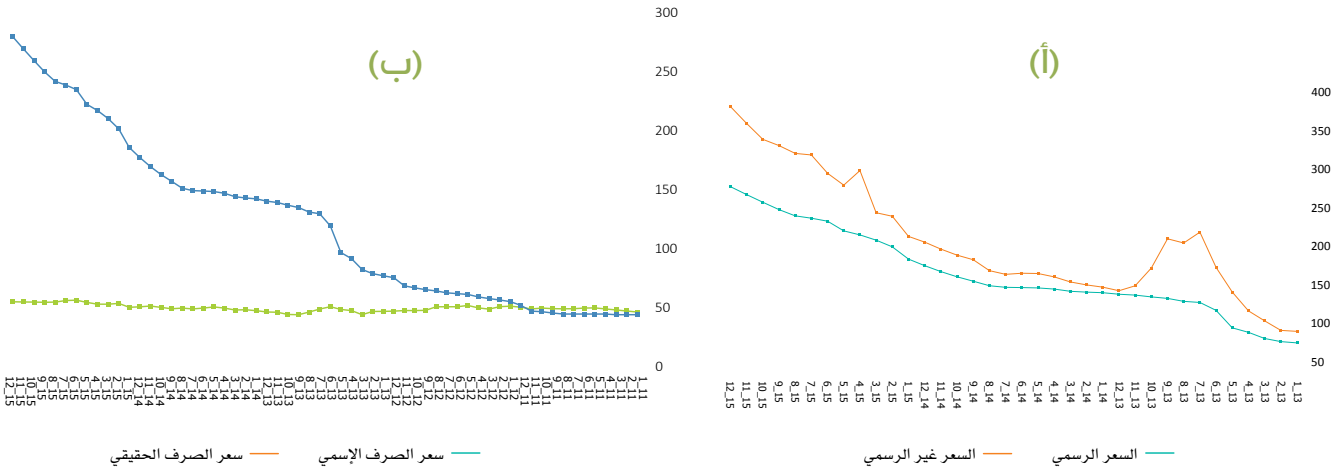

المصدر: مصرف سورية المركزي وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

وفي خلال الربع الثالث من عام 2015، استمر التراجع الحادّ في سعر الصرف بسبب العديد من العوامل بما في ذلك محاولات استبدال الليرة السورية بالليرة التركية و/أو الدولار الأمريكي في بعض المناطق الخارجة عن السيطرة الحكومية؛ الأمر الذي يمثل أحد أوجه تشظي الاقتصاد. وفي أيلول تراجع المعدل الوسطي الشهري لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بمستواه في شهر حزيران بنسبة 10.7% في السوق غير الرسمية حيث وصل سعر صرف الليرة السورية 332 مقابل الدولار الأمريكي الواحد، وبنسبة 5.9% في السوق الرسمية حيث بلغ سعر صرف الليرة السورية 250 مقابل الدولار الأمريكي الواحد. وتواصل التراجع في قيمة العملة خلال الربع الرابع من عام 2015 مع استمرار الأزمة وسياسة الحكومة في زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية. وأشارت التقديرات إلى إمكانية تراجع المعدل الوسطي الشهري لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي في السوق غير الرسمية بنسبة 13.1% مقارنة بمستواه في شهر أيلول، وبنسبة 10.5% في السوق الرسمية.

ومع نهاية عام 2015، تشير الإسقاطات إلى انخفاض سنوي في قيمة الليرة السورية قدره 45.5% في السوق غير الرسمية ليبلغ سعر صرف الليرة السورية 382 مقابل الدولار الأمريكي الواحد، وبنسبة 36.2% في السوق الرسمية ليصل سعر صرف الليرة السورية إلى 279 للدولار الأمريكي الواحد (الشكل 10 (أ)). في حين، ترافق تراجع قيمة سعر صرف الليرة السورية مع استقرار نسبي في سعر الصرف الحقيقي بسبب ارتفاع الأسعار المحلية (الشكل 10 (ب)). ومن الجدير بالذكر، أن الفجوة بين سعري الصرف الرسمي وغير الرسمي خلال عام 2015 شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، مما حفز أكثر للتعامل بالقطع الأجنبي في السوق السوداء، ويعكس هذا الأمر عدم فعالية السياسات النقدية.

كلفة المعيشة: ارتفاع غير قابل للاحتمال

أصدر المكتب المركزي للإحصاء بيانات مؤشر أسعار المستهلك حتى أيار من عام 2015، إلا أن هذه البيانات لم تعكس بشكل كامل أثر زيادة أسعار السلع الأساسية التي حدثت في كانون الثاني. وبالتالي، قام المركز السوري لبحوث السياسات بإعادة حساب البيانات الرسمية لمؤشر أسعار المستهلك حتى أيار 2015 وتقديره للأشهر السبعة المتبقية من العام. وقد سجّل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً حاداً خلال الربع الأول من عام 2015 بلغ 19.8% في آذار مقارنة بشهر كانون الأول من عام 2014. وقد تأثر هذا الارتفاع بالزيادة في أسعار الوقود بنسبة 56%، والخبز بنسبة 40%، والغاز المنزلي بنسبة 45%. واستمر هذا الارتفاع خلال الربع الثاني ولكن بوتيرة أبطأ، إذ زاد مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.9% في حزيران مقارنة بمستواه في آذار 2015. وبينت الإسقاطات أن مؤشر أسعار المستهلك شهد زيادة أخرى بنسبة 23.2% في النصف الثاني من عام 2015 حتى كانون الأول مقارنة بمستواه الذي سجّله في حزيران (الشكل 11). وعلاوة على ما سبق، من الملاحظ أن الأسعار في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة تكون أعلى بكثير، مما يحقق هوامش ربح كبيرة لتجار الحرب الذين يحتكرون الأسواق في هذه المناطق.

الشكل رقم 11: مؤشر أسعار المستهلك في سورية (كانون الثاني 2013 إلى كانون الأول 2015) (2005 = 100)

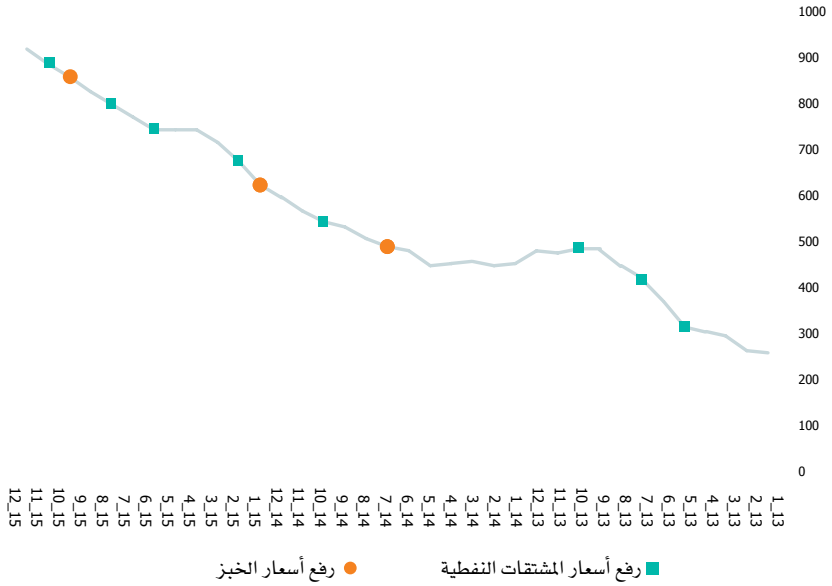

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وحسابات المؤلفين حتى أيار 2015، إسقاطات المؤلفين من حزيران وحتى كانون الأول 2015

وتشير الإسقاطات لعام 2015 إلى زيادة سنوية في مؤشر أسعار المستهلك قدرها 53.4% مقارنة بنسبة 25.8% في عام 2014. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها تسارع تراجع قيمة الليرة السورية، والسياسات الحكومية الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية وزيادتها، في محاولة لسد عجز الموازنة، إضافة إلى ندرة العديد من السلع والخدمات نتيجة الأوضاع الأمنية. وبوجه عام، شهد عام 2015 ارتفاعاً كبيراً في تكاليف المعيشة الذي انعكس مزيداً من التدهور في معيشة الأسر، ولا سيّما الأسر الأشدّ فقراً والذين أصبحوا غير قادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية.

عمال للعنف

حاولت الأسر في سورية التكيف مع واقع النزاع، إلا أن طول فترة الأزمة أدى إلى ظهور الكثير من العقبات استنزفت الأسر وحالت دون حصولهم على الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة؛ ومن هذه العقبات عدم الاستقرار المكاني، وفقدان الممتلكات والمعدات وفرص العمل، إضافة إلى الارتفاع في تكاليف المعيشة. وبالتالي، أجبر العديد من الناس على والبحث عن الدعم الإنساني والاعتماد على دعم مجتمعهم المحلي، والأقارب الذين يعيشون في الخارج، والقطاع العام، والوكالات الدولية. سببت هذه المشقة للكثيرين شعوراً بالعار يؤذي كرامتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المؤسسات التي حاولت تقديم الدعم لهم تعاني أصلاً من ضعف الأداء، ومن هيمنة الجهات المسلحة التي أساءت استخدام المساعدات الإنسانية وحوّلتها إلى أداة ضغط وابتزاز لتعزيز سلطاتها على الناس ولتأجيج آليات العنف.

لم يُبقِ احتدام الصراع والركود الاقتصادي سوى فرص عمل قليلة متاحة للأفراد بما في ذلك الفرص التي يوفرها القطاع العام داخل مناطق السيطرة الحكومية، مما يتيح لأسر العاملين مصدراً للدخل يساعدهم ولو جزئياً على مواجهة ظروف الأزمة والحفاظ على الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة. وتجدر الأشارة إلى أن العمل في القطاع العام عانى من عقبات عديدة بما في ذلك انخفاض الإنتاجية، وارتفاع معدل البطالة المقنّعة، وتراجع نوعية الأشغال العامة، وتدهور الدخل الحقيقي بسبب الزيادة الهائلة في الأسعار، إضافة إلى أن الحصول على عمل حكومي ليس متاحاً لكثيرين ممن يحتاجون إليه خلال الأزمة.

وفي عام 2015، وفّر الموسم الزراعي الجيد نسبياً، نتيجة الظروف المناخية المناسبة، بعضاً من فرص العمل في القطاع الزراعي، كما أن العمل في الزراعة يساهم في مواجهة انعدام الأمن الغذائي الذي أصبح تحدياً رئيسياً للعديد من الأسر السورية.

وفي بيئة الأزمة، بات «القطاع» الوحيد الذي شهد نمواً كبيراً هو العنف، الأمر الذي أعاد هيكلة الاقتصاد على أساس الأنشطة المرتبطة به. وعملت قوى التسلط على تجنيد الناس بشكل مباشر لينخرطوا في الأعمال العسكرية، أو بشكل غير مباشر من خلال «تنظيم» عمل الأنشطة غير القانونية مثل التهريب، والاحتكار، والسرقة، والنهب، وتجارة الأسلحة، والاتجار بالبشر؛ وقد بلغت نسبة العاملين في هذه الأنشطة غير المشروعة عام 2014 نحو 17% من السكان الناشطين اقتصادياً داخل سورية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016).

ركّزت الإصدارات السابقة من هذا التقرير على الانتشار الهائل للشبكات المرتبطة بالعنف المنظم والعابرة للحدود، التي خلقت شبكة من المصالح الجديدة داخل سورية وخارجها، ومع احتدام النزاع أصبحت هذه الشبكات أكثر نفوذاً فاستحوذت على مزيد من التمويل والسطوة. ويتم مأسسة عمل هذه الشبكات وتقديم الحوافز لها وللعاملين بها من خلال وضع قواعد وتشريعات سياسية، واجتماعية، واقتصادية جديدة، الأمر الذي يديم الصراع، ويسيء للناس، ويُعمّق إحساسهم بالاغتراب.

وفرضت قوى التسلط الداخلية والخارجية المختلفة، داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها، شروطاً وظروف عمل غير متجانسة ومختلفة لكنها تمتلك سمات مشتركة من حيث انعدام فرص العمل، وغياب ظروف العمل اللائقة، وتراجع الأجور الحقيقية، وانتشار قطاع الخدمات غير المنظم. ومن الجدير بالذكر أن مشاركة الإناث في قوة العمل تراجعت بشكل حاد كونهن من الضحايا المباشرين للنزاع المسلح.

قام التقرير بمراجعة مؤشرات سوق العمل خلال سنوات الأزمة بالاعتماد على نتائج مسح حالة السكان الذي أجري في عام 2014 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016)، وقد تغير تقدير عدد السكان في سورية وفقاً للمسح، الأمر الذي ساعد على إعطاء صورة أكثر دقة وتفصيلاً عن مؤشرات وبيئة العمل في مختلف المناطق في سورية.

فكان من المتوقع أن ينخفض معدل التشغيل بشكل طفيف من 23.5% في 2014 إلى 22.2% مع نهاية عام 2015؛ كما ارتفعت نسبة البطالة من 48.9% في الربع الأول من عام 2014 إلى 52.2% مع نهاية ذلك العام لتصل إلى 52.7% في عام 2015. ويمكن تفسير انخفاض وتيرة تدهور نسبة البطالة في عام 2015، على الرغم من استمرار الركود الاقتصادي، من خلال الحفاظ على جزء كبير من التشغيل في القطاع العام بغض النظر عن الإنتاجية إضافة إلى ازدهار الأعمال المرتبطة بالعنف.

وبالمقارنة بين «السيناريو الاستمراري» و«سيناريو الأزمة»، تشير النتائج إلى أن سوق العمل يخسر 3.52 مليون فرصة عمل مع نهاية عام 2015 (الشكل 12)؛ وبالمقارنة بين «سيناريو الأزمة» ومؤشرات عام 2010، تبلغ خسارة سوق العمل 2.69 مليون فرصة عمل.

الشكل 12: أثر الأزمة على سوق العمل (بالآلاف)

معدل البطالة	
2011	14.9%
2012	33.6%
2013Q1	36.0%
2013Q2	39.4%
2013Q3	43.2%
2013Q4	47.1%
2014Q1	48.9%
2014Q2	50.1%
2014Q3	51.2%
2014Q4	52.2%
2015Q1	52.7%
2015Q2	52.6%
2015Q3	52.8%
2015Q4	52.9%

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات استناداً إلى مسوح القوى العاملة (2006 – 2011) المكتب المركزي للإحصاء

«فرضت قوى التسلط الداخلية والخارجية المختلفة، داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها، شروطاً وظروف عمل غير متجانسة ومختلفة لكنها تمتلك سمات مشتركة من حيث انعدام فرص العمل، وغياب ظروف العمل اللائقة، وتراجع الأجور الحقيقية، وانتشار قطاع الخدمات غير المنظم»

لم ينعكس فقدان فرص العمل على العمال فقط بل على أسرهم أيضاً؛ وبافتراض تطبيق نسبة الإعالة نفسها لعام 2010، أي 4.13 أشخاص لكل فرد عامل، فإن 13.8 مليون سوري فقدوا مصدر رزقهم وعملهم، منهم 9.5 مليون شخص ما زالوا داخل البلاد.

اقتصاد متشظ

لقد أسفر النزاع عن تدمير هائل في البنية والمقومات والمؤسسات الاقتصادية لسورية، كما أدّت إلى نضوب رأس المال المادي والبشري والاجتماعي إضافة إلى الأثر السلبي الكبير على حوكمة الاقتصاد وإدارته؛ إلا أنه يمكن إيجاز تأثيرات أخرى للأزمة على الاقتصاد السوري بالنقاط التالية:

- تم تغيير البنية الاقتصادية وتحويلها لخدمة أهداف وأولويات مختلف قوى التسلط التي تقوم بإعادة تخصيص الموارد في العنف والأنشطة المتعلقة به، وترافق ذلك مع غياب سيادة القانون، وحقوق الملكية، والمساءلة، إضافة إلى تفاقم الفساد. وخلقت هذه البيئة الاقتصادية الجديدة فاعلين جدداً و/أو غيّرت من سلوك الفاعلين السابقين ليصبحوا جزءاً من قواعد اللعبة الجديدة التي تفرض الهيمنة بالقوة، وتقوم ببناء اقتصاد سياسي جديد يحافظ على استدامة النزاع. وعلاوة على ذلك، غابت الفعالية والإنصاف كأهداف للسياسة الاقتصادية، كما قامت السلطات بالتضحية بالأهداف التنموية الرئيسية و/ أو بالإنجازات التنموية السابقة لخدمة ديناميكيات التنمية العكسية.

- أفرز النزاع المسلح العديد من قوى الأمر الواقع التي تستخدم الإكراه، والخوف، والعصبية لبسط السيطرة في مناطق تواجدها، وبالتالي بات الاقتصاد السوري متشظياً من حيث الموارد والقوى الحاكمة والقواعد الناظمة للعمل. وتعزز هذا التشظي عام 2015 من خلال السعي لاستخدام عملات مختلفة داخل سورية إضافة إلى اختلاف العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار حسب المناطق وتطبيق أنظمة حوافز غير متجانسة فيما بينها. وتتمثل الخصائص المشتركة الوحيدة بين جميع المناطق في الافتقار إلى الأمن، وتخصيص كل الموارد لصالح الصراع، وخلق فرص عمل مرتبطة بالعنف، وفرض السلطة بالقوة. بشكل عام، عانت جميع المناطق في سورية من غياب الرُشد الاقتصادي الهادف إلى الحفاظ على مقومات الاقتصاد مع احترام حقوق الإنسان وكرامته.

فقد الاقتصاد سيادته ونسج اقتصاد العنف القائم علاقاته في جميع أنحاء العالم من خلال البلدان و/أو الشبكات المنظمة المرتبطة بالعنف، مما كشف الاقتصاد بشكل كامل لتستفيد منه جميع القوى باستثناء الشعب السوري؛ وفي سياق الانكشاف الاقتصادي الكامل، ركّز الدعم الخارجي المقدم إلى مختلف الجهات الفاعلة على الأنشطة المرتبطة بالعنف.

وعلاوة على ذلك، تشظت القطاعات الاقتصادية الرئيسية وأخذت تواجه صعوبات كبيرة من حيث إعادة تفعيلها واستدامة عملها. فالقطاع الزراعي يعتمد إلى حد كبير على مياه الأمطار مما يزيد من حالة عدم اليقين لكثير من العاملين في هذا القطاع والذين باتوا يعيشون بالفعل في حالة من الفقر المدقع، أما قطاع التجارة، فيغلب عليه الطابع غير النظامي وعانى الكثير من التشوهات الاقتصادية نتيجة هيمنة الأنشطة المرتبطة بالعنف. وترافق ذلك مع تراجع كبير في دور قطاع الخدمات الحكومية التحفيزي في مواجهة انهيار الطلب وتدهور الإنتاج، نتيجة سياسة الحكومة بالتخلي عن دعم المشتقات النفطية والسلع الغذائية الأساسية مما أسفر عن زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار وتدهور سعر صرف العملة الوطنية. وقد أضرّت هذه السياسة الواقع الاقتصادي المتردي أصلاً ودفعت إلى مزيد من الركود، كما زادت عبء الأزمة على الفقراء الذين يعانون للحفاظ على معيشتهم في مثل هذه الظروف.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للأزمة

التشظي السكاني

أثر استمرار النزاع المسلح بشكل كارثي على الوضع الديموغرافي في سورية، فالمهاجرون واللاجئون، والوفيات المرتبطة بالنزاع تُفرغ البلد من السكان، وبالتالي تغيير التركيبة السكانية بشكل واضح. وتعرض مئات الآلاف من السكان، ولا سيما من المعيلين الذكور، إلى القتل أو الإصابة أو الاعتقال أو الاختطاف مما تسبب بإلحاق الضرر الكبير في الظروف المعيشة لأسرهم. لقد أجبرت الظروف الاقتصادية غير المحتملة واتسّاع نطاق انعدام الأمن لدى الملايين من السوريين، الذين أعيد توطينهم داخل البلاد أو خارجها، إلى الاعتماد كلياً على المساعدات الإنسانية المحلية والدولية، الأمر الذي يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه في الحياة اللائقة.

وفي عام 2015، ازداد عدد اللاجئين السوريين الذين تمكنوا من الوصول إلى أوروبا، سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، وترافق ذلك مع تزايد أعداد اللاجئين الذين غرقوا في البحر أو تعرضوا للإساءة من قبل العصابات الإجرامية. لقد أثارت قضية اللاجئين مخاوف عالمية انعكست بمحاولة تسريع الجهود الرامية إلى حل الأزمة السورية والحد من آثارها السلبية على المجتمعات الدولية.

مع نهاية عام 2015 يصل عدد السكان داخل سورية إلى

20.21

مليون نسمة

وبالرغم من أن السوريين يعيشون المعاناة منذ خمس سنوات، فإن الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وتحقيق الكرامة لهؤلاء اللاجئين قد تكثّف فقط عندما بدأت آثار الأزمة تطال المجتمعات في البلدان المتقدمة بشكل مباشر، وأصبح الهدف هو التخفيف من حدة اللجوء بدل معالجة أسباب نزوح السكان.

ولا تزال تداعيات الأزمة تتسبب بتشتيت سكان سورية من خلال التهجير والنزوح، واللجوء، والهجرة، وتزايد أعداد الوفيات والإصابات الناجمة عن النزاع. ففي حين بلغ عدد سكان سورية قد 21.80 مليون نسمة عام 2010، فإن التقديرات تشير إلى أن العدد انخفض إلى 20.44 نسمة بحلول منتصف عام 2015، وتبيّن الإسقاطات أنه مع نهاية عام 2015 يصل عدد السكان إلى 20.21 مليون نسمة. سجل النمو السكاني معدلاً سالباً خلال عام 2015 بلغ 1.8% في الربع الأول، و1.7% في الربع الثاني، و1.8% في الربع الثالث،و2% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة من عام 2014. ووتشير تقديرات «السيناريو الاستمراري»، أي في حال عدم حدوث الأزمة، إلى أن إجمالي عدد السكان كان سيصل لما يقارب 25.59 مليون نسمة مع حلول نهاية عام 2015؛ وبالمقارنة مع «سيناريو الأزمة»، وبالتالي يبلغ التراجع في عدد السكان نحو 21% (الإطار 2).

الإطار 2: تعديل عدد سكان سورية قبل وخلال الأزمة

راجع المركز السوري لبحوث السياسات المؤشرات الديموغرافية في سورية لمرحلة ما قبل الأزمة، وقام بإعادة حساب العدد الإجمالي للسكان باستخدام معدل وفيات، وجداول حياة، ومعدلات خصوبة محدثة؛ وقد تم مراجعة هذه المؤشرات، إضافة إلى تقدير عدد المهاجرين، بالاستناد إلى تحليل سجلات الأحوال المدنية. ونتيجة لذلك، أعيد النظر في معدل النمو السكاني بين عامي 2005 و2010 فتبين أن عدد السكان نحو 21.79 مليون نسمة في عام 2010 عوضاً عن الرقم الرسمي والبالغ 20.87 مليون نسمة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016). وتعتمد المؤشرات الديموغرافية لسورية بين عامي 2011 و2014 على مسح حالة السكان الذي أجري في عام 2014 والذي غطى جميع المناطق السورية؛ وتتضمن هذه المؤشرات معدل النمو السكاني، ومعدل الوفيات، ومعدل الولادات، والعدد المقدّر للمهاجرين واللاجئين. أظهرت نتائج المسح أن عدد سكان سورية في عام 2014 بلغ نحو 23.91 مليون نسمة منهم 2.13 مليون لاجئ وا مليون مهاجر. كما قُدّر وسطي معدل النمو السنوي للسكان بين عامي 2011 و2014 بنحو 2.3%. وتم حساب إسقاطات المؤشرات الديموغرافية لنهاية عام 2015 استناداً إلى مسح حالة السكان لعام 2014.

ومع نهاية الربع الأول من عام 2015، واستناداً إلى مسح حالة السكان لعام 2014، بلغ العدد الإجمالي للاجئين السوريين حوالى 2.58 مليون شخص، وخلال الربع الثاني ازداد عدد اللاجئين السوريين بنحو 164.000 شخص. وكان من المتوقع أن يزداد عددهم خلال النصف الثاني من العام بسبب احتدام العمليات العسكرية لا سيما في المناطق الشمالية من البلاد، لتبلغ هذه الزيادة 177.000 شخص خلال الربع الثالث، و187.000 شخص خلال الربع الرابع، وبالتالي، قُدّر أن يصل العدد الإجمالي للاجئين إلى 3.11 مليون شخص في نهاية العام 2015.

لقد أظهرت نتائج مسح حالة السكان أن تركيا هي الدولة المستقبلة الرئيسية للاجئين السوريين، إذ بلغت نسبة من لجأ إليها حوالى 37.5% من إجمالي عدد اللاجئين وذلك في منتصف عام 2014. وتأتي لبنان في المرتبة الثانية، إذ استقبلت نحو 35.6% من اللاجئين السوريين، وتوجه نحو 14.1% منهم إلى الأردن، و4.8% إلى مصر، و4.6% إلى العراق (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016). وقدر أن النسبة المئوية لتوزّع اللاجئين السوريين في الدول المجاورة ستشهد تغييراً خلال عام 2015؛ مع توجه المزيد من اللاجئين إلى تركيا القريبة جغرافياً من المنطقة الشمالية والتي تشهد احتداماً للنزاع المسلح. كما قدر أن تنخفض نسبة اللاجئين في لبنان نتيجة لقرار الحكومة اللبنانية في تشرين الأول 2014 الخاص بحظر تدفق اللاجئين السوريين باستثناء الحالات الحاصلة على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر أن عدداً متزايداً من اللاجئين السوريين اتجه إلى أوروبا في عام 2015؛ إلا أنه يتم المبالغة في تقدير عددهم من قبل الجهات المختلفة، حيث تظهر البيانات أن العدد الإجمالي لطالبي اللجوء للمرة الأولى من سورية في دول الـ 28 في الاتحاد الأوروبي، قد بلغ حوالي 73.000 شخص خلال النصف الأول من 2015 (يوروستات، 2015).

ارتفعت أعداد المهاجرين غير اللاجئين، خلال عام 2015، ولكن بوتيرة أبطأ مقارنة بالسنوات الأولى من النزاع، فأغلبية القادرين على السفر والراغبين فيه غادروا بالفعل. ومن الأسباب الرئيسية للزيادة الكبيرة في الهجرة خلال سنوات الأزمة كان تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والانتشار الواسع للعنف، وانعدام الأمن، والأهم من ذلك، تلاشي الأمل في التوصل إلى حل عادل ومنصف للنزاع. ومع حلول نهاية عام 2015، يُقدّر العدد الإجمالي للمهاجرين بحوالى 1.17 مليون شخص[7]، منهم 112.000 شخص هاجروا خلال عام 2015؛ وتُظهر نتائج مسح حالة السكان، أن حوالي 32% من المهاجرين توجهوا إلى لبنان، و18% إلى تركيا، و16% إلى دول الخليج.

في نهاية عام 2015، قُدّر عدد النازحين داخل سورية بنحو 6.36 مليون شخص[8] مقارنة بـ 5.65 مليون في نهاية عام 2014. وتُبيّن نتائج مسح حالة السكان أن النساء يشكلن نحو 57% من النازحين، ويعيش 48.2% منهم في بيوت مستأجرة، وحوالى 30% تمت استضافتهم من قبل الأقارب والأصدقاء، بينما يقيم 13.5% في مراكز إيواء رسمية وغير رسمية. وتُظهر النتائج أن حوالى 80% من النازحين تزيد فترة نزوحهم على السنة، علماً أن طول فترة النزوح تزيد من تعقيد العلاقات بين النازحين والمجتمعات المضيفة داخل سورية، إلا أن نحو 63% من النازحين يفضلون العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية في حين يُفضل 33% منهم الاستقرار في أماكن أخرى غير مناطقهم الأصلية. ومن حيث توزع النازحين حسب المحافظات، فإن نتائج المسح تُبيّن أن أعلى نسبة للنازحين من إجمالي السكان سُجلت في القنيطرة وبلغت 45%، تلتها درعا بنسبة 43%، ثم ريف دمشق بنحو 38%.

أدى استمرار الأزمة إلى مغادرة حوالي

%45

من السكان أماكن إقامتهم الأصلية

7. قدر الباحثون عدد المهاجرين غير اللاجئين بالاعتماد على نتائج مسح حالة السكان المنفذ عام 2014 مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي حدثت عام 2015 من حيث الوضع الأمني والحالة الاقتصادية والاجتماعية.
8. المصدر السابق

الشكل 13: تركيبة إجمالي سكان سورية «الاستمراري» حسب توزع الفئات المرتبط بالنزاع خلال الفترة 2011-2015

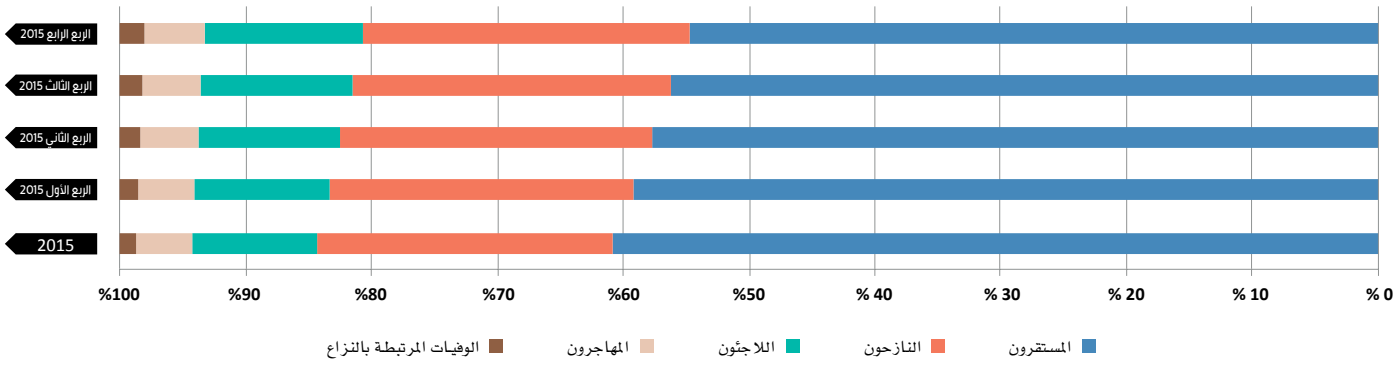

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على نتائج مسح حالة السكان، 2014

أدى استمرار الأزمة والنزاع المسلح إلى مغادرة حوالى 45% من السكان في سورية أماكن إقامتهم الأصلية بحثاً عن السلامة والأمان، وذلك حتى نهاية 2015؛ نحو 60% من هؤلاء المغادرين استمروا في البقاء داخل سورية كنازحين، في حين 29% باتوا لاجئين في الخارج، و11% هاجروا إلى بلدان أخرى (الشكل 13 أعلاه). أدت حركة السكان الناجمة عن النزاع المسلح إلى تشتيت الأسر وإلى إنتاج مجتمعات تزداد تشظياً مع استمرار النزاع. إلا أن هذه المعاناة والكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري يتم استغلالها من قبل قوى التسلط المحلية والدولية المشاركة في النزاع المسلح، واستخدامها أداة لتحقيق مكاسب مالية، وسياسية، وعسكرية.

انهيار في سجل التنمية البشرية

تشير المراجعة الشاملة لمؤشرات التنمية البشرية التي أجراها المركز السوري لبحوث السياسات لفترة ما قبل الأزمة إلى ضرورة مراجعة بعض المؤشرات المُستخدمة مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات الالتحاق بالتعليم (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016). لذلك يعيد التقرير الحالي احتساب دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية لما قبل الأزمة باستخدام المنهجية ذاتها المتبعة في تقارير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013) مع الأخذ بعين الاعتبار المدخلات المعدّلة.

يستخدم التقرير دليل التنمية البشرية لقياس مستوى التنمية البشرية ومقارنتها عبر الزمن والبلدان، على الرغم من أن هذا الدليل لا يعكس جميع جوانب التنمية، مثل توسيع أو تضييق الخيارات الإنسانية، ولا سيما في مجال التنمية الثقافية والمؤسساتية، الأمر الذي حاول التقرير تغطيته في أقسام أخرى. وقد تم تطبيق مقاربة المقارنة بين قيمة الدليل في «السيناريو الاستمراري» وقيمته في «سيناريو الأزمة» بغرض قياس تأثير الأزمة في حالة التنمية البشرية في البلاد.

شهدت الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية والمتمثلة بالصحة، والتعليم، والدخل تدهوراً كبيراً خلال الأزمة، ففي نهاية عام 2015، تراجع دليل الصحة بنسبة 30.3% مقارنة بعام 2010، إذ تشير جداول الحياة المحدثة لفترة ما قبل الأزمة والجداول الجديدة المبنية على نتائج مسح حالة السكان لفترة الأزمة، إلى تراجع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 70.5 سنة عام 2010 إلى 55.4 سنة عام 2015. الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل الصحة في سورية، وباستخدام نتائج دليل التنمية البشرية لعام 2010، من المركز 106 إلى المركز 174 من أصل 195 دولة، ووضع سورية بين الدول الأسوأ في العالم من حيث البُعد الصحي في دليل التنمية البشرية (الشكل 14).

الشكل 14: : (أ) مكوّن الصحة ضمن دليل التنمية البشرية لسورية، 2005-2016، (ب) ترتيب سورية في دليل الصحة (باستخدام نتائج دليل التنمية البشرية لعام 2010، من أصل 195 دولة)

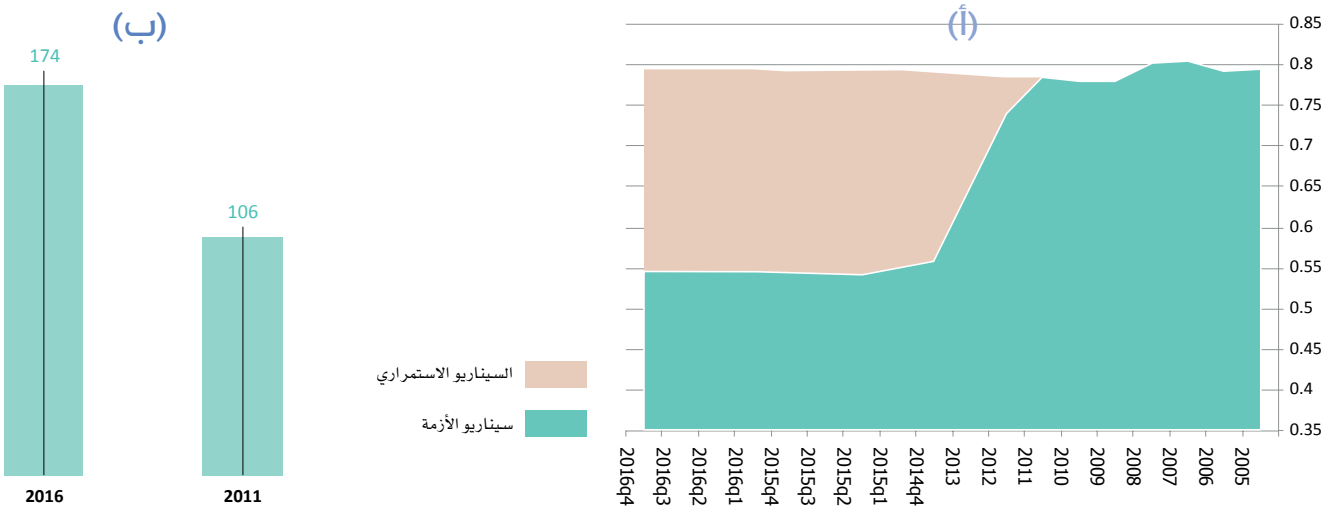

المصادر: تقرير التنمية البشرية حتى عام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (لدليل التنمية البشرية بين 2012-2016)

وفي نهاية عام 2015، انخفض دليل التعليم بنسبة 34.3% مقارنة بعام 2010 نتيجة تدهور معدلات الالتحاق بالمدارس والانخفاض في سنوات التمدرس. إن ما يقرب من نصف الأطفال في سن التعليم الأساسي خارج المدرسة منذ عام 2014، كما أدى التسرّب في مستويات التعليم الأعلى إلى انخفاض يعادل 24.6% في متوسط سنوات التمدرس مقارنة بـ «السيناريو الاستمراري». وبالنتيجة، انخفض ترتيب سورية عام 2015، في دليل التعليم من 124 إلى 173 من أصل 187 دولة. (الشكل 15).

الشكل رقم 15: (أ) مكوّن التعليم ضمن دليل التنمية البشرية لسورية، 2005-2016، (ب) ترتيب سورية في دليل التعليم (باستخدام ترتيب دليل التنمية البشرية لعام 2010، من أصل 187 دولة)

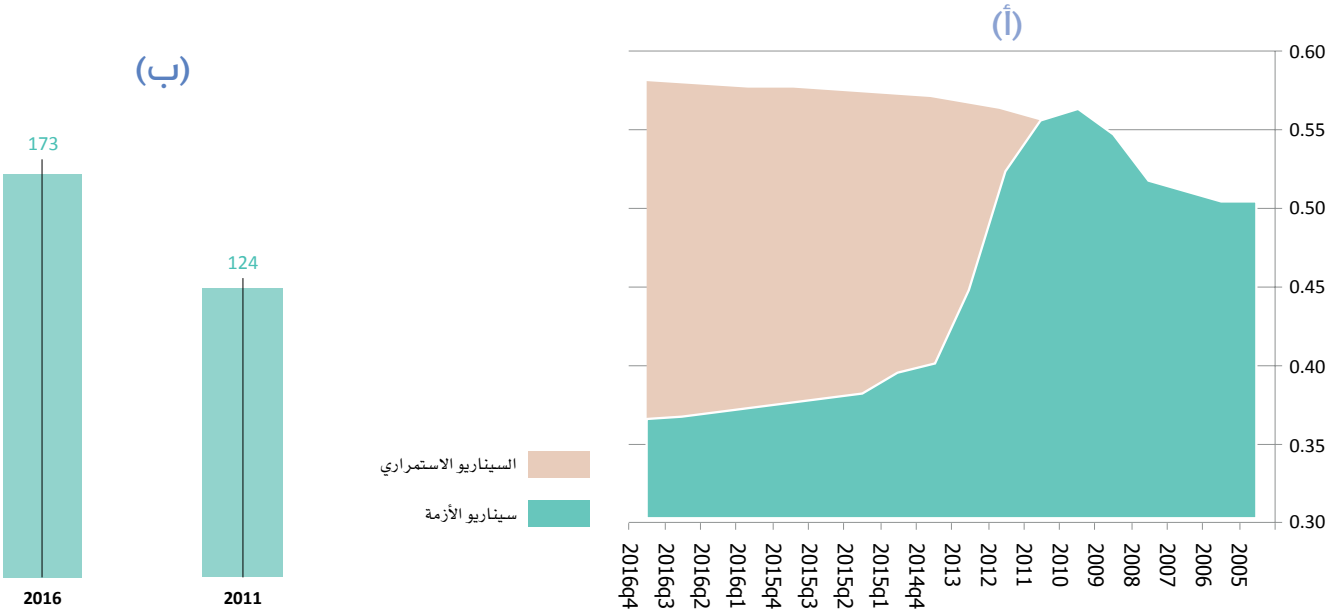

المصادر: تقرير التنمية البشرية حتى عام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (لدليل التنمية البشرية بين 2012-2016)

وفي عام 2015، تراجع دليل الدخل بنسبة 24.3% مقارنة بالعام 2010، وبالتالي تراجع ترتيب سورية في دليل الدخل من المرتبة 129 إلى المرتبة 164 من أصل 190 دولة (الشكل 16). ويعكس هذا الانخفاض في دخل الفرد، الركود وتبدد الثروة خلال النزاع.

الشكل رقم 16: (أ) مؤشر الدخل في دليل التنمية البشرية لسورية، 2005-2016، (ب) مرتبة سورية على دليل الدخل (باستخدام تراتبية 2010، من مجموع 190 دولة)

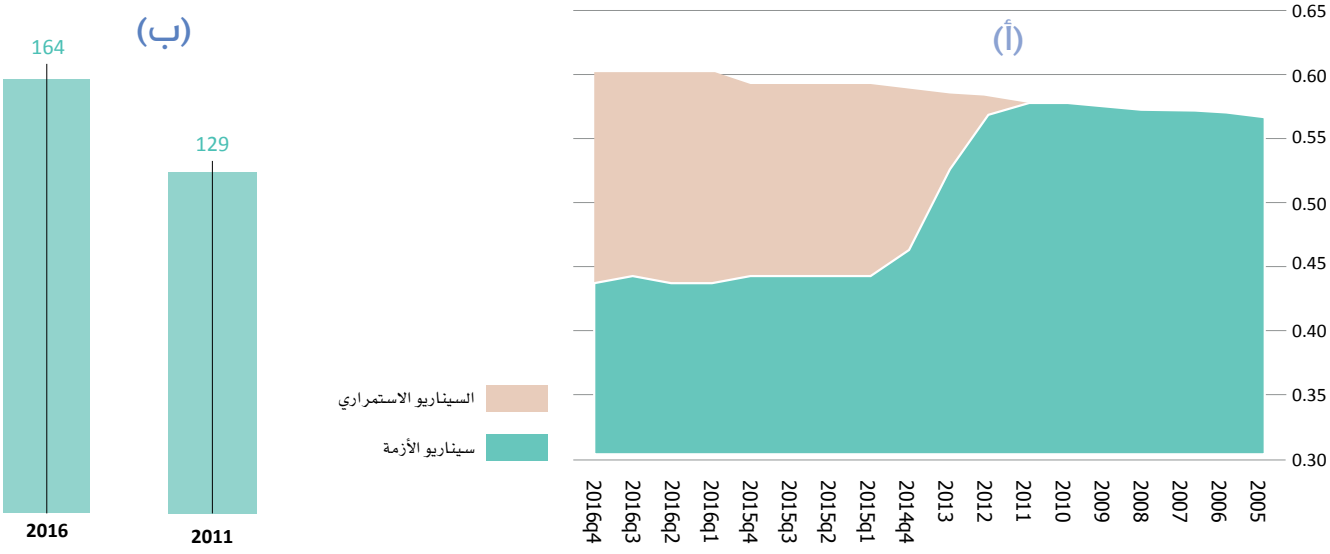

المصادر: تقرير التنمية البشرية حتى عام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (لدليل التنمية البشرية بين 2012-2016)

لقد كان أثر النزاع المسلح على المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية عام 2015 مماثلاً لأثره عام 2014 حيث استمرت هذه المكونات في مستواها المنخفض جداً. وقد أظهرت نتائج «السيناريو الاستمراري» أن دليل التنمية البشرية لسورية كان ليرتفع من 0.631 (بعد تصحيح تقديرات ما قبل الأزمة) في 2010 إلى 0.653 بحلول نهاية عام 2015 ما يضع سورية ضمن مجموعة الدول ذات «التنمية البشرية المتوسطة»، إلا أن «سيناريو الأزمة» يُبين التراجع في دليل التنمية البشرية لسورية من 0.631 في 2010 إلى 0.443 في الربع الرابع من عام 2015، الأمر الذي يجعل سورية بين مجموعة الدول ذات «التنمية البشرية المنخفضة». ونتيجة لذلك، خسر دليل التنمية البشرية لسورية 29.8% من قيمته مقارنة بالعام 2010، ونحو 32% من قيمة دليل التنمية البشرية الذي كان من الممكن تحقيقها حتى نهاية عام 2015. تراجع ترتيب سورية في دليل التنمية البشرية الإجمالي، وباستخدام نتائج دليل التنمية البشرية لعام 2010، من المرتبة 121 إلى المرتبة 173 من مجموع 187 دولة (الشكل 17).

الشكل رقم 17: (أ) دليل التنمية البشرية لسورية، 2005-2016، (ب) ترتيب سورية في دليل التنمية البشرية (باستخدام تراتبية العام 2010، من أصل 187 دولة)

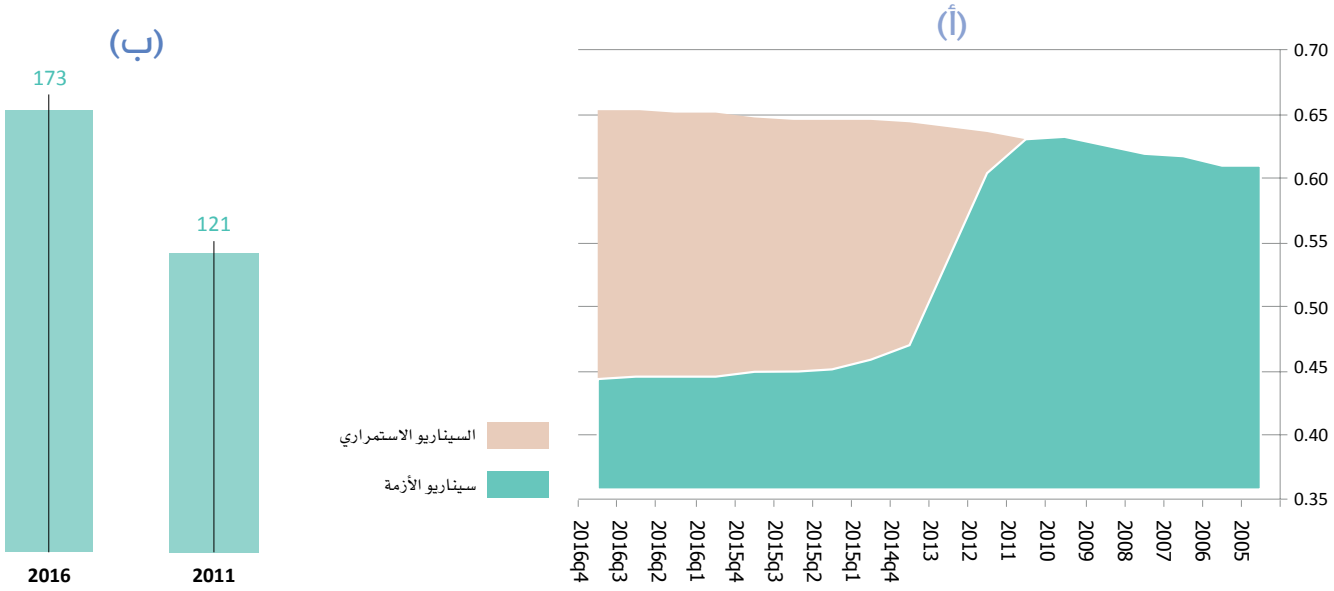

المصادر: تقرير التنمية البشرية حتى العام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (لدليل التنمية البشرية بين 2012-2016)

تقاربت المساهمة النسبية لمكونات دليل التنمية البشرية في تراجع المؤشر العام خلال الأزمة حتى العام 2015، حيث ساهم التراجع في دليل التعليم بنسبة 39% من التراجع الذي سجله دليل التنمية البشرية الإجمالي، علماً أن معدل التسرّب عام 2015 بلغ نحو 45% في التعليم الأساسي. وأسهم ضعف أداء دليل الصحة بتدهور كبير في دليل التنمية البشرية، ويعود ذلك إلى الزيادة الدراماتيكية في عدد الوفيات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالنزاع المسلح، حيث بلغت هذه المساهمة حوالى 33% من الفرق بين قيمة دليل التنمية البشرية في «السيناريو الاستمراري» وقيمته وفق «سيناريو الأزمة» في الربع الرابع من عام 2015؛ بينما أسهم التراجع الكبير في الدخل خلال الأزمة بنسبة 28% من إجمالي التدهور في دليل التنمية البشرية.

سياسات الإفقار

وكما هو الحال في الإصدارات السابقة من هذا التقرير، تم استخدام خطوط الفقر الوطنية لتقدير وقياس شدة الفقر وانتشاره على المستوى الوطني وحسب المحافظات. وتستند الإسقاطات المستخدمة في التقرير إلى مسوح دخل ونفقات الأسرة، كما تطبق منهجية المقارنة بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة للنمو الحقيقي في الاستهلاك الخاص للفرد في الفترة الواقعة بين 2010-2015 من خلال تقنية المحاكاة على مستوى الأسر.

استمر الركود الاقتصادي عام 2015، كما احتدم النزاع المسلح ودمّر الجزء الأكبر من ثروة البلاد، والبنية التحتية، والمنشآت، والمصادر الطبيعية؛ كما أعاق النزاع ديناميكيات الاقتصاد التقليدية وذلك بتجفيف الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل، وإفراغ البلاد من رأس المال البشري. إضافة إلى ذلك، فإن اقتصاد العنف قد أعاد توزيع الدخل والثروة الوطنية لمصلحة قوى التسلط والجهات التي تسعى للحصول على الربع من خلال وسائل مباشرة وغير مباشرة منها الضرائب، والاحتكار، والنهب، والاتجار بالبشر، والتهريب. دفعت هذه العوامل، إضافة إلى فقدان الأسر مصادر الدخل، وزيادة الأسعار، ونقص السلع والخدمات الأساسية، معظم الشعب السوري إلى العيش في حالة من الفقر والكفاح للحصول على ما يسد رمق العيش.

شهد عام 2015 تحولاً في السياسات الاقتصادية نحو المزيد من النيوليبرالية من خلال الزيادة الكبيرة في أسعار الخبز، والمواد الغذائية الأساسية، والمشتقات النفطية إضافة إلى زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة. أدت هذه السياسات، التي بدأت منذ عام 2014، إلى رفع الأسعار وانهيار في سعر صرف الليرة السورية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة بالنسبة لمعظم السوريين انعكست سلباً على معيشتهم، ولاسيما الفقراء منهم. ومع نهاية عام 2015، بات معظم السوريين يعيشون في حالة فقر، ويعانون من حرمان متعدد الأبعاد لا يقتصر فقط على البعد المرتبط بالفقر المادي[9].

على افتراض عدم وجود تغيير في توزع الإنفاق ضمن كل محافظة، ومع أخذ التغيّر في هيكل الأسعار بين المحافظات مقارنة بالعام 2009، تشير التقديرات إلى أن معدل الفقر الإجمالي يبلغ 85.2% مع نهاية 2015 مقابل 83.5% في عام 2014، و73.3% في عام 2013. وعلى مستوى المناطق، كانت المحافظات، التي شهدت نزاعاً مكثفاً ولها معدلات فقر مرتفعة تاريخياً، الأكثر معاناة من الفقر؛ وسجّلت محافظة الرقة أعلى معدل فقر وصل إلى 91.6% من السكان تليها محافظات إدلب، ودير الزور، وحمص، وريف دمشق التي تعاني أيضاً من معدلات مرتفعة من الفقر العام. وبشكل عام، ارتفع الفقر بشكل حاد في جميع المحافظات، لكنه سجّل أقل معدلاته في السويداء بنسبة بلغت 77.2% وتلتها اللاذقية (الخارطة 1).

9. استخدمت ثلاثة مؤشرات لقياس انتشار وشدة وعمق الفقر من الانفاق الاستهلاكي، وتتضمّن هذه المؤشرات: "الفقر المدقع" بناء على خط الفقر الغذائي الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من الغذاء الأساسي؛ و"الفقر الشديد" بناء على خط الفقر الأدنى الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من السلع الغذائية وغير الغذائية الأساسية؛ و"الفقر الإجمالي" بناء على خط الفقر الأعلى الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من السلع والخدمات اللازمة لحياة كريمة.

الخارطة رقم 1: نسبة انتشار الفقر الإجمالي في سورية حسب المحافظات (2014 – 2015)

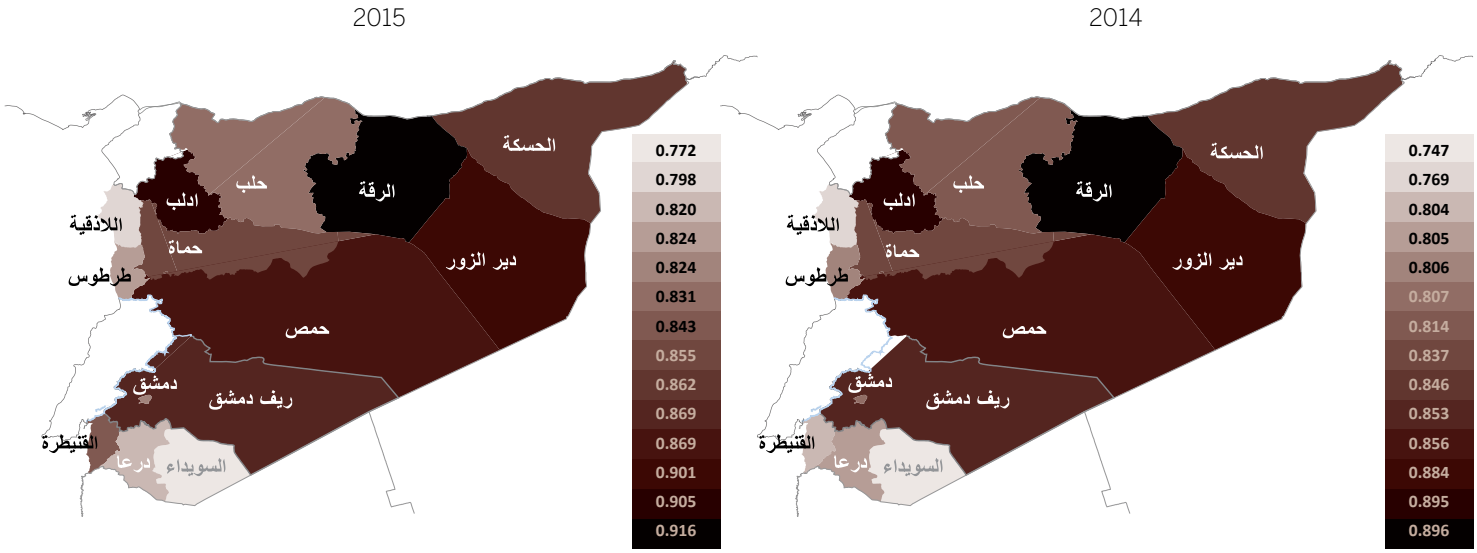

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، المكتب المركزي للإحصاء

ومن ضمن السكان الفقراء من يعانون من الفقر الشديد، أي غير القادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية للبقاء، وتم تحديدهم باستخدام خط الفقر الوطني عند الحد الأدنى. وقُدّرت نسبة من يعانون من الفقر الشديد بحوالى 69.3% من إجمالي السكان في نهاية عام 2015 مقارنة مع 66.5% في عام 2014، و51.6% في عام 2013؛ وسُجلت أعلى نسب من الفقر الشديد في محافظات دير الزور (80.9%)، والرقة (80.3%)، وإدلب (79.5%)، والحسكة (75.8%). وكانت أدنى معدلات الفقر الشديد في المناطق من البلاد التي كانت الأقل تأثّراً مباشرة بالعمليات العسكرية. وهكذا، شهدت كل من اللاذقية والسويداء أدنى نسبة من الفقر الشديد، والذي أثّر على 53.1% و 54.1% من السكان على التوالي. (الخارطة 2)

الخارطة رقم 2: نسبة انتشار الفقر الشديد في سورية بحسب المحافظة (2014 – 2015)

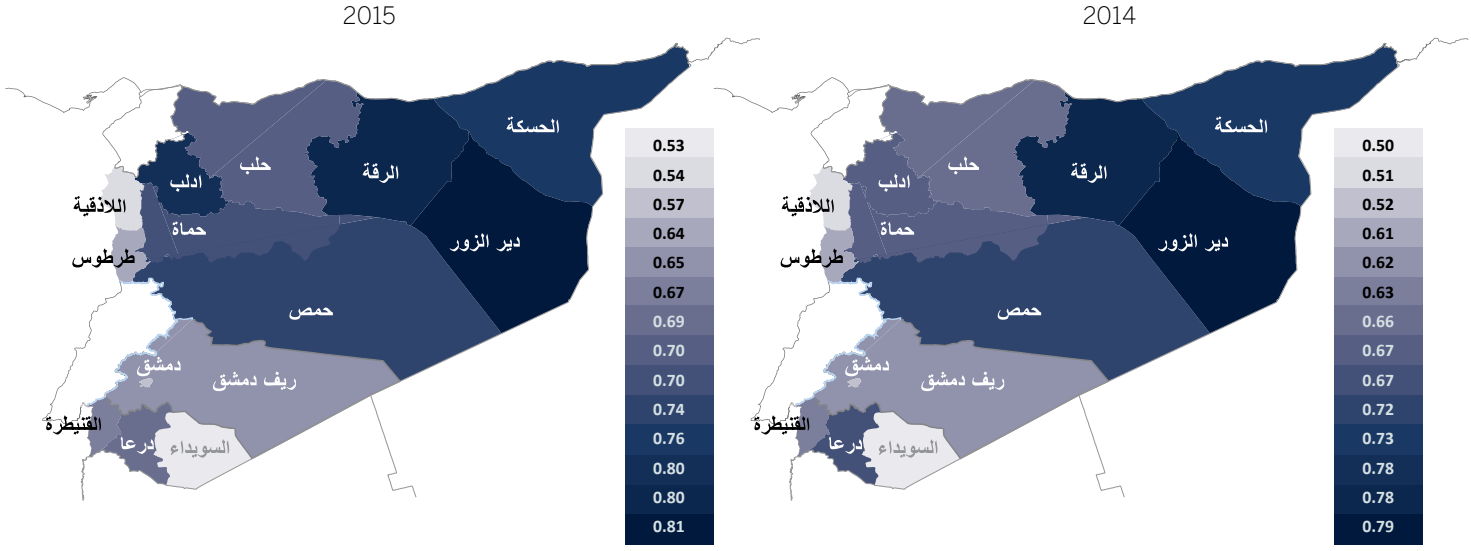

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، المكتب المركزي للإحصاء

شهدت سورية قبل الأزمة معدلات فقر منخفضة نسبياً ومستوى متوسطاً من عدم المساواة، إلا أن إسقاطات خطوط الفقر الوطنية بيّنت أن النزاع جعلها واحدة من أكثر البلدان حرماناً في العالم. لقد حرم النزاع السكان في سورية من الأمن الغذائي وجعلهم عرضة للمعاناة من الفقر المدقع الذي كانت نسبته 0.07% في عام 2010 لتُقدّر بـ 35.1% في عام 2015. منذ عام 2013، أي بعد سنتين من بدء الأزمة، شهدت نسبة الفقر المدقع ارتفاعاً هائلاً وتفاقم أثره مع الزيادة في أسعار المواد الغذائية في 2014 و2015 والتي أضعفت قدرة الناس على استهلاك غذاء يؤمن لهم مصادر كافية من السعرات الحرارية، علماً أن الفقر الغذائي يُصعّب على الأسرة تلبية حاجاتها غير الغذائية.

تؤثر هذه الظروف في قدرة جميع فئات الشعب السوري على العيش الآن وفي المستقبل، وإلا أن الأكثر معاناة هم الأطفال الذين حُرموا من كفاية الغذاء المناسب والظروف الصحية الملائمة. لقد أدت الأزمة إلى إضعاف قدرات الناس، الأمر الذي له نتائج حالية ومستقبلية خطيرة على نوعية حياة السكان في جميع مناطق البلاد. وفي عام 2015، سجلت محافظات دير الزور، وإدلب، والحسكة أعلى معدلات الفقر المدقع، حيث يصعب على الأسر الحصول على الاحتياجات الغذائية الأساسية المطلوبة للحفاظ على الحياة؛ وفي نفس الوقت سجّلت الأسر في المناطق الأكثر أمناً مثل دمشق، واللاذقية، والسويداء أدنى معدلات الفقر المدقع. (الخارطة 3)

الخارطة رقم 3: نسبة انتشار الفقر المدقع في سورية حسب المحافظات (2014 – 2015)

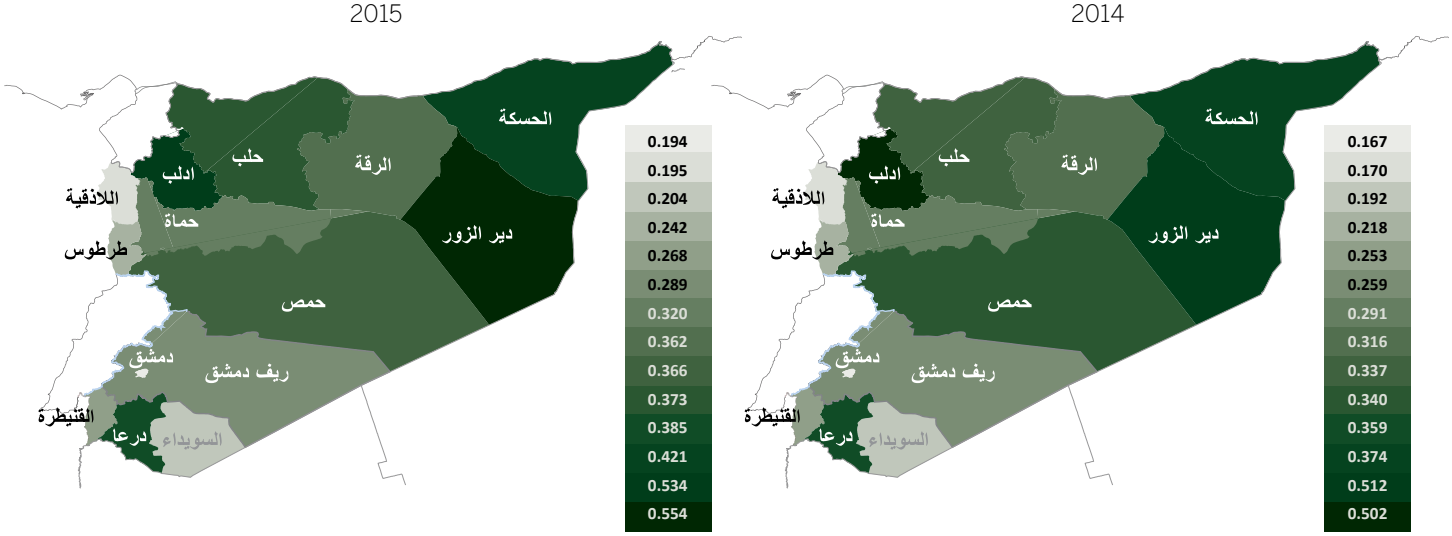

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، المكتب المركزي للإحصاء

إن دعم الشعب السوري، الذي يعاني مشقة العيش، يغدو عملية معقدة نتيجة لحالة الاستقطاب الشديدة للنزاع. ولا يمكن القضاء على الفقر من خلال المساعدات الإنسانية وحدها، بل يعتبر تصميم ودعم استراتيجية تنموية شاملة عاملاً أساسياً لمساعدة السكان في التغلب على حالة الفقر بطريقة مستدامة. إضافة إلى ذلك، فإن تحدياً تواجهه المساعدات الإنسانية الحالية يكمن في أن أولوية جميع أطراف النزاع هي دعم العنف والمعارك على حساب الاحتياجات الإنسانية. حيث تستخدم أطراف النزاع وصول السكان للغذاء والماء كأحد أدوات الحرب مما ضاعف معاناة وفقر السكان.

تعاني مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال الإنساني من ضعف كبير في حوكمتها؛ كما تواجه منظمات الأمم المتحدة صعوبات ناتجة عن النزاع في مجال تقديم المساعدات إلى مستحقيها، إلا أن هذه المنظمات تعاني أيضاً من ضعف نظام الرصد والتقييم، والتكاليف الإدارية الضخمة، إضافة إلى هيمنة رغبات وأهداف المانحين على خطتها وأنشطتها. وبالتالي، بات من الضروي بناء استراتيجية تنموية وبشكل تشاركي تعزز صمود السوريين وتبني مؤسسات فعالة تعمل على التخفيف من حدّة الفقر والحرمان.

التعلّم وتدهور رأس المال البشري

أسفر استمرار النزاع المسلح عن نتائج كارثية ومباشرة على التعليم من حيث الالتحاق بالتعليم وتدهور في رأس المال البشري. كما أثرت الأزمة على التعليم بشكل غير مباشر وطويل الأمد من خلال جهود قوى التسلط المتورطة في النزاع لإحداث تغييرات ملموسة في مهمة المؤسسات التعليمية وتوجيهها للتحريض على العنف ونشر الكراهية ضد «الآخر». يوجد العديد من الأمثلة التي تُبين كيفية استخدام التعليم لتأجيج النزاع واستمراره (هاربر، 2002)، فاستعمال التعليم الرسمي وغير الرسمي كجزء من الآلة الدعائية يمكن أن يتسبب بأضرار هائلة عبر تشويه التاريخ، والاستخدام السيئ للمناهج لأغراض سياسية، وتقييد الالتحاق بالمدارس، وتعميق عدم المساواة في فرص التعليم (بوش وسالتيرالي، 2000).

راجع هذا التقرير حساب التقديرات السابقة لمعدلات عدم التحاق (عدم الحضور) من هم في سن الدراسة بالتعليم استناداً إلى مسح حالة السكان وتقديرات الخبراء. وأظهرت النتائج أن 42.7% من الأطفال في سن الدراسة لم يلتحقوا بمدارسهم في العام الدراسي 2013-2014، وقد تفاقمت هذه النسبة في العام الدراسي 2014-2015، حيث تخلف عن الالتحاق بالتعليم نحو 45.2% من الأطفال في سن الدراسة، ومن المتوقع أن تشهد السنة الدراسية 2015-2016 نفس معدلات الالتحاق بالمدارس للعام الحالي. وبالتالي، فإن ما يقرب من نصف الأطفال تقريباً الذين هم في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدرسة، ولهذا الأمر تأثير كارثي على رأس المال البشري الحالي والمستقبلي للبلد.

شهدت فرص التعليم انخفاضاً دراماتيكياً مع عدم التحاق ملايين الأطفال بمدارسهم أو عدم تمكنهم من الوصول إليها

لقد ساهمت عوامل عدة مرتبطة بالنزاع في فقدان فرص التعليم والتعلّم والالتحاق للأطفال؛ وتختلف شدة هذه العوامل باختلاف المناطق. وقد أظهرت نتائج مسح حالة السكان أن الأسباب التي دفعت إلى عدم الالتحاق تتوزع كما يلي: نحو 35% من الأطفال غير الملتحقين وهم في سن الدراسة لا يلتحقون بالمدارس بسبب خوف الأهل والظروف الأمنية الصعبة، ونحو 21% منهم تُعزى أسباب عدم التحاقهم إلى صعوبات مالية إضافة إلى الزيادة في معدلات تشغيل الأطفال كوسيلة للتأقلم مع ظروف الأزمة وخاصة بالنسبة للأسر التي فقدت معيليها، ونحو 19% لأسباب مرتبطة بدمار وتعطل البنية التحتية للتعليم وفقدان نظام التعليم الكثير من كوادره التعليمية والطلاب نتيجة موجات اللجوء والنزوح والهجرة، إضافة إلى تعرضهم للقتل والاختطاف (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016).

لقد شهدت فرص التعليم انخفاضاً دراماتيكياً مع عدم التحاق ملايين الأطفال بمدارسهم أو عدم تمكنهم من الوصول إليها. ويؤثر هذا الحرمان من الفرص التعليمية على جيل كامل من الأطفال الذين يُجرّدون من إمكانية تطوير القدرات والموارد التي يحتاجون إليها من أجل مستقبل مثمر، كما أن الزيادة في معدل عدم الإلتحاق بالمدارس يؤثر سلباً في وظائف أخرى للمدرسة أهمها الاندماج الثقافي والاجتماعي (بالنتاين، 2012)؛ الأمر الذي يعمل على تمزيق الانسجام الاجتماعي ويفاقم الإقصاء الاجتماعي والاستقطاب داخل المجتمع.

يكرس التفاوت الواسع في معدلات الالتحاق بالمدارس بين مختلف المناطق حالة من عدم المساواة؛ فخلال العام الدراسي 2014-2015 سُجّل أعلى معدل لعدم الإلتحاق في الرقة ودير الزور ليبلغ حوالى 95%، ويعود هذا التدهور الكبير في معدلات عدم الالتحاق بالمدارس في هذه المنطقة للقرار الذي اتخذته ما يدعى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، بإغلاق المدارس. وفي حلب بلغت نسبة عدم الالتحاق بالمدارس نحو 74%، يليها ريف دمشق بنسبة 49% ثم إدلب بحوالى 48%؛ ويعكس هذا الوضع استمرار احتدام العمليات العسكرية في هذه المناطق. بينما كان الوضع في المحافظات الآمنة مختلفاً، حيث كان معدل عدم الإلتحاق لمن هم في سن المدرسة منخفضاً ليبلغ حوالى 0% في طرطوس، و16% في دمشق، و17% في اللاذقية (الشكل 18).

في العام الدراسي 2014-2015، حيث تخلف عن الالتحاق بالتعليم نحو

%45.2

من الأطفال في سن الدراسة

الشكل رقم 18: معدلات الالتحاق لمن هم في سن المدرسة بحسب المحافظات

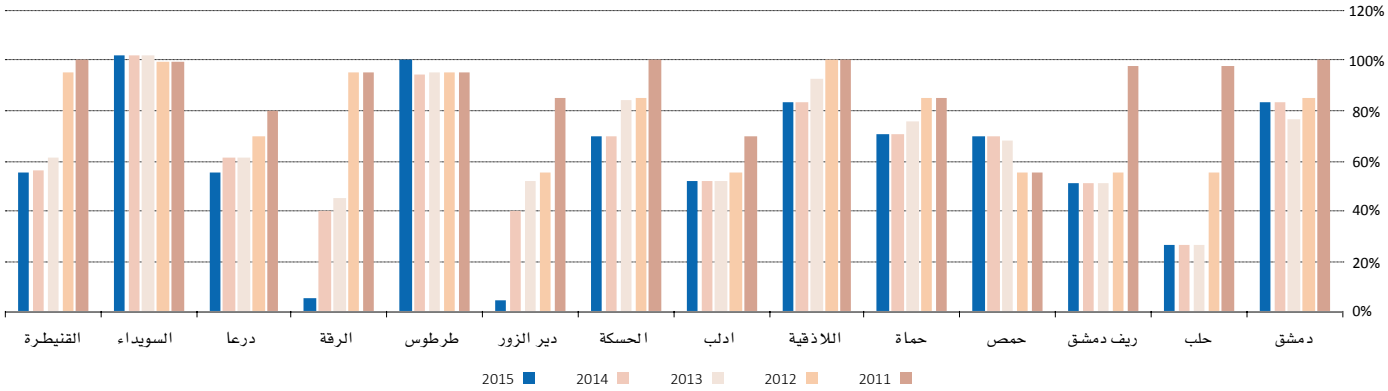

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات وإسقاطاته بناءً على بيانات وزارة التربية والتعليم.

ترافق التفاوت بين المناطق مع عدم المساواة في الفرص، فقد حُرم الأطفال النازحون واللاجئون في أحيان كثيرة من المصادر والفرص التعليمية الملائمة سواء داخل البلد أو خارجها. فحتى في المناطق المستقرة نسبياً، كثيراً ما يُجبر الأطفال على العمل للمساعدة في إعالة أسرهم التي تعاني من الحرمان والتدهور الاقتصادي، وفي هذا السياق انخرط بعضهم في أنشطة غير مشروعة مرتبطة بالعنف. وفاقمت الظروف الأمنية وقوى التطرف في بعض المناطق من تعميق عدم المساواة بين الجنسين، حيث امتنعت العديد من الأسر عن إرسال بناتها إلى المدارس نتيجة انعدام الأمن والخوف، كما مُنع في بعض مناطق البلاد على الفتيات الالتحاق بالمدارس.

يقيس التقرير أيضاً الفاقد في رأس المال البشري من خلال خسارة سنوات التمدرس. وبناءً على احتساب حصة كل عام من سنوات التمدرس من الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة كل سنة من سنوات التمدرس تُقدر بنحو 680دولار أمريكي للطالب الواحد[10]. وفي الربع الرابع من عام 2015، كان من المقدر أن يبلغ الفاقد من «سنوات التمدرس» مقارنة بـ «السيناريو الاستمراري» نحو 10.7 مليون سنة بالنسبة للتعليم الأساسي خلال الأزمة، وتقدر تكلفة هذه الخسارة في رأس المال البشري بحوالى 7.2 مليار دولار أمريكي، 2.1 مليار دولار أمريكي منها خلال عام 2015 وحده. وتقدر الخسارة في مستويات التعليم كافة مقارنة بالسيناريو الاستمراري بنحو 24.5 مليون سنة، وتقدر تكلفة هذه الخسارة بنحو 16.5 مليار دولار أمريكي، 4.6 مليار دولار أمريكي منها في عام 2015 وحده. وتشير الإسقاطات أن وسطي سنوات التمدرس في الربع الرابع من عام 2015 تراجع إلى 5.3 وفق سيناريو الأزمة بينما كان ليصل إلى 6.8 حسب السيناريو الاستمراري (الشكل 19).

10. المنهجية التي اتبعها المركز السوري لبحوث السياسات في احتساب قيمة كل عام مدرسي تقوم على تقدير معدّل وسطي بين العامين 2006 و2010 من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على العدد الإجمالي لسنوات التمدرس. وقد كانت القيمة الناتجة هي 680 دولاراً أميركياً لكل سنة تمدرس، ومن ثمّ طبّق هذا الرقم على معدّل التسرّب.

الشكل رقم 19: (أ) متوسط سنوات التمدرس، (ب) التكلفة المتراكمة المقدرة لسنوات التمدرس المفقودة

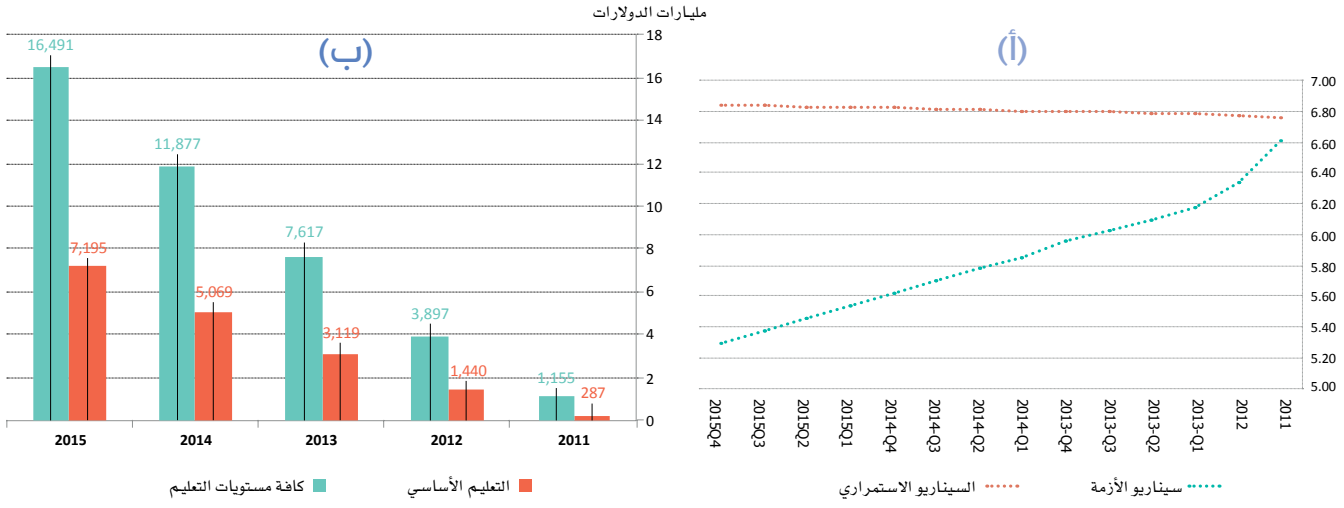

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، 2015

أثّر استمرار النزاع المسلح سلباً على البنية التحتية التعليمية بما في ذلك المباني والمعدات، فقد بلغت الأضرار على إجمالي المباني التعليمية نحو 28% في منتصف العام 2014 وذلك بناء على نتائج مسح حالة السكان، وكان من المتوقع أن تصل إلى حوالى 35% بحلول نهاية العام 2015 مع الأخذ بالاعتبار تكثيف العمليات العسكرية في بعض المناطق. وتتفاوت هذه النسبة بين المحافظات حيث سجّل أعلى قيمة لها في حلب تليها حمص، في حين سُجلت أدنى قيمة لها في السويداء وطرطوس المستقرتان نسبياً. كما أظهرت نتائج المسح أن الأضرار التي لحقت بالتجهيزات التعليمية بلغت نحو 35% من إجمالي التجهيزات في منتصف عام 2014، و43% مع نهاية العام 2015. أما من حيث الكادر التعليمي فقد عانى هذا الكادر من النزوح القسري كما تعرض بعضهم للقتل أو الإصابة أو الاختطاف أو الاعتقال (المركز السوري لبحوث السياسات، 2015).

أسفر تشظي النظام التعليمي وتفككه بين المناطق المختلفة للبلاد عن غياب الإشراف الفعال، الأمر الذي أدى إلى وضع مناهج جديدة تُستخدم لتعزيز القيم والعادات التي تخدم وجهة نظر القوى المختلفة. وتم خلال الأزمة إقحام الأطفال في العنف وحرمانهم من تطوير مهاراتهم الحياتية والتعليمية الأساسية، وراوح هذا الحرمان بين حظر الالتحاق بالمدارس وتعزيز أفكار الكراهية ضد «الآخر». وتجدر الإشارة إلى أن عدداً محدوداً من منظمات المجتمع المدني تقوم بمبادرات تهدف إلى توفير التعليم الملائم من خلال تقديم أنشطة التعلّم الأساسية والدعم النفسي للأطفال والشباب في مناطق النزاع وبين السكان النازحين داخلياً.

توفرت مناهج التعليم البديلة لحوالى 13% من إجمالي عدد السكان في منتصف العام 2014، وتتركز في حلب، وريف دمشق، وحمص التي شهدت تكثيفاً للعمليات العسكرية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016)، وكان من المتوقع أن لا تتغير هذه النسبة بشكل ملحوظ خلال عام 2015 مع الأخذ بعين الاعتبار حظر جميع أشكال التعلم والتدريس، باستثناء المتطرفة منها، في العديد من المناطق ولا سيما تلك التي تهيمن عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش». وبشكل عام، يتم استغلال النظام التعليمي من قبل جميع قوى التسلط المتورطة في النزاع لخلق ثقافة الخوف، والاستقطاب، والكراهية ضد الآخر. إن ضياع رأس المال البشري الحالي والمحتمل والصراع على الهوية في جميع أنحاء البلاد يجعل مستقبل سورية، ككيان وطني، محبطاً وسوداوياً.

تدهور النظام الصحي

أثر النزاع المسلح على النظام الصحي بشكل كارثي، فقد لحقت أضرار كبيرة بالمرافق الطبية والبنية التحتية للرعاية الصحية، ورافق ذلك انهيار الصناعة الدوائية، إضافة إلى انتقال ووفاة الكثيرين من الكادر الصحي. وخلال عام 2015، قامت سلطات الأمر الواقع المبعثرة في كافة أنحاء البلاد بإنشاء مؤسساتها ذات الحوكمة الضعيفة والارتباط الوثيق بالعنف. لقد أثرت هذه المؤسسات الهزيلة سلباً على مجمل النظام والخدمات الصحية، إذ أن الحوكمة الضعيفة تؤدي إلى نضوب موارد الخدمات الصحية، وبالتالي، انهيار القطاع الصحي (سوسا، 2013).

يعتبر فقدان الحياة الناجم عن النزاع الأثر المباشر والواضح والأكثر مأساوية لاستمرار الأزمة في سورية. وتُبين نتائج مسح حالة السكان، الذي أجري في منتصف 2014، أن 1.4% من السكان فقدوا حياتهم، 11.4% منهم أطفال؛ ما رفع معدلات الوفيات من 4.4 بالألف العام 2010، لتصل إلى 10.9 بالألف عام 2014 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016). وبحلول نهاية العام 2015، يصل عدد الجرحى إلى 1.88 مليون شخص[11]، كما يُقدر أن حوالى 11.5% من السكان تقريباً داخل سورية تعرضوا للقتل، أو الإصابة، أو التشوّه نتيجة النزاع المسلح.

وتوضح الصورة الوبائية لسكان سورية قبل الأزمة أن الأمراض غير المنقولة كانت السبب الرئيسي لمراضة ووفيات البالغين (المكتب المركزي للإحصاء، 2009)؛ وخلال الأزمة، يُتوقع أن يُسهم انهيار المحددات الاجتماعية للصحة، وفقدان الأمان، والاغتراب الاجتماعي، وتزايد التوتر وعدم اليقين في زيادة الإصابة بالأمراض غير المنقولة وخاصة تلك المتعلقة بحالات القلب والأوعية الدموية، والسكري، والأمراض العقلية. وأدى تدهور البنية التحتية للقطاع الصحي وخاصة مراكز الرعاية الصحية الأولية، إلى تعطل آليات الرصد الدقيق والمتابعة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تراجع الوضع الصحي بين الذين يعانون من الأمراض المزمنة. ومن المتوقع أن تزداد معاناة القطاع الصحي مع تقييد الحركة للمرضى، والطواقم الطبية، وصعوبة الحصول على الأدوية وخاصة في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة.

تشير بيانات وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، كمزودين للخدمات الصحية، إلى استخدام متزايد للمراكز الصحية العامة لتقديم خدمات العيادات الخارجية والحصول على الأدوية للأمراض المزمنة وغير المنقولة. وقد أظهرت نتائج مسح حالة السكان، أن حوالى نصف السكان أشار إلى أن نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة تراوح بين 20-10% من السكان مقارنة بالمعدل الوطني السابق قبل الأزمة والذي بلغ 10%. وتعتبر هذه النتائج ذات أهمية كبيرة لسببين رئيسيين، الأول أنها تعكس الحالة الصحية من وجهة نظر المستفيدين من الخدمة، لا من وجهة نظر مقدميها، وبالتالي تمثل الاحتياجات الصحية الفعلية. والسبب الثاني كونها

11. يفترض هذا التقرير معدلاً لجرحى مقابل كل قتيل يبلغ 4:1

أساسية في إبراز ضرورة التدخل في حالات الأمراض غير المنقولة والمزمنة، إذ عادة ما تهمل هذه الحالات عند تحديد أولويات التدخل الإنساني.

بوجه عام، تتزايد معدلات الإعاقة الجسدية مع ارتفاع معدلات الوفيات والمراضة، فقد أظهرت نتائج مسح حالة السكان أن معدلات الإعاقة تراوح بين 5-2% لحوالى 34% من السكان أي بزيادة هائلة قدرها 130% مقارنة بمعدلات ما قبل اندلاع النزاع. وقد سجلت أعلى هذه المعدلات في مناطق النزاع المسلح والتي تشهد احتداماً للعنف، حيث أن هذه المناطق هي الأكثر حرماناً من الرعاية الصحية وتعاني من عوائق كبيرة تحول دون وصول المرضى، والطواقم الطبية، والمساعدات الإنسانية إلى محتاجيها.

ويُعزى ارتفاع حالات مراضة الأطفال خلال الأزمة إلى عدد من العوامل أهمها فقدان البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي، وتدهور ظروف السكن والنزوح، وفقدان الرعاية الصحية الأولية، وصعوبة التنقل. وتجري العديد من المحاولات لتحسين معدلات تغطية اللقاحات في البلد. ومن المفترض أن تكون هشاشة الأطفال المتزايدة حيال الأمراض المنقولة من أولويات التدخل لقطاع الصحة العامة، خاصة أن المياه الملوثة وشروط السكن السيئة تنتشر على نحو متزايد في البلاد، خصوصاً مع نزوع الأطراف المتحاربة إلى استهداف المياه والبنية التحتية واستخدامها كأداة للحرب. وأثرت الأزمة بشكل كبير على الأمن الغذائي في البلاد، حيث تشير البيانات إلى تدهور حاد في توافر الغذاء، وجودته، وسهولة الوصول إليه في معظم أنحاء البلاد (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016). وترافق الفقر المدقع، المقدر بـ 35.1%، مع فقدان الأسر إمكانية الاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي ونزوح السكان بفعل تصاعد العنف، الأمر الذي من شأنه زيادة حالات سوء التغذية بين الأطفال، خاصة أولئك الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وبالتالي تعريضهم لمخاطر صحية طويلة الأمد وتأثير ذلك السلبي على التنمية المستقبلية .

إن تشظي حوكمة المؤسسات وتبعثر تواجدها وقدراتها يؤثر بشكل كبير على القطاع الصحي في مختلف أرجاء البلاد، وينعكس ذلك بفقدان الخدمات والمؤسسات العامة القدرة نتيجة استغلالها واستخدامها من قبل أطراف النزاع كأدوات حرب في مناطق النزاع، أو إضعاف قدراتها وتدهور خدماتها في المناطق الآمنة نسبياً. ويشمل أثر التشظي القطاع الخاص الذي كان يُعتبر مزوداً للخدمات الصحية وخاصة للعمليات الجراحية الاختيارية وخدمات رعاية الأمومة قبل الأزمة (المكتب المركزي للإحصاء، 2010). وتزداد حالة التشظي مع تعدد مقدمي المساعدات الإنسانية وتسييس هذه المساعدات. يتمظهر قهر واغتراب المجتمعات المحلية باستئثار السيطرة على الخدمات العامة من قبل قوى التسلط، وبالتالي تغيير شكل وهيكلية هذه الخدمات. وتجلى ذلك في عدد من المناطق منها الرقة ودير الزور وحلب وادلب وذلك من خلال التدني الكبير في توفر الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها منذ أوخر عام 2014، وخلال الربع الأول من عام 2015 (منظمة الصحة العالمية، وزارة الصحة، و وزارة التعليم العالي، 2015 أ وب). وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من العوائق والقيود على الوصول واستخدام الخدمات الصحية من قبل السكان حتى في المناطق التي تتواجد فيها الخدمات الفنية، ويتضمن ذلك العوائق المالية والأمنية، والعقبات المرتبطة بافتقاد العدالة والتمييز (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016).

شهد النصف الأول من عام 2015 انهيار القطاع الصحي في إدلب والحسكة نتيجة احتدام الصراع بين الأطراف المتحاربة (منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي، 2015a). وقد بلغ إجمالي المستشفيات خارج الخدمة 31 مستشفى في تموز من العام 2015، مقارنة ب 19 مستشفى بحلول كانون الثاني 2015 (منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي، 2015a). وشهدت أشهر نيسان، وأيار، وحزيران من عام 2015 عنفا هائلاً استهدف المستشفيات والعيادات الصحية، فمع منتصف عام 2015، قُتل نحو 645 من العاملين الصحيين، أكثرهم أطباء صحة تعرضوا لهجوم مباشر عليهم أو على مؤسسات الخدمات الصحية (تقارير الصحة الأولية، 2015). وفي هذا السياق، تزايد هروب العاملين في القطاع الصحي من البلاد، وتبين أحدث البيانات أن هذا التأثير كان بيّناً على أطباء الطوارئ الذين من المتوقع أن يكونوا الأكثر استهدافاً من قبل الأطراف المتحاربة . ويتركّز وجود الأطباء الأخصائيين في المحافظات الأكثر أمناً، بينما سُجّل غياب كبير للموارد البشرية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن المستشفيات والمراكز الصحية العاملة كانت عرضة للتعطل والانقطاع عن العمل بسبب تعرض البنية التحتية للخطر في جميع أنحاء البلاد، خاصة أن غالبية المستشفيات تعتمد على مواردها الخاصة في تأمين الطاقة والمياه مثل مشافي دير الزور، والحسكة، وحلب.

أدى تشظي النظام الصحي كشبكة للخدمة العامة إلى غياب كبير للخدمات الصحية التي يحتاجها السكان بشدة. كما أن غياب المعلومات عن الوضع الصحي وعن البدائل التي يتم استخدامها، إضافة إلى هيمنة مؤسسات ضعيفة فاسدة، أسفر عن تراجع الدعم الاجتماعي للسكان المعرضين للمخاطر على نحو متزايد، واستبداله بالدعم الأقل كفاءة المقدم من المنظمات المحلية والدولية.

ثالثاً:
في مواجهة
التشظي!

يُعرّف التقرير مفهوم التشظي بأنه عملية تمزق حاد في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ضمن المجتمع الواحد أو بين المجتمع وبقية المجتمعات على الصعيد العالمي، وتتبلور هذه العملية في شرذمة المؤسسات القائمة الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك انحلال السيادة وتعدد القوى القابضة على السلطة وتبديد رأس المال الاجتماعي والثقافي، وتشتت الاقتصاد الوطني؛ ويشكل العنف الخارج عن السيطرة القاسم المشترك للمجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة.

ساهمت الكثير من العوامل الداخلية والخارجية في الوصول إلى حالة التشظي، أدت بمجملها إلى فوضى في القيم والعلاقات والمصالح.

بالنسبة للعوامل الداخلية، شكلت الأنظمة الاستبدادية المعتمدة على الجيش والاستخبارات والإيديولوجية والإعلام (النقيب، 1996) وعلى توزيع الريع الاقتصادي في نظام قائم على الحوافز يخدم استمرار السلطة، عائقاً أمام تعبير المجتمعات عن طموحاتها ومصالحها وتسخير الإمكانيات المجتمعية لتحقيق تنمية إنسانية. وقد أدى الاستبداد السياسي دوراً محورياً في هدر القدرات التنموية من خلال الإقصاء السياسي واحتكار السلطة واستخدام العنف الممنهج والسيطرة على الموارد المادية وغير المادية وتسخير عملية التنشئة الاجتماعية والتلقين عبر المؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية بما فيها الدينية والتعليمية والأهلية والأسرية بما يضمن القبول المجتمعي لحالة الظلم والتفاوت القائمة (دويتش، 2005). كما أدى التحالف بين الاستبداد السياسي والقوى التقليدية المحافظة إلى تعمق الاغتراب والخضوع على نطاق واسع وتغييب إمكانية التغيير التجاوزي (بركات، 2006).

إن استمرار الاختناق المؤسساتي الذي أعاق التطور المجتمعي، وسع الفجوة بين المجتمع والمؤسسات، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وغذت قوى التسلط المحلية (الاستبداد والعصبية والتطرف) متخارجة مع المجتمع، مما قاد إلى ظاهرة اغتراب عميقة عن الدولة وعن المؤسسات المجتمعية غير الرسمية (وقد توسعنا في ظاهرة الاغتراب في التقرير السابق). لقد ارتبط الاختناق المؤسساتي بضعف الإنتاجية والمشاركة وانتشار الفساد ورأسمالية المحاسيب وتدهور استقلالية القضاء مما سهل عمليات إخضاع الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال الهجرة إلى الخارج أو لجوئهم إلى اللامبالاة أو التماهي بالمتسلط.

لقد أدى التصميم على استمرار قوى التسلط المحلية بشكلها ووظيفتها الحالية إلى تفاقم حالة الإحباط خاصة مع توسع نفاذ الأفراد إلى المعلومات من خلال ثورة الاتصالات، وما ارتبط بها من قدرات على التنسيق وبناء أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية. ترافق ذلك مع مشاريع إصلاح مجتزأة بعيدة عن الإصلاح المؤسسي، مما زاد من التفاوت وقلل من القدرة على أخذ المبادرة محلياً وتحديد الأولويات المناسبة.

لكن قوى التسلط المحلية ليست معزولة عن نظيرتها الدولية، بل هي تابعة لقوى التسلط الدولية أو لبعض منها، وفي هذا الإطار نورد عدداً من التناقضات على الصعيد الدولي الذي يدفع باتجاه حالة التشظي:

– التناقض الأول هو بين القيم المعيارية التي تطرحها شرعة حقوق الإنسان والتي تتبناها ظاهرياً كل دول العالم، والقيم الوضعية التي يتم تنفيذها والقائمة على اقتصاد السوق واعتبار المصلحة الذاتية الفردية كمصلحة وحيدة عقلانية. فعلى سبيل المثال تم وضع أهداف الألفية المستدامة للعام 2030 والتي تركز على قضية العدالة، بينما تتضمن أهداف الحوكمة والتنمية الاقتصادية لنفس الأهداف سياسات ومفاهيم تزيد من التفاوت، أي أن طبيعة اقتصاد السوق المبنية على التفاوت لا يمكن أن تخفف التفاوت في نفس الوقت. وعلى الرغم من الانتقادات الواسعة للسياسات الاقتصادية العالمية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لم يحدث تغيير يذكر في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- التناقض الثاني هو بين تبني شرعة حقوق الإنسان وسيادة ثقافة القوى المهيمنة دولياً، مثل الترويج لمفهوم الفوضى الخلاقة، التي تقوم على تفكيك بعض القيم والمعايير المجتمعية المتسقة مع حقوق الإنسان. لقد أدى غياب القيم الإنسانية في كثير من نماذج التناحر الدولي إلى غياب البعد الأخلاقي واستخدام التنوع الثقافي وسيلة لشرذمة المجتمعات وتفتيتها.

- التناقض الثالث يكمن في سلوك قوى التسلط الدولية التي تتحالف مع قوى تسلط محلية مضرة بمصالح المجتمعات والشعوب، كما تقوم بتغيير المعايير المتبعة في العلاقات الدولية حسب ما تراه مناسباً. وتمثل «اسرائيل» مثالاً صارخاً على الاحتلال والقهر ونشر الفكر المتطرف والاستهتار بحقوق الإنسان بدعم دولي. كما أن الاحتلال المباشر للعراق، في القرن الحادي والعشرين!، ونشر الفوضى فيه هو نموذج آخر على التسلط العالمي.

تفاقم التشظي

قاد الاختناق المؤسساتي إلى تفجر الحراك المجتمعي في عدة دول عربية بداية بتونس مروراً بمصر ثم في سورية التي دفعت ثمناً مرعباً للحراك، إذ تغولت قوى التسلط الرسمية وغير الرسمية لتجر البلاد إلى مواجهة مسلحة عنيفة، حشد لها إقليمياً ودولياً. وبدلاً من إحداث تحول مؤسساتي نحو قيم الحرية والكرامة والعدالة، أصبح العنف هو محور البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم الاستثمار في العصبيات ثقافياً ومالياً مما أفرز طغياناً وإرهاباً متوحشاً عابراً للحدود.

لقد تشظى المجتمع السوري بين قوى سياسية تابعة ومتسلطة مدعومة من قوى إقليمية ودولية، لا تميل إلى العدالة والحرية، مما ضرب القوة المجتمعية التكاملية في الصميم وشوه الرؤية المشتركة للسوريين حول مستقبلهم. وظهر شكل جديد للمؤسسات قائم على العنف ويستخدم الخوف والقسر كأدوات للهيمنة ويُسخر البشر للقتال العبثي وتعظيم الكراهية ورفض الآخر.

لقد بين التقرير جوانب متعددة للتشظي خلال الأزمة مؤسسياً واجتماعياً واقتصادياً. حيث فرض كل من أطراف النزاع قواعده وسياساته في أماكن سيطرته، وتم انتهاك سيادة البلاد بالتعاون مع قوى التسلط الخارجية. ووضح التقرير التدهور الذي لحق برأس المال البشري، حيث أجبر الكثير من السكان على مغادرة منازلهم بحثاً عن ملاذ آمن تاركين بعض أفراد عائلاتهم وأعمالهم وممتلكاتهم. وعانى الكثير من الأطفال حرماناً من التعليم الأساسي بينما فرض على بعضهم أنظمة تعليمية بديلة. وتضرر القطاع الصحي بشكل كبير وتفاوتت كفاءة الخدمات الصحية بين المناطق. كما حلل التقرير قضية التشظي الاقتصادي وخسارته للعديد من مقوماته الرئيسية بما في ذلك رأس المال وفرص التشغيل والموارد والأمن والاستقرار وشبكات العلاقات الاقتصادية المنتجة وبشكل متفاوت. مما أدى إلى ظهور عدة اقتصاديات في البلاد مع ظروف ومؤسسات وقيود مختلفة، بين بعضهم البعض ومع العالم الخارجي.

لقد انحرفت البنى المتشظية عن مسار حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وزرعت القهر والتدمير والعنف وجذبت دولاً متسلطة وأفراد ومجتمعات مغتربة، كما عززت العصبيات التي يتم تطويعها لإثارة الغرائز وتدمير رأس المال الاجتماعي والثقافي. إن التشظي في سورية أصبح ثقباً أسوداً يحوّل الموارد المحلية والدولية المادية والبشرية إلى محركات تخريب وفوضى يمكن أن تدوم لمراحل قادمة إذا لم تتم مواجهته قبل أن يترسخ كمؤسسات قابلة للاستمرار.

من خلال مسح حالة السكان نلاحظ الأمثلة الكثيرة على حالة التشظي مثل تراجع الاتفاق على رؤية وطنية موحدة، تراجع الثقة، تفشي العنف والخطف والنهب، تشرذم القوى الفاعلة في المناطق الجغرافية، الانخراط في العنف، التحاجز الجغرافي، تشرذم القوى المسلحة والسياسية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016)

مواجهة التشظي

يعد هذا القسم من التقرير معيارياً، فهو يستند إلى نتائج هذا التقرير ونتائج مشاريع بحثية أخرى، لكنه يركز على وضع ملامح عامة للمستقبل بناءً على رؤية معيارية مرغوبة، ويتطلب كل من هذه الملامح عملاً بحثياً وحوارياً معمقاً للوصول إلى بدائل قادرة على تجاوز الكارثة القائمة والمستمرة.

إن مواجهة التشظي تنطلق من تشكيل رؤية وطنية تقوم على تجاوز جذور الأزمة القائمة بما فيها الاختناق المؤسساتي المحلي والتسلط الدولي، ويتطلب ذلك اعتبار الناس اللاعب الرئيسي في مستقبل سورية وإنهاء الأزمة بعد أن تم تهميشهم من قبل قوى التسلط، كما تستدعي هذه المواجهة الحاجة للعمل على نموذج تنموي جديد يتجاوز التفاوت والتهميش الذي عانى منه السوريون.

وخلصت دراسة حول سيناريوهات الأزمة السورية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013)، إلى أن سيناريو المفاوضات بثقل خارجي هو الأكثر احتمالاً، أما المفاوضات بثقل داخلي فهي الأكثر تفضيلاً حيث من المتوقع أن يكون السيناريو الأقرب إلى المسار الذي يقود للرؤية المرغوبة لمستقبل سورية. وتجدر الإشارة

إلى أن هذه القيم والمبادىء تم تحديدها بناء على تصور رؤية سورية المستقبل التي أعدت بشكل تشاركي مع عدد كبير من الخبراء السوريين في داخل البلاد وخارجها. وتشتمل الرؤية على مجموعة من الغايات مثل العدالة والمساواة واحترام الإنسان وقيم الحرية والأخلاق والتكامل الحضاري وتعزيز الإبداع والابتكار والثقافة والمعرفة بالاعتماد على مؤسسات تضمينية وفعالة. (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013).

وبالتالي فإن الخروج من الأزمة هو استعادة لدور المجتمع ووضع تصورات تشاركية لبنى اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية جديدة تتجاوز آثار التشظي وتعيد بناء المؤسسات على أسس التشاركية والمساءلة. ومن المحاور التي يمكن التركيز عليها في التحضير للبنى الجديدة:

مقاربة اقتصادية:

<u>في المدى القصير</u>

- مأسسة وتفعيل اقتصاد المجتمع المدني الذي يدعم فرص متساوية في الملكية وفي الاستثمار ويفرض وجود رقابة جماعية ناتجة عن شراكة الجميع في الاستثمارات. يساهم هذا الاقتصاد بشكل فعال في الإسراع بترميم البنية التحتية والخدمات الأساسية وإشراك أبناء المجتمع.

- سياسات فعالة ومساءلة لتخفيف الفقر وفق أولويات المناطق الأكثر حرماناً، وتخفيض التفاوت في المشاركة والحوافز الاقتصادية بين أفراد المجتمع والمناطق، إضافة إلى ضرورة لجم وتفكيك مؤسسات العنف وشبكات تجار الحرب.

- خلق فرص عمل من خلال برامج عمل عامة تخدم جذب القوة البشرية للعمل المنتج وتساعد في إدماج الفئات المهمشة والمتضررة من الأزمة في أنشطة اقتصادية تخدم استراتيجية الخروج من الأزمة.

- تحسين مستويات المعيشة من خلال تنويع مصادر الدخل وإدارة تنموية شفافة للمساعدات وتطوير إمكانيات التعاون المجتمعي وبناء الثقة لتجاوز الآثار السلبية للأزمة وترشيد سياسات توفير خدمات الطاقة والاتصال والسكن في حدود إمكانيات المجتمعات المحلية.

- تعزيز الإنتاج المحلي في كافة القطاعات وتوفير مصادر تمويل متنوعة لتأمين استيعاب الطاقات البشرية للسكان في العملية الإنتاجية، إضافة إلى تفعيل سياسات استقرار الأسعار والحد من الغلاء.

<u>في المدى الاستراتيجي</u>

- استقلالية وفعالية وعدالة السياسة الاقتصادية.
- مشاركة فعالة في سوق العمل للشباب والإناث والنازحين والمهاجرين والمعوقين وبقية الفئات المهمشة.
- تفكيك بنى الاقتصاد العنفي والريعي باتجاه اقتصاد تشاركي يضمن رفاهية السكان. وتحويل الفاعلين في العنف والفساد إلى القطاعات المنتجة بتكاتف المجتمع والمؤسسات الحديثة المتكونة.
- تشاركية اقتصادية على المستوى المحلي والقطاعي باتجاه تعاون أكبر في بناء المؤسسات الاقتصادية وخاصة المرتبطة بإعادة التكوين وبما يضمن عودة السكان إلى بلادهم ومناطقهم وتوفير فرص عادلة لهم.
- النمو التضميني بما يتضمن من استثمار للموارد مع تشغيل القوى البشرية وتخفيف الفقر والحرمان والتفاوت بمختلف أبعاده المكانية والاقتصادية والاجتماعية.
- الإنتاجية العالية ودور المعرفة والتكنولوجيا المبني على الاستثمار في رأس المال الديمغرافي (التعليم والتعلم والصحة) إضافة إلى تطوير بيئة تمكينية واستثمارية تسمح للجميع بالمشاركة في الإنتاج الاقتصادي.
- تطوير بنية تحتية متطورة بمشاركة المجتمعات المحلية المحيطة بها لتكوين أقطاب تنموية تأخذ بعين الاعتبار آثار الأزمة وحاجات السكان والبعد البيئي.

مقاربة اجتماعية

<u>في المدى القصير</u>

- ترميم النسيج الاجتماعي ووقف أدوات نشر التفرقة والكراهية والتعصب.
- إعادة الاعتبار لقيم التعاون والتآزر والمشاركة الطوعية والاستثمار في الظواهر الإيجابية في التضامن وحسن الوفادة.
- برامج السكن المؤقت ومواجهة النزوح والتهجير وتقديم البيئة المناسبة والآمنة للعمل والتواصل الجماعي والمشاركة الاقتصادية لتقليل حوافز النزوح واللجوء والهجرة.
- تنشيط الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وإقامة شبكات فعالة فيما بينها لمواجهة الظواهر الاجتماعية السلبية التي نجمت عن الأزمة.
- السعي إلى بناء جسور الثقة بين الفئات المستقطبة بناء على الحقوق.

«قاد الاختناق المؤسسساتي إلى تفجر الحراك المجتمعي في عدة دول عربية بداية بتونس مروراً بمصر ثم في سورية التي دفعت ثمناً مرعباً للحراك، إذ تغولت قوى التسلط الرسمية وغير الرسمية لتجر البلاد إلى مواجهة مسلحة عنيفة، حشد لها إقليمياً ودولياً»

- تعزيز القيم الثقافية المشتركة بالانطلاق من اعتبار المرجعيات الثقافية متساوية.
- توفير الحماية الاجتماعية من خلال تأمين الخدمات الصحية والتعليمية للجميع دون تحيز أو تمييز.
- احترام حق الحياة ووقف القتل ومعالجة المصابين والجرحى دون تمييز.
- توفير الشروط التي تعيد للأفراد والأسر الشعور بالأمان وتفكيك العوامل والقوى التي ترسخ ثقافة الخوف والقهر.
- توفير مرن لفرص التعليم لجميع السوريين ودون تمييز والسعي لتوفير الفرص التعليمية المناسبة للسوريين في الخارج، مع تطوير جودة التعليم بما يتفق مع متطلبات التنمية والعصر.

<u>في المدى الاستراتيجي</u>

- بناء عقد اجتماعي قائم على ثقافة المواطنة والعدالة والهوية الوطنية الجامعة.
- العدالة والإنصاف حق للجميع من خلال الاستثمار في امكانيات جميع السوريين.
- تعزيز التضامن والإنسجام الاجتماعي وترسيخ القيم الإيجابية كالثقة واحترام الآخر والعمل الجماعي والتطوعي.
- المعرفة صلب التنافسية والنمو المطَّرد وتستند الى رأس مال بشري ممكّن في مناخ من الحرية الفكرية وتوفير الفرص وتطوير قدرات الانتاج المحلي في سورية من خلال الاستفادة من الاسهامات المعرفية.
- الاستثمار في العافية الصحية للجميع.
- الحفاظ على الموارد كأساس للحفاظ على المجتمع، ويتضمن ذلك الحد من التلوث.
- مقاربة مؤسسية

<u>في المدى القصير</u>

- تفعيل دور المؤسسات القائمة بما يخدم الخروج من الأزمة.
- توسيع المشاركة للجميع نساء ورجالاً بعض النظر عن خلفياتهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- رفع مستوى المساءلة والنزاهة في القضايا العامة.
- تطوير أدوات الحل السياسي الداخلي من خلال تطوير رؤية مشتركة على مستوى البلاد للخروج من الأزمة.
- تفكيك البنى المؤسسية والقوى الفاعلة المرتبطة بالعنف.

<u>في المدى الاستراتيجي</u>

- بناء الدولة التنموية التي تلعب دورها كاملاً في حماية وتطوير المؤسسات وتعمل على اطلاق القطاعات الحيوية كالمعرفة والبحث والانتاج الثقافي والتقانة وتقوم بالاستثمار في أي قطاع يمثل أولوية للمجتمع.
- بناء المؤسسات الكفء من خلال تعزيز قيم العمل والمساءلة وتعزيز دور المجتمع المدني والمجالس المنتخبة الرقابية والقضاء.
- الاستقلالية السياسية والتنموية هي حجر الزاوية للبداية فالأولويات التنموية التي توضع بناء على رؤية سورية، تختلف جذرياً عن أولويات الدول المتسلطة دولياً، وفي الاستقلالية حفاظ لحرية المجتمع والأفراد في إدارة خياراتهم ومواردهم.

خلاصة موجزة

لقد أسفر استمرار النزاع المسلح عن تدمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد مع توسع التدخلات الدولية التي عمقت الاستقطاب بين السوريين. وأخذت حالة التشظي تتعمق مع قيام كل واحدة من قوى التسلط المتقاتلة بإعادة بناء مؤسساتها وكياناتها المستقلة والتي يتم فيها تخصيص الموارد الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية لخدمة أهدافها دون اعتبار لحاجات الناس وتطلعاتهم.

ونتيجة لذلك، تم تدمير مقومات التنمية البشرية وامتهان حقوق الإنسان وكرامته، مما شكّل بيئة تهيمن فيها مؤسسات العنف المعادية للتنمية وتدفع الأجيال الحالية والمستقبلية إلى مزيد من الصراعات، وبالتالي مزيد من الفقر والبؤس.

يبين هذا التقرير استمرار الاقتصاد السوري بالتراجع لتصل الخسائر الاقتصادية الإجمالية حتى نهاية عام 2015 إلى 254.7 مليار دولار أمريكي، وتُعادل هذه الخسارة 468% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة لعام 2000. وتبلغ الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي 163.3 مليار دولار أميركي لتشكل 64.1% من إجمالي الخسارة، حيث سجّل الناتج تراجعاً بـ 36.5% في عام 2013، و15.2% في عام 2014، و4.7% في عام 2015. بينما بلغت الخسارة في مخزون رأس المال نتيجة للأضرار والدمار 67.3 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 26.4% من الخسائر الاقتصادية الإجمالية؛ في حين بلغت نسبة النفقات العسكرية الإضافية نتيجة الأزمة 8% من هذه الخسارة تتضمن 14.5 مليار دولار زيادة في الإنفاق العسكري للحكومة و6 مليار دولار أمريكي إنفاق عسكري للجماعات المسلحة، ويجري إعادة توجيه هذه المبالغ من الخدمات العامة إلى خدمة الحرب. ويُقدر الإنتاج غير الرسمي للصناعات الاستخراجية من النفط والغاز بحوالى 5.2 مليار دولار أمريكي حتى نهاية العام 2015، إلا أن جزءاً من هذه الخسارة أدرجت فعلياً في نفقات الجماعات المسلحة ضمن خسارة الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل صافي خسائر هذا الإنتاج نحو 3.6 مليار دولار أمريكي تُضاف إلى إجمالي الخسائر وتشكل 1.5% من إجمالي الخسائر الاقتصادية.

وخلال عام 2015، ازداد اعتماد الاقتصاد إلى حد كبير على مخرجات الزراعة المتقلبة مع الظروف المناخية. لقد تغيرت هيكلية الناتج المحلي الإجمالي، فاستحوذ القطاع الزراعي على حصة متزايدة من الناتج بلغت 28.7% في عام 2015 مقارنة بـ 17.4% في عام 2010. وانخفضت حصة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015، على عكس الاتجاه الإيجابي الذي سجلته خلال العام السابق، الأمر الذي يعكس تحولاً في السياسات الحكومية من محاولة تحفيز الطلب في السوق المحلية إلى تخفيض الإنفاق العام غير العسكري مثل الدعم على السلع الأساسية.

«في خضم هذا الدمار الاقتصادي والاجتماعي، تستمر مختلف قوى التسلط الداخلية والخارجية في ترسيخ حالة الاغتراب والتشظي مما يدفع غالبية الأفراد إلى التحرك ضد مصالحهم وخلافاً لتطلعات مجتمعهم»

وفي هذا السياق، تبنت الحكومة سياسة تقليص الإنفاق العام على الدعم مما انعكس زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية الأساسية والمشتقات النفطية، وانخفاض في عجز الموازنة العامة من 17.2% عام 2014 إلى 11.5% عام 2015 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحالي. إلا أن هذه السياسة الاقتصادية زادت من تكلفة الإنتاج المحلي ورفعت الضغوط التضخّمية، وبالتالي، انخفضت قيمة العملة. لقد أضرّت هذه السياسة بالاقتصاد وبمعيشة الناس، وساهمت في زيادة عدد الأفراد الذين يعيشون في حالة الفقر، حيث وصلت نسبة الفقر العام إلى 85.2% مع نهاية عام 2015 بالمقارنة مع 73.3% في العام 2013، أما نسبة السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع فقد بلغت 35.1% حيث تكافح الأسر لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية الأساسية للبقاء على قيد الحياة .

أدى استمرار النزاع إلى انخفاض عدد سكان سورية من 21.8 مليون في عام 2010 إلى 20.21 مليون نسمة مع نهاية عام 2015. ويشير السيناريو الاستمراري إلى أن مجموع السكان كان سيصل إلى 25.59 نسمة في عام 2015 لو لم ينشأ النزاع، وبالتالي، فإن عدد السكان انخفض بنسبة 21% بالمقارنة بين سيناريو الأزمة والسيناريو الاستمراري. وكان من المتوقع، في نهاية عام 2015، أن يبلغ عدد اللاجئين 3.11 مليون شخص بالإضافة إلى 1.17 مليون من الذين هاجروا بحثاً عن العمل والحياة الآمنة. واضطر حوالى 6.36 مليون نسمة ممن بقي في سورية إلى النزوح داخلياً بعيداً عن ديارهم بسبب العنف، والخوف، والترهيب، والتشرّد. ترافق ذلك مع خسارة نحو 13.8 مليون شخص من سورية المصدر الأساسي للدخل، حيث تبين المقارنة مع السيناريو الاستمراري، أن سورية خسرت حوالى 3.5 مليون فرصة عمل مع نهاية عام 2015؛ وخسرت 2.69 فرصة عمل بالمقارنة مع عام 2010. وأسفر النزاع المسلح عن أضرار شديدة على التنمية البشرية، فبلغ معدل الوفيات في عام 2015 حوالى 10 بالألف، وانخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 55.4 سنة، أما معدل عدم الإلتحاق بالتعليم لمن هم في سن المدرسة فقد وصل إلى 45.2%؛ وبالتالي، ومع نهاية عام 2015، خسرت سورية 29.8% من قيمة دليل التنمية البشرية مقارنة مع عام 2010.

وفي خضم هذا الدمار الاقتصادي والاجتماعي، تستمر مختلف قوى التسلط الداخلية والخارجية في ترسيخ حالة الاغتراب والتشظي مما يدفع غالبية الأفراد إلى التحرك ضد مصالحهم وخلافاً لتطلعات مجتمعهم. ومن هنا تبرز الحاجة إلى وضع نموذج تنموي جديد يقوم على اعتماد حق جميع السوريين في العيش الكريم، الأمر الذي يتطلب مشاركة حقيقية وفعالة لجميع قوى المجتمع من أجل تحقيق التحول التنموي المطلوب بناء على رؤية مشتركة ومتفق عليها. يتطلب ذلك سياسة اقتصادية مستقلة تفكك مقومات العنف والاقتصاد الريعي باتجاه بناء اقتصاد منتج ونمو تضميني. كما يحتاج النموذج الجديد إلى العمل على عقد اجتماعي جديد يقوم على العدل ويعتبر المعرفة محركاً للتنمية، كما يركز على تمكين رأس المال البشري في بيئة تسمح بالتفكير الحر والتوزيع العادل للفرص؛ إضافة إلى الحاجة إلى مؤسسات مساءلة، وشفافة، ومستقلة، وتضمينية تعمل على تحقيق الأولويات التنموية للسوريين بناء على رؤيتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأولويات تختلف عن تلك الموجودة في الدول المهيمنة والمتقدمة.

المنهجية

تأخذ هذه السلسلة من التقارير، المعتمدة على التحليل ربع السنوي، بعين الاعتبار عامل الموسمية بغية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الربعي في سورية، وتحديداً للقطاع الزراعي الذي يتغير من موسم إلى آخر. وقد استعملت موسمية الإنتاج الزراعي في العام 2011 مقياساً معيارياً للنمط الموسمي للإنتاج الزراعي. ويعتمد تقدير النمو/ الانكماش الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2012 و2013 و2014 و2015 على مقاربة الناتج من ناحية العرض الكمي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتواجه هذه المقاربة ثلاثة تحديات رئيسية في سورية: أولاً، تصدرُ الحسابات القومية عادة الناتج السنوي لمختلف النشاطات الاقتصادية لسنة محددة في النصف الثاني من السنة التالية؛ وثانياً، لم يسبق للإحصائيات الرسمية أن نشرت ناتجاً محلياً إجمالياً ربعياً؛ وثالثاً، هناك غياب للمسوح والبيانات الثانوية نتيجة صعوبة إجراء هذا النوع من العمل في الظروف السائدة.

زادت ديناميكيات الأزمة من حاجة مختلف الجهات المعنية إلى تقديرات محدّثة للوضع الاقتصادي. وبغية التغلّب على التحدّيات السابقة، استعمل التقرير التغيّر في كميات الإنتاج في السلع والخدمات الأساسية كمؤشرات غير مباشرة على النمو/ الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع. فعلى سبيل المثال، استعملت التغيّرات في إنتاج المحاصيل الرئيسية كمؤشر غير مباشر لتقدير نمو القطاع الزراعي، بينما استعملت التغيّرات في الإنتاج اليومي من الغاز والنفط لتقدير النمو/ الانكماش في قطاع الصناعة الاستخراجية، كما تم تثقيل القطاعات الفرعية وفق مستواها وحصتها من الإنتاج في السنة السابقة. وفي حالات عديدة، طبقت نماذج اقتصادية قياسية لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. وقد تشاور الفريق مع مجموعة خبراء في كل قطاع بغية تشخيص التحدّيات الرئيسية التي يواجهها هذا القطاع، والتدقيق في موثوقية تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. وقورنت معدلات النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في الأرباع الأربعة من العام 2015، مع الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع المقابلة لها من العام 2014.

وعلاوة على ذلك، فإن البرمجة المالية المستخدمة في التقرير هي نظام متكامل من الحسابات الاقتصادية الكلية التي تشمل الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والحسابات المالية والنقدية، وهي تقدّم المعلومات المطلوبة لتقييم أثر الأزمة على الاقتصاد السوري والخيارات المتاحة لتعديل السياسات. كما أن هذه الأداة توفّر أيضاً إطاراً لتحليل السياسات، وتتضمّن عدداً من الاختبارات الرئيسية، وقد ضمّن المركز السوري لبحوث السياسات تقديرات مخزون رأس المال، والفقر المادي على مستوى الأسرة، وأداء سوق العمل، في الإطار التحليلي الكلي. وقد اختيرت أداة البرمجة المالية على حساب نماذج السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية ونموذج التوازن العام، بما أن هذه النماذج لا تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات الدراماتيكية في المتغيّرات الاقتصادية بطريقة كفوءة. كما أن نموذج البرمجة المالية يعكس بكفاءة أكبر الوضع الحالي للاقتصاد السوري في وقت تعصف به تغيّرات دراماتيكية.

وفي ما يخص مكوّنات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الطلب، فإن عناصر الاستهلاك والاستثمار الحكوميين تستند إلى تقديرات لمكوّنات الموازنة العامة، أمّا الاستثمار الخاص فيقدر بواسطة التغيّرات في الإنتاج الخاص في القطاعات الحقيقية، أمّا الصادرات والمستوردات فقدرت باستعمال نموذج الجاذبية لسورية والذي يتم تدقيق نتائجه من خلال كميات المستوردات والصادرات عبر الموانئ. (محشي وآخرون، 2013).

يستند تقدير مخزون رأس المال ومعدلات الاهتلاك إلى تقرير المركز السوري لبحوث السياسات لعام 2013 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 أ)، وتحتسب الخسارة الإجمالية في مخزون رأس المال استناداً إلى الخسائر في الأبنية السكنية (باستعمال تقديرات محدّثة)، والخسائر في الأبنية

غير السكنية، في حين قدرت خسائر المعدات والأدوات باستعمال معدل رأس المال إلى الناتج. وتتألف هذه الخسارة من ثلاثة مكوّنات رئيسية هي: الانخفاض في صافي الاستثمارات نتيجة للأزمة؛ ورأس المال المعطل الذي يعكس التوقف في عملية الانتاج؛ والأضرار الجزئية والإجمالية التي لحقت بمخزون رأس المال. المكوّن الأخير غير متضمّن في خسارة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فقد أضيف إلى الخسارة الاقتصادية الإجمالية.

وتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية باستعمال تقديرات مُخفّض الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتمد بصورة رئيسية على مؤشر أسعار المستهلك. وخلال عام 2015، أصدر المكتب المركزي للاحصاء مؤشر أسعار المستهلك حتى شهر أيار، إلا أن هذا المؤشر لم يعكس ارتفاع الأسعار السلع الأساسية وخاصة الارتفاع الذي حصل في شهر كانون الثاني من العام، لذلك قام المركز السوري لبحوث السياسات بإعادة حساب مؤشر أسعار المستهلك حتى أيار 2015 إضافة إلى حساب إسقاطات هذا المؤشر للأشهر السبعة الباقية مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الكبير لأسعار السلع والخدمات الأساسية. وضمن إطار نموذج البرمجة المالية الذي يربط بين القطاع الحقيقي، والموازنة العامة والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي، والتوظيف والفقر، فإن التقرير يقدّر عدد الوظائف المفقودة، ومعدّلات البطالة حتى الربع الرابع من العام 2015، باستعمال مرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

قدر التقرير بنود الموازنة العامة بالاعتماد على القرارات الحكومية المرتبطة بالإنفاق العام من حيث الأجور، والدعم، والاستثمارات العامة، في حين أن تقديرات الإيرادات اعتمدت على انتاج النفط، والتحصيل الضريبي، وأداء المؤسسات المملوكة من الدولة. وبناء عليه، فقد احتسب التقرير العجز المالي الذي عكس زيادة في الدين العام.

بالنسبة للفقر، وباستعمال خطوط الفقر الوطنية (استناداً إلى أبحاث الفقر من مسوح دخل ونفقات الأسرة)، استطاع التقرير تقدير معدلات الفقر في سورية حتى كانون الأول 2015 ضمن مختلف المحافظات.

يجدر بالذكر أن تقدير الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي، ومخزون رأس المال، والتشغيل، ومؤشرات الفقر هي الفرق بين «سيناريو الأزمة» (المؤشرات الحقيقية) و«السيناريو الاستمراري» الذي يشمل المؤشرات كما لو أن الأزمة لم تحصل. وهذا يساعد في تقدير الخسائر المباشرة والفرص المفقودة نتيجة النزاع.

يستخدم التقرير نتائج ومنهجية تقرير قيد الانتهاء للمركز السوري لبحوث السياسات عن حالة السكان في سورية المبني على أساس مسح شامل أجري في منتصف عام 2014 وشمل جميع مناطق البلاد. وقسم المسح سورية إلى 698 منطقة دراسة وجمع من كل منطقة ثلاثة استبيانات من خلال مقابلة ثلاثة أشخاص مفتاحيين ضمن معايير محددة تلتزم الشمولية والشفافية، كما استخدم المسح منهجية رصد وتقييم للعمل الميداني تضمن التأكد من صحة الإجابات، وشارك في المسح نحو 300 شخص من باحثين وخبراء ومبرمجين.

وبناء عليه، قام المركز السوري بتعديل المؤشرات الديموغرافية خلال الأزمة، وتشمل هذه المؤشرات العدد الإجمالي للسكان واللاجئين والمهاجرين إضافة إلى حساب العمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات الولادات والوفيات والخصوبة ومعدل النمو السكاني. ومن الجدير بالذكر أن التقرير يستخدم العدد الإجمالي المعدل للسكان قبل الأزمة حيث قام المركز بإعادة حساب عدد السكان باستخدام السجلات الحيوية وتعدادات السكان الوطنية. كما استفاد المركز من نتائج هذا المسح في حساب تأثير الأزمة على رأس المال والعديد من القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقدير عدد من المؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم والتشغيل (وقد التنويه للمسح عند استخدامه في النص).

المراجع

المراجع بالإنكليزية

Alnaqeeb. K, (1996): "Authoritarian State in the Contemporary Arab Levant", Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Acemoglu. D, Johnson. S, Robinson. J, (2005): "Institutions as the Fundamental Cause of Long-run Growth" In Handbook of Economic Growth, ed. Philippe Aghion and Stephen N. Durlauf. Amsterdam: Elsevier.

Ballantine, J. H., & Hammack, F. M. (2012). "The sociology of education: A systematic analysis" (7th edition). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall. cited by: A Primer on Social Problems (v. 1.0)

Bush, K. and Salterelli, D. (2000): "The Two Faces of Education in Ethnic Conflict: Towards a Peacebuilding Education for Children", UNICEF INNOCENTI RESEARCH CENTRE, August.

Canuto. O, Giugale. M, (2010): "The Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World", World Bank.

Central Bureau of Statistics in Syria (1963-2011): Statistical Abstracts, Household Income and Expenditure Surveys, Labour Force Surveys, Household Health Surveys.

Central Bank of Syria (2000-2011): Quarterly Statistical Bulletins.

Collier. P, Hoeffler. A, (2004) "Greed and Grievance in Civil War", Oxford Economic Papers, 56, pp. 563-95.

DASP 2.2 (2012): Distributive Analysis State Package, by Abdelkrim Araar, Jean-Yves Duclos, Université Laval. PEP, CIRPÉE and World Bank.

Deutsch. Morton, (2005): "Maintaining Oppression" Beyond Intractability. Eds. Guy Burgess and Heidi Burgess. Conflict Information Consortium, University of Colorado, Boulder. Posted: March <http://www.beyondintractability.org/essay/maintaining-oppression>.

Eurostat. (2015): "Asylum Quarterly Report", third quarter 2015.

Garfinkel. M, Skaperdas. S, (2006): "Economics of Conflict: An Overview"(April), prepared for inclusion in T. Sandler and K. Hartley (eds.), Handbook of Defense Economics, Vol. 2 (chapter 3).

Groot. O, Brück. T, Bozzoli. C, (2009): "Estimation of the Economic Costs of Conflict", DIW Berlin, Department of International Economics, Discussion Papers: 948, Berlin, (November).

Hoeffler. A, Reynal-Querol. M, (2003): "Measuring the Costs of Conflict", Centre for the Study of African Economies, (March).

Ismail, R. (2013): "Institutions in Syria", unpublished working paper, Syrian Center for Policy Research.

Justino. P, (2009): "The Impact of Armed Civil Conflict on Household Welfare and Policy Responses". MICROCON Research Working Paper 12, Brighton: MICROCON.

Mehchy. Z, Nasser. R, Schiffbauer. M, (2013): "Trade Determinants and Potentials of Syria: Using Gravity Model: With an Estimation of Syrian Crisis Impact on Exports", Submitted to the 19th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference.

Nasser. R, (2008): "Could New Growth Cross-country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria during 1965-2004?" Arab Planning Institute, working paper 0802.

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): "Determinants of Labour Force Participation In Syria (2001 – 2010)", Submitted to the Labour and Human Development Theme of the 18th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference 2012.

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): "Role of Economic Factors in Political Movement: The Syrian Case", Arab Planning institute. Kuwait.

North. D, (1990): "Institutions, Institutional Change and Economic Performance", Cambridge: Cambridge University Press.

Physicians for Hum Rights (2015): "Anatomy of a Crisis a Map of Attacks on Health Care in Syria". Accessed on Line: www.s3.amazonaws.com/PHR_syria_map/methodology.pdf

Rodrik. D, (2007):"One Economics, Many Recipes. Globalization, Institutions and Economic Growth", Princeton University Press.

Sen. A, (1999): "Development as Freedom", Oxford: Oxford University Press.

Sousa. C, (2013): "Political Violence, Collective Functioning and Health: a Review of the Literature". Medicine, Conflict, and Survival. 29:3, 169-197. Published August, 22, 2013.

StataCorp. (2013): Stata Statistical Software: Release 12.1. College Station, TX: StataCorp LP.

Syrian Center for Policy Research, (2013a): "The Socioeconomic Roots and Impacts of the Syrian Crisis". SCPR, Damascus.

Syrian Center for Policy Research, (2013b): "The Syrian Catastrophe ". UNRWA, SCPR, June.

Syrian Center for Policy Research, (2013c): "Alternative Solutions for Syrian Crisis", a research paper presented in the Conference "Towards a Strategic Solution to the Syrian Crisis, Beirut June 2013.

Syrian Center for Policy Research, (2013d): "War on Development ". UNRWA, UNDP, SCPR, October.

Syrian Center for Policy Research, (2014): "Squandering Humanity ". UNRWA, UNDP, SCPR, May.

Syrian Center for Policy Research, (2015): "Alienation and Violence ". UNRWA, UNDP, SCPR, March.

Syrian Center for Policy Research, (2016): "Human Development in Syria", forthcoming report.

The World Bank (2015): World Development Indicators 2015 database.

Todaro, M. (2011): "Economic Development", Pearson Education.

UN (2015): "Fight against Sexual Violence in Conflicts Reaches 'New Juncture', Security Council Told". Security Council Meeting Coverage. 7428 Meeting. Accessed on Line:

http://www.un.org/press/en/2015/sc11862.doc.htm

UNDP (2010): "Human Development Report", New York: UNDP.

UNDP (2015): "Human Development Report", New York: UNDP.

UNHCR (2014): "Women Alone: the Fight for Survival by Syrian Refugees Women". Accessed on Line: http://www.refworld.org/pdfid/53be84aa4.pdf

WHO, MoH, and MoHE (2015a): "HeRAMS Report January-June, 2015: Public Hospitals in Syria". WHO in collaboration with MoH and MoHE.

WHO, MoH, and MoHE (2015b): "HeRAMS Report January-June, 2015: Public Health Centers in Syria". WHO in collaboration with MoH and MoHE.

المراجع بالعربية

بركات، حليم (2006): «المجتمع العربي المعاصر»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جباعي، جاد الكريم (2015): «التشظي»، ورقة عمل قيد النشر، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق.

حجازي، مصطفى (2005): «الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية»، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت.

هيئة التخطيط والتعاون الدولي (2009): «تقرير تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، 2006–2010»، غير منشور، دمشق.

المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research

info@scpr-syria.org
scpr-syria.org